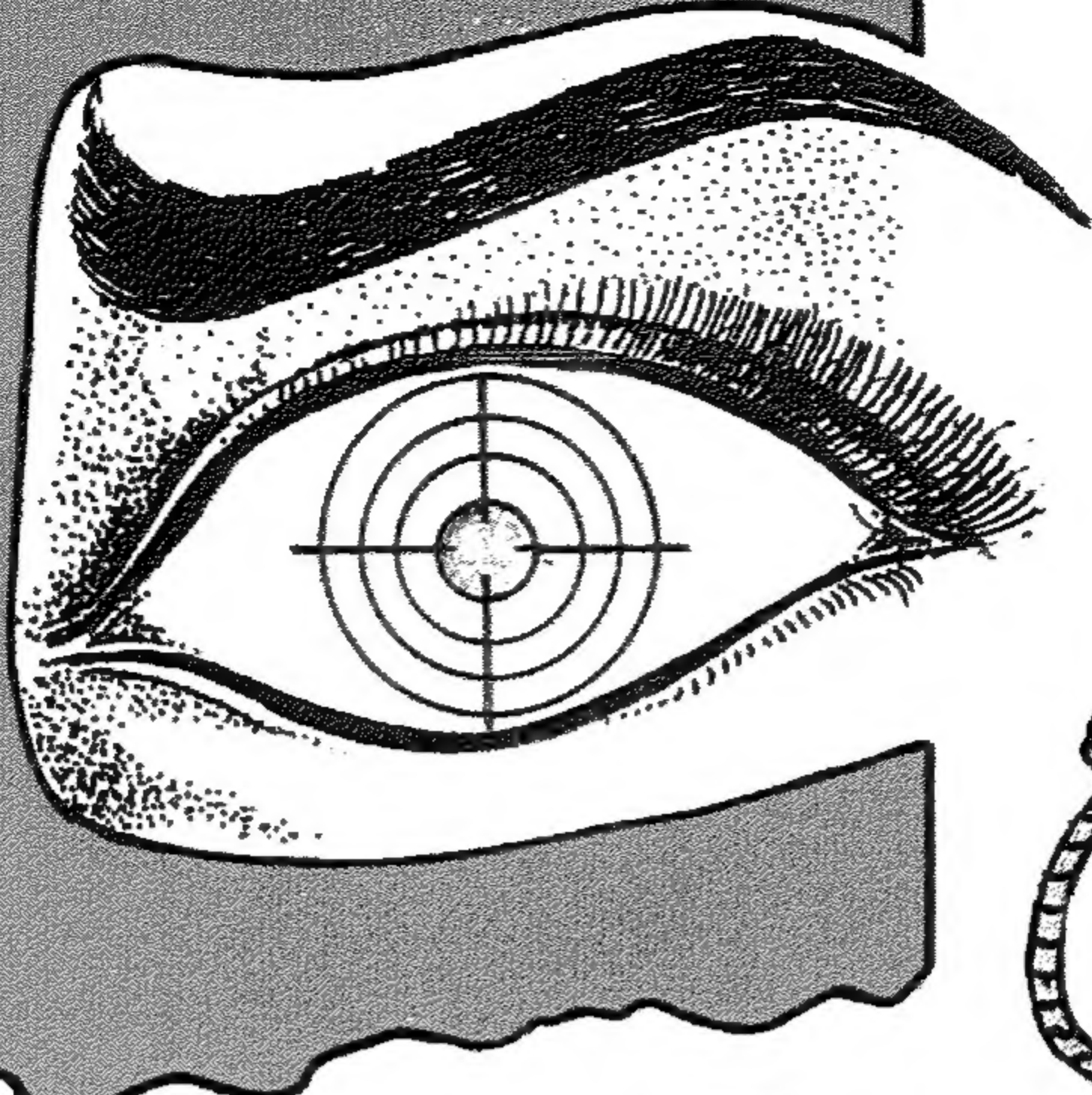


عبد الخالق فاروق



الخطر في الطريق

ومستقبل التغيير فني مصر



مركز
الدراسات
العربية
للإعلام والشعر

0159893



Bibliotheca Alexandrina

التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر

عبد الخالق فاروق

التطرف الدينى .. ومستقبل التغيير فى مصر

المؤلف : عبد الخالق فاروق

الغلاف : توفيق الحو

الإخراج الفنى : د . يحيى عبد الظاهر

الطبعة الأولى يونيه ١٩٩٤

الناشر : مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر

الجمع والصف الالكترونى : مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر

٤ شارع العلمين - ميدان الكيت كات - جيزة

ت : ٣٤٤٨٣٦٨

رقم الإيداع : ٢٧٠٠ / ٩٤

الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977-5121-57-4



إهداء

إلى ذكرى مَنْ أحببتهم فرحلوا عن الدنيا ..
وتركوني أعانيها ..

إلى الدكتور داود يسي

وإلى المهندس حمدي عبد الجواد

وإلى الشهيد أحمد عبد الجواد التونسي

وإلى أبي

مقدمة الناشر

” قل هذا سبيلي أدعوا إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعنى وسبحان الله وما أنا من المشركين “ سورة يوسف : ١٠٨

« إياكم والغلو فى الدين ، فإنما هلك من قبلكم بالغلو فى الدين » حديث شريف : متفق عليه

لقد أصبح ما يسمى بظاهرة « التطرف الدينى » قضية ملحة وخطيرة تشغل بال المهتمين بحال هذا الوطن ومستقبله ، خاصة بعد أن دخل الصراع العنيف والمتبادل بين الجماعات الإسلامية المسلحة والنظام الحاكم فى مصر مرحلة الكارثة ، بإطلاق الرصاص وتفجير القنابل ضد رموز السلطة وجهازها الأمنى والسياح الأجانب ، والمحاكمات العسكرية وإعدام أعضاء الجماعات الإسلامية المتطرفة والاعتقالات العشوائية ، واغتيال مواطنين عاديين ساقطهم أقدارهم للتواجد فى مواقع نشوب أعمال العنف .

والشئ المؤكد أن التطرف الدينى لم يأت من فراغ بل له أسبابه ودوافعه ، وبدون معرفتها تصبح معالجة هذه الظاهرة محض « عبث وجهد زائل » . ورغم تعدد المدارس الفكرية والمذهبية وتباينها فى تحديد أسباب هذه الظاهرة ودوافعها ، إلا أننا نعتقد أن التطرف الدينى ظاهرة مركبة ومعقدة وأسبابها ودوافعها كثيرة ومتداخلة ، بعضها ماثل للعيان طاف فوق السطح ، والبعض الآخر خفى غائض فى الأعماق . إن للتطرف الدينى أسبابه الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بل النفسية والفكرية أيضاً ، التى يتعين إدراكها قبل محاولة التصدى لهذه الظاهرة .

كما أننا نعتقد أن الصراع العنيف والمتبادل بين الجماعات الإسلامية المتطرفة والنظام

بين منهج الجماعات الاسلامية فى « الغلو فى الدين » الذى تتجلى أبرز مظاهره فى (التعصب والجمود والتشدد والخشونة فى الاسلوب والسقوط فى هاوية التكفير) ، وبين منهج نظام الحكم فى مصر فى الغلو فى البعد عن مصالح الجماهير ، والتبعية للخارج والذى برزت أهم ملامحه فى (الفساد والبطالة والفقر وغياب المشاركة الشعبية) .

فى ضوء ما سلف ، يصبح من الخطأ والخلل معاً الاعتقاد بأن المواجهة الأمنية هى الحل الصحيح لمشكلة التطرف فى مصر ، فالأزمة أعمق وأشمل من ذلك بكثير ، وتتطلب مواجهة علمية وعملية شاملة . إن الحل الوحيد والصحيح للخروج من الأزمة المصرية يكمن فى ضرورة احداث «تغيير شامل » يستهدف - ليس فقط - إحداث صحوة عربية اسلامية بصيرة بحقيقة وجوهر الاسلام فى مواجهه تطرف وغلو الجماعات الاسلامية ، ولكن يستهدف أيضاً اقامة ديمقراطية حقيقية وتنمية مستقلة وعدالة اجتماعية شاملة وثقافية مستتيرة فى مواجهه غلو النظام الحاكم فى مصر .

ولكن ما هى الاسباب الكامنة وراء ظاهرة التطرف الدينى ؟ وما هو مستقبل المواجهة بين الجماعات الدينية المتطرفة والنظام الحاكم فى مصر ؟ وما هى التصورات المطروحة للتغيير فى مصر فى ضوء هذه المواجهة ؟ وما هى القاعدة الاجتماعية المطالبة بالتغيير والساعية لحدوثه ؟ أسئلة هامة .. يحاول الأستاذ عبد الخالق فاروق فى كتابه القيم « التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر » الاجابة عليها ، وفقاً لمنهج علمى واضح .

ومركز الحضارة العربية إذ يتقدم بكتابه الجديد « التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر » للاستاذ عبد الخالق فاروق ، الذى أثرى المكتبة العربية بمجموعة كبيرة من الابحاث والكتب القيمة ، نذكر منها على وجه الخصوص « إختراق الأمن الوطنى المصرى » و « أوام السلام » .

ليرجو أن يحقق به النفع للقارئ العربى .

والله من وراء القصد ،،،،

مركز الحضارة العربية

مقدمة

تعانى مصر منذ سنوات بعيدة من أزمة مستعصية ، تزداد مع الزمن تأثيراتها وتداعياتها وهي في فعلها المستمر تجرف في عنفوانها ثوابت تاريخية ، وتعصف بجبروتها مرتكزات ثقافية واجتماعية وتطيح بتعقيداتها آمال الاجيال الجديدة في العدالة والمساواة .

فلم تعد الأزمة مجرد خناق اقتصادي يمسك برقاب الفقراء في المجتمع ويطحن تحت ثقل وطأته طموح الملايين بحياة مستقرة ومتوازنة .. بل انها تعدتها لتصيب في مقتل اساس المكون التاريخي العقائدي للوطن من مسلميه واقباطه لتضع الجميع على حافة بركان هائل من حمم الشك والقلق والارتياب المتبادل.

والحق ان للأزمة روافد ثلاثة ، تشابكت معا وتداخلت بحيث تكاد تتساوى كل واحدة في فاعليتها ودرجة تأثيرها .

فقد ادى انقطاع المشروع التنموي الناصري بعد عنوان الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ بكل تداعياته الى تراكم عوامل الخلل الاقتصادي وزاد الامر سوءا ما جرى من تحول جذري في السياسة الاقتصادية المصرية بعد عام ١٩٧٣ وانتهاج الدولة لما سمي «الانفتاح الاقتصادي» التي تركت تدريجيا لعوامل العرض والطلب وآليات السوق العنان لتخصيص الموارد والامكانيات المحدودة اصلا في المجتمع - مما زاد الأزمة الاقتصادية عمقا واتساعا وفاقم من التضخم وارتفاع الاسعار الكامن في الاقتصاد المصري منذ فترة فادى كل ذلك إلى تراكم الثراء في جانب الاقلية في المجتمع (٥ ٪ إلى ١٠ ٪) وازداد البؤس والشقاء في الجانب الاخر بكل تأثيراته الاجتماعية والنفسية على الطبقات المحرومة وابنائهم .

كما ساهمت ممارسات النظام السياسي الحاكم في مصر الى تهيش قطاعات واسعة من المواطنين عن المشاركة السياسية وعملية صنع القرارات في البلاد ، فبينما كان النظام

السياسى قبل عام ١٩٦٧ يستند فى وجوده إلى انجازات تحققت على الاصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك بالنسبة لمركز مصر الاقليمى ، فان استناد مشروعية النظام السياسى بعد عام ١٩٧٣ على ما حققته حرب اكتوبر من ناحية والدعاوى الديمقراطية والتعددية الحزبية (منذ عام ١٩٧٦) قد اخذت فى التآكل يوماً بعد يوم ، حيث تكفلت الولايات المتحدة واسرائيل بالاساس الأول للمشروعية (حرب اكتوبر) فاسفرت النتيجة بعد زيارة السادات للقدس المحتلة فى نوفمبر ١٩٧٧ عن أكبر هزيمة للعرب فى تاريخهم الحديث وذلك بإخراج مصر من ساحة المواجهة وإنفراد اسرائيل بالاطراف العربية الاخرى وتمدد هجماتها طولا وعرضا على امتداد الخريطة العربية .

وعلى الجانب الآخر ، فلم تصمد دعاوى النظام حول الديمقراطية شهورا معدودة أمام أول امتحان صعب واجهته وذلك فى اعقاب احداث انتفاضة يومى ١٨ ، ١٩ يناير عام ١٩٧٧ حيث انتهجت اجهزة الأمن ما سمي « سياسة الأمن الوقائى » بتوجيه ضربات دورية ومنتظمة لقوى المعارضة السياسية الشرعية وغير الشرعية واستمرت فى مسلسل من العنف الدامى منذ ذلك التاريخ وحتى وقتنا الراهن .. وزاد الامر سوءا استفحال رائحة ممارسات الفساد التى يمارسها عدد كبير من رجال الحكم والمسئولين وأبنائهم ونوابهم مما أدى الى زيادة حجم بركان الغضب لدى أجيال شابه ، سدت منافذ الحياة الآمنة امام مستقبلهم وأطفأت شموع الامل امام أعينهم .

وينفس القدر يمكن الاشارة إلى التحركات التى يقوم بها بعض الاطراف الأجنبية التى ساهمت ولا زالت - فى اشعال نار الفتنة الدينية فى مصر ، وهى باحتضانها لدعوات بعض نواثر المهاجرين المصريين فى المانيا والولايات المتحدة حول الاضطهاد الاسلامى للمسيحيين فى مصر والتضخيم الاعلامى الغربى لبعض الحوادث الطائفية المتفرقة لتجسيم ما سمي بالزحف الاصولى الاسلامى ومخاطره على المسيحية فى الشرق العربى كل ذلك كان بمثابة صب الزيت على نار الفتنة بقصد واع ، ووفقا لمخطط مدروس لتحطيم ايه امكانية لدور مصرى مؤثر فى المحيط العربى والاقليمى من جهة وتمهيدا لما يسمى المناطق الآمنة جنوب مصر فى المستقبل من جهة اخرى .

لعل هذه المخاطر هى التى حفزتنا الى إسعداد هذا الكتاب الذى كان فى صيغته الاصلية عبارة عن مجموعة من المقالات والدراسات نشرت بعضها على مدار العامين الماضيين فى

الصحف والدوريات المصرية المتخصصة ولم يكتب لبعضها الآخر النشر لظروف ربما تكشف في جانب منها عن أزمة التيار الليبرالى فى مصر وهشاشة دعاوية حول الديمقراطية وحرية الرأى وهى واقعة ربما نحتاج إلى سردها يوما على القراء لاستخلاص العبر والدروس وأن كنا نعتقد ان الألوان لم يحن بعد لروايتها وعرضها .

وقد فضلنا أن نقسم الكتاب إلى اربعة فصول ، فعرضنا فى الفصل الأول بعض مظاهر الأزمة فى البلاد وركزنا فيه على الاساس الاقتصادى والاجتماعى لمظاهر اغتراب فئات وقطاعات عديدة فى المجتمع وعلى عنصرى غياب المشاركة السياسية واسبابها وعلى مظاهر انقسام الجماعة الوطنية .

اما الفصل الثانى .. فقد خصصناه لتناول ما نراه محاور المشروع القومى المطلوب والذي من شأن أعماله تقليص نفوذ هذه الجماعات السياسية الدينية وتجفيف منابع التى تستمد منها دعاياتها وجودها واستمرارها .

وفى الفصل الثالث : فقد توقفنا لتناول الروح السائدة فى الوقت الراهن بين المواطنين الفقراء فى مصر وبمعنى آخر الحالة النفسية والاجتماعية التى تعلى من شأن البطولة الفردية وتنتظر الخلاص على يد البطل المخلص وفى حضوره ، كما حاولنا تقديم تفسير سيكيولوجى (اجتماعى وثقافى) لهذه الظاهرة من واقع القراءة الدقيقة لتاريخ ومركز العقائد الدينية فى العقل والضمير الايمانى المصرى القديم وتجلياته فى العصر الحديث .

اما الفصل الرابع والاخير .. فقد توقفنا بالتحليل عند ملامح المستقبل السياسى للبلاد فى اطار بنىة سياسية عسكرية استبدادية واحتمالات التغيير فى ظل احتمالات متعددة ومعطيات متغيرة.

واخيرا .. فاذا كان من المؤلف لكل كاتب فى ختام مقدمته لكتابه أن يشير بالشكر والعرفان لكل من ساعده أو أناروا اليه طريق البحث والمعرفة ، فانتى اعترف بان كل مفردات الشكر لا تسعفنى ، وأن كلمات العرفان لا تكفينى للتعبير عن احساس طاغى بدين ثقیل فى رقبتي قائم إلى أن تقوم الساعة لهؤلاء الذين ظلوا مشاعل نور وبلسم محبة وسلام وسط حياة يحيطها ضباب الشك وتسودها رياح التوتر وتغمرها ظلام الجهالة والكراهية .

فلا أملك سوى أن أركع فى خشوع وأن أبكى فى كبرياء أمام قبر والدى الذى سأنزل مدينا

يحيطها ضباب الشك وتسودها رياح التوتر وتغمرها ظلام الجهالة والكراهية .

فلا أملك سوى أن أركع فى خشوع وأن أبكى فى كبرياء أمام قبر والدى الذى سأظل مدينا له ما حييت بلحظات صافية من مشاعر الابوه حين كان يأتى ملهوفاً .. مفزوعاً .. وعينيه تحتبس بالدموع يحتضن أمله فى الدنيا وهو يشارف بين خيط الموت ورجاء الحياه فى معتقلات نظام افتقر للرضاء العام فأوغل سكين التعذيب فى جسد خصومه بصورة غير مسبقة فى التاريخ المصرى الحديث ، فمازالت بظلك حاضرا فى حياتى ومازالت بحنوك ماثلا فى مشاعرى .

ولايفوتنى التوجه بالشكر والتقدير لكل من قدم العون والمساعدة فى إخراج هذا العمل ، وأخص بالشكر الصديقين الأستاذ على عبد الحميد والدكتور يحيى عبد الظاهر لما بذلاه من جهد فى إخراج وإعداد هذا العمل للنشر إيماناً بقضيتنا المشتركة ودفاعاً عن مستقبل أجيالنا القادمة .

كما لا تسعفنى مفردات اللغة للتعبير عن مشاعر موده واحساس بالمحبة واحترام لوفاء وخشوع لعطاء قلماً يصادفه المرء فى حياته فيدفع بطموحه إلى بعيد ، ويسمو بمشاعره إلى ما هو أكثر من بعيدإلى ثريا ولیم .

وإلى نجلاي حسام وطارق .. اللذين لن اترك لهما من ميراث سوى كتابات ومواقف تصورتها دفاعا عن مستقبل افضل لهما وكل ابناء جيلهما .. فليغفرا لى .. وليبقيا لى بصيص النور حين يشح البصر ويقترب أوان الرحيل .

المؤلف

المعادي- أكتوبر ١٩٩٣



الفصل الأول

مظاهر الالتزام في مصر

- ١- مفهوم الانتماء والاعتراق .
- ٢ - الاساس الاقتصادي لمظاهر الاعتراق في مصر .
- ٣ - ازمة المشاركة السياسية في مصر .
- ٤ - مظاهر إنقسام الجماعة الوطنية .

١ - مفهوم الانتماء والاغتراب :

تشكل مشاعر انتماء الانسان للاشياء والمعانى منذ لحظة الميلاد وتستمر فى فعلها المشروط بظروف ومسار التطور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الذى يمر به هذا المجتمع او ذاك ، هذه الجماعة أو تلك .

والحقيقة أن نمو هذه المشاعر ، لا يرتبط فحسب بتطور ونمو الذات الشخصية والسيكولوجية للأفراد ، وإنما بجدل هذا النمو والتطور بتطور موازى فى أنماط الانتاج والعلاقات الاجتماعية التى بلغها هذا المجتمع ومن ثم بمستوى العلاقات الصراعية بين مختلف الطبقات الاجتماعية . ويتأسس عبر هذا التداخل المعقد فى كل لحظة أو مرحلة تاريخية ، جهاز للقيم ومعايير للسلوك وأنماط من العادات والتقاليد ، تكون بمثابة الموجه لنشاطات الافراد والجماعات ومحدودة بالتالى بمقاييس الرضا العام داخل هذا المجتمع أو الجماعة .

صحيح أنه فى مسار هذه العملية التاريخية ، تظهر هناك قسَمات مشتركة أو سمات مميزة لتوجهات وقيم وعادات طبقات اجتماعية متصارعة بحيث تبدو كسمات قومية أو أثولوجية متميزة ومغايرة لسمات جماعات أو قوميات أخرى بيد أن سيظل من المفيد - من وجهة النظر الاجتماعية والسياسية - رصد قيم ومفهوم كل طبقة اجتماعية على مسرح الحياة ، والتى تبدو فى احيان كثيرة على درجة من الخلاف والقطيعة مع مفاهيم وقيم بقية الطبقات .

هذه السمات « الوطنية أو القومية » غالباً ما يتم استثمارها من جانب الطبقة المسيطرة للحديث حول القيادة الفكرية « للمجتمع » أو « الأمة » فى محاولة لطمس الهوية الفكرية أو الثقافية لبقية الطبقات وتزاد محاولات نفى الآخر هذه فى المجتمعات المعاصرة عندما تشدد الازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويكتوى بناها أكثر فاكثُر هذا الآخر الذى هو فى مجتمعنا المعاصر الطبقة العمالية وفقراء الريف والمدينة الذين يشكلون غالبية المجتمع .

وهنا يستدعى الامر التوقف عند الايدلوجيا من حيث كونها نسقا للافكار وتصور للحياة ومنظومة للقيم والعادات ، ومعايير للسلوك واطار للمقبول ثقافيا وفلسفيا وباعتبارها أداة من ابوات تزييف الوعى الاجتماعى لفئات وطبقات فى ادنى السلم الاجتماعى . فما تحدهه الطبقة المسيطرة عبر ابوات اعلامها (صحافة - اذاعة - تلفاز - سينما .. الخ) كأهداف وغايات للمجتمع ككل قد لا يكون أكثر من هدف انانى يكرس واقع استغلالها البشع لبقية طبقات المجتمع .

خذ مثلاً قيمة او هدف تشجيع الاستثمار الفردى فى مجال الصحة أو الاسكان فى مصر هل يمكن اعتباره قيمة مشتركة لجميع الطبقات فى البلاد ؟ اتنا بتحليل جوهر هذا الهدف

نكتشف مدى ما تحمله من مصلحة لطبقة وضد مصالح طبقات العمال وفقراء المدن عموما حيث يعانون من سوء توزيع الموارد وارتفاع ايجارات المساكن وسيادة نظام تمليك الشقق وتدهور الخدمة الصحية بالمصحات العامة مقابل تضائل انساني مدمر في مواجهة اسعار العلاج بالمصحات الخاصة الرأسمالية .. الخ.

وباختصار فان مايراه النظام الرأسمالى الحاكم فى مصر بأنه تمثل صحيح للمصالح الوطنية العليا للمجتمع قد يكون فى الحقيقة تنازلا وتفريطا عن مصالح الوطن بمفهومة ومشتملاته الحضارية والتاريخية . وجوهر هذا الجهد البحثى هو محاولة التوقف بالتحليل عند اهم العوامل المادية - الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - التى افرزت فى مصر خلال العشرين عاما الماضية انماطا جديدة للتفكير واتجاهات مغايرة للقيم ومعايير شديدة الانانية للسلوك ، فتتت قيم الجماعية والتعاون لدى الطبقات الشعبية المصرية واعلت من شأن وهم الحل الفردى والخلاص الفردى فى اكثر اشكاله مأساوية فى العصر الحديث .

ولكن دعونا قبل أن نحدد اساس ومظاهر وانعكاسات الأزمة الراهنة نؤكد على حقيقة جوهرية وهى انه عندما نتحدث عن « الانتماء » فاننا لا نتحدث عن معنى ميتافيزيقى يحلق بذاته فى فضاء فسيح بقدر ما نتناول حالة شعورية ووجدانية ثم اعتناقا فكريا وسلوكا عمليا يستمد جذوره فى واقع اجتماعى حى وتاريخى ؛ حالة يتفاعل فيها جدل الذات وجدل الموضوع ، ليجسدا لنا فى كل مرحلة تاريخية نهر الحياة البشرى واتجاهات تدفقه.

إنه بكلمة احساس ذاتى وشعورى للانسان بانتماء واندماج فى فكرة محددة أو لعقيدة معينة أو لفئة أو طبقة اجتماعية يعينها ومن ثم اندماج مع هدف ترتضيه الجماعة أو المجتمع أو الطبقة فى كل لحظة تاريخية ثم انه فى ارقى تطوره ممارسة سلوكية واعية مؤيدة ومؤكدة لهذا الشعور ودافعة به إلى لحظة اعلان الوجود والتحقق الكامل .

وبهذا المعنى يمكن النظر الى سلوك الانسان المصرى قبل عام ١٩٥٢ ثم بعدها واخيرا خلال حقبة الانفتاح والنقط.

فخلال الفترة قبل يوليو ١٩٥٢ كان سلوك هذا الانسان عموما يتسم بالانتماء فى اكثر اشكاله رقيا من حيث اتساع قاعدة المشاركين فكرا وعملا فى العمل السياسى والعام سواء فى صورة نضال ضد الاستعمار البريطانى او فى شكل انتماء لهذا الحزب او ذاك وهو ما عبر عنه عقدى الثلاثينات والاربعينات حيث زخم الحركة السياسية بمختلف فصائلها واتجاهاتها (الوفد - الأخوان - مصر الفتاة - الماركسيين - الحزب الوطنى) بيد أن عواصف الرياح الجديدة التى هبت على المجتمع المصرى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ قد استبدلت مظاهر الانتماء

الوطنى قبلها بملاحج جديدة انحسر فيها الفعل المباشر والحر للبشر الى دائرة أضيق نطاقا حيث الانتماء بالشعور والثقة فى السلطة الوطنية وتوجهاتها الاجتماعية والسياسية التحررية . وبهذا أناط الانسان المصرى مسئولية الفعل واتخاذ القرار الى هذه السلطة وانسحب فى هدوء احيانا وبالرهبة احيانا اخرى الى قوقعة التأيد والانتظار.

والجديد فى الامر الآن - علي ما نرى - هو أن دائرة انتماء الانسان المصرى قد تقلصت عن ذى قبل بحيث أصبح شعور هذا الانسان ينحصر حول نواه المصلحة الفردية وينعزل بسلوكياته تماما عن أفق الاهداف الوطنية والقومية التحررية للوطن والطبقات الاجتماعية صاحبة المصلحة فى التغيير والثورة .



وقد تعمقت مشاعر الاغتراب الذى هو ذلك الاحساس الذى ينتاب الانسان بالعجز عن التلاؤم مع شروط وظروف الحياه التى يعيشها المجتمع وايقاعه الصاخب وهو ما يترجم غالبا فى نمط سلوكى يتسم بالهروبية والعزلة والبحث عن الذات الفردية ومصالحتها بصرف النظر عما اذا كانت هذه المصلحة تتناقض مع مصالح المجتمع وتقدمه .

فاذا القينا نظرة على معطيات الحركة الجماعية والفردية للشباب المصرى خلال العهد الناصرى والحقبة الساداتية فسوف نكتشف ذلك التناقض الصارخ بين نمطى السلوك فى الفترة الاولى وبالنظر للتحديات العديدة التى كان يواجهها النظام السياسى الجديد ومع التطورات الديناميكية على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى اتسم السلوك الشبابى بطابع المسئولية وبرغم الانتقادات العديدة التى وجهت للنظام الناصرى - خاصة فيما يتعلق بمصادرة الحريات السياسية وقصر المشاركة السياسية على قطاعات محدودة - فقد كان للسيولة النسبية لحركة الفئات الاجتماعية الوسطى او ما يسميه علماء الاجتماع الحراك الاجتماعى Social Mobility خاصة لخريجى الجامعات المصرية الذين ينتمى معظمهم للفئات الاجتماعية المحدودة الدخل دوره فى دمج الطموحات الفردية فى سلسلة الطموحات القومية والوطنية للمجتمع ككل فتشكل تيار واضح فى اتجاه التعامل والتفاعل مع القضايا الوطنية والقومية ، والحقيقة أن انتفاضة الشباب من طلبة وعمال عام ١٩٦٨ لم تكن سوى تعبيراً عن ذلك الاحساس المسئول من جانب هؤلاء بقضايا الوطن وهمومه وتجسيدا حيا للوعى بضرورة توسيع هامش الحريات السياسية التى ستسمح بمزيد من مشاركة المواطنين عامة والشباب خاصة فى العمل العام ، واذا كانت القيادة الناصرية لم تستجب بشكل كامل لهذه الطموحات المشروعة الا على المستوى النظرى فحسب باصدار بيان ٢٠ مارس ١٩٦٨ - فإن مسيرة الكفاح الشبابى قد استمرت تتغذى من واقع العجز العربى الذى تجلى بهزيمة

يونيو ١٩٦٧ أما هؤلاء الذين فضلوا الهروب فى فترات المحنة التى عاشتها مصر فلم تتجاوز أعدادهم ١٦٩ ألف مواطن هاجر بعضهم الى البلاد الاوربية والولايات المتحدة بحثا عن الحياة الرغدة واتجه معظمهم الى البلاد العربية النفطية وهذا العدد لم يكن يتجاوز ٢٣ . ٠ ٪ من مجموع السكان البالغ عددهم وقتئذ ٢١ مليون مواطن كما انها لم تكن تمثل سوى ٩ . ٠ ٪ من قوة العمل المصرية (التى بلغت حينئذ ٨ مليون مشتغل) (١).

الصورة الآن تبدو مختلفة الى حد كبير فعدد المصريين العاملين بالخارج يتراوح بين ٣ . ٧ ٪ الى ١٠ ٪ من اجمالى السكان البالغ عددهم ٥٥ مليون نسمة) بينما هى تصل الى ٢٥ ٪ من قوة العمل فى الوطن التى بلغت نحو ١٢ مليون مشتغل عام ١٩٩٢ .

فما هى الاسباب الكامنة وراء هذا النزوع الهروبى الجديد ؟

وما هو مستقبله ؟

نستطيع هنا أن نرصد اساسيين لهذا الاتجاه الجديد :

الأول : أساس سياسى تاريخى .

الثانى : أساس اقتصادى .

على اننا نبادر بالتاكيد بان هذين الاساسيين لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض وانما نزولا على مقتضيات التجريد العلمى نحاول أن نتناول كلاً على حدة وان كان لتفاعلهما معا دوره الحاسم فى المظاهر الجديدة والمفاهيم الجديدة والسلوكيات الجديدة .



٢- الاساس الاقتصادى لمظاهر الاغتراب .

فى أوج الانتصار العسكرى المصرى فى حرب السادس من اكتوبر عام ١٩٧٣ شهدت الحركة الوطنية والقطاعات الشبابية نموا ملحوظا فى اتجاه التفاعل مع الحدث فاقبلت اعداد كبيرة منهم للتطوع فى الدفاع المدنى والجيش الشعبى بهدف الدفاع عن مدينة السويس المحاصرة ، بيد أن الامور على مستوى القيادة السياسية كانت تجرى فى مجرى مختلف وقد عبر اللواء طه المجنوب رئيس اللجنة العسكرية فى مفاوضات فك الاشتباك الأول عام ١٩٧٤ عن هذه الحقيقة فى معرض رده على تساؤلات وزير الخارجية الأمريكى وقتئذ الدكتور هنرى كيسنجر حول جدوى مراكز التدريب العسكرى للشباب قال اللواء المجنوب « هذا أفضل على أي حال لتفريغ طاقات الشباب داخل قنوات العمل الرسمى المخطط بدلا من انضوائهم تحت منظمات معادية للنظام ».

فجأة وبعد أن وضعت الحرب أوزارها وخمدت نيران مدافعها بدت الصورة مختلفة بعض الشئ واتجهت رويدا رويدا لتصبح مناقضة للحركة الشبابية التى اتسمت فى سنوات الخمسينات والستينات بالمسئولية والنضالية . لقد جاء عصر النفط وتغيرت المسلمات وبدأ البحث عن الذات يأخذ مكانا مرموقا فى سلم القيم والاخلاق المصرية ولعبت القيادة التى افتتحت بشخصية الرئيس السادات عصر « البحث عن الذات » دورا محوريا فى هذا المضمار علي أية حال يمكن تحديد عوامل ستة ساهمت فى هذه الانتقال الكيفية وهذه العوامل هى :

١- أزمة اقتصادية يتسع مداها وتترسخ عناصرها يوما بعد آخر فى وقت تزايدت فيه سيطرة اسوأ فئات الرأسمالية المصرية وأكثرها ارتباطا بمصالح الغرب ومفاهيمه على عملية صناعة القرار التنفيذى والتشريعى فى البلاد وما صاحب ذلك من تفشى مظاهر البذخ والفساد والفجور الاخلاقى والسياسى وتفاقم النزوع الاستهلاكى وفوضى الاسعار وتضارب السياسات النقدية والسياسات المالية ، وهكذا قفز عدد المصريين بالخارج من ٤٦٢ الفا عام ١٩٧٣ (بنسبة ١.٣ ٪ من مجموع السكان) واقل من ٥.١ ٪ من قوة العمل المصرية وقتئذ الى ٣.٢ مليون مواطن عام ١٩٨٢ بنسبة ٧.٣ ٪ من اجمالى سكان الجمهورية ونحو ٢٥ ٪ من قوة العمل المصرية فى ذلك العام (٢).

٢- ارتبط ذلك بتفكك التلاحم الوطنى بين الطبقات الشعبية والوطنية حول القضية الوطنية وتحرير الارض وانزلق الجميع الى وهم التسوية الامريكية وبداية عصر السلام .

٣- بداية دخول المنطقة فى عصر النفط وتراكم الثروات الطائلة لدى الاقطار العربية النفطية وبخاصة السعودية واقطار الخليج مما عزز المراكز السياسية والدور الاقليمى لهذه

الانظمة العشائرية وتوظيفها فى خدمة أهداف التسوية واجتذاب مئات الآلاف من العمال العرب والمصريين الى حقل دعايتها وايدلوجيتها .

٤- دور اجهزة الاعلام وبخاصة جهاز الهمد المنظم (التليفزيون) فى تعميق مفاهيم الاستهلاك البذخى وإعلاء شأن المال وقيم الفهلوة والشطارة على حساب قيم العمل المنتج والانتماء لمؤسسات العمل .

٥- استمرار القمع البوليس لقوى المعارضة السياسية والحزبية وشكلية التعددية السياسية وتفشى مظاهر وحالات التعذيب الجسدى للمعارضين وغياب المشاركة السياسية وحرية التعبير عن الرأى .

٦- دور مؤسسات التدريب الاجنبية وهيئات البحوث المشتركة فى تسريب قيم هدامة تستهدف هز ثقة الشعب المصرى وقواه الفاعلة - خاصة العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة - فى نفسها وتاريخها الحديث (٢).

قد يكون من المناسب التوقف قليلا أمام هذه المتغيرات بالشرح والتحليل فى محاولة لرصد مدى تفاعلاتها وانعكاساتها على تعميق مسار الاغتراب وترسيخ مظاهر اللامبالاه والانانية اللتين اكتنفتا سلوك الافراد فى مصر خلال هذه الفترة العصبية .

٢-١ الازمة الاقتصادية وتأثيرها النفسى والاجتماعى:

كان من أبرز نتائج الفترة التى اعقبت حرب اكتوبر ١٩٧٣ مباشرة وإعلان الدولة فى ابريل ١٩٧٤ انتهاجها لسياسة الانفتاح الاقتصادى والسياسى على الغرب الرأسمالى ارتفاع اسعار الحاجيات الاساسية واتجاه حلزون التضخم إلى مستوى يصعب اللحاق به بالنسبة للطبقات الشعبية المصرية وتشير كثير من الدراسات إلى أن هذا المتوسط السنوى لارتفاع الاسعار خلال الفترة الاولى (١٩٧٤ - ١٩٨١) قد بلغ نحو ٣٥ ٪ الى ٤٠ ٪ (٤) ثم أخذ فى التزايد السريع بعد ذلك التاريخ حتى بلغ ٦٠ ٪ سنويا حتى عام ١٩٨٦ وإلى اكثر من ١٥٠ ٪ فى السنوات الثلاثة التالية (٥). هذا فى الوقت الذى لم يزد فيه معدل زيادة أجور موظفى ومستخدمى الحكومة والقطاع العام (نحو ٤ مليون شخص) خلال الفترة الاولى عن ٥ ٪ إلى ١٠ ٪ وبالأجمال فان هذه الاجور لم تزد خلال الفتره كلها (٧٤ - ١٩٨٨) عن ١٥٠ ٪ مقابل اكثر من ٦٠٠ ٪ لزيادة الاسعار (٦) .. هذه الفجوة قد واكبها اختلال فى هيكل توزيع الدخل القومى بين مختلف العوامل حيث انخفض نصيب كاسبى الاجور من ٥٤ ٪ عام ١٩٧٣ إلى ٢٩ ٪ عام ١٩٨٤ وبالمقابل تحسن نصيب عوائد الملكية (الحكومية والخاصة) من ٤٦ ٪ إلى

٧١ ٪ خلال نفس الفترة (٧)، كما تلاحظ زيادة اختلال الاوزان النسبية للأنشطة الاقتصادية المختلفة حيث تراجع الوزن النسبى للقطاعات الانتاجية والسلعية فى توليفة الناتج القومى لصالح الأنشطة الخدمية والتوزيع والتجارة وهو ما صاحبه بالضرورة زيادة القجوة بين أجور العاملين فى هذه القطاعات لصالح مستخدمى وعمال الأنشطة الخدمية والتوزيعية على حساب العاملين فى قطاعات الانتاج (٨) .

ونفس النتيجة يمكن ملاحظاتها بين العاملين فى القطاعين الحكومى والعام (٤ مليون شخص) من جهة والعاملين فى القطاع المصرفى المحلى والاجنبى والمشارك وكذلك الشركات الاستثمارية الاجنبية والمشاركة من جهة اخرى بحيث افرزت هذه المعطيات الجديدة اتجاهات للقيم لدى العاملين فى شركات ومصالح حكومية بالموافقة على بيع واندماج شركاتهم (مقاولات وشركات صناعية وتأمين وبنوك .. الخ) فى مؤسسات او مشروعات اجنبية للتمتع بمزايا الاجور العالية .

وفى مجال تخصيص الموارد فى المجتمع برزت اتجاهات متنامية من جانب الحكومة والمنفذين فيها ترمى الى توجيه أفضل الموارد لصالح الاكثر ثراء فى المجتمع وعلى حساب الطبقات الشعبية فعلى سبيل المثال بينما انفتح الباب لاستيراد السيارات الخاصة دون تحديد * بحيث ازداد عدد السيارات الملاكى المرخص لها بالسير فى طرق الجمهورية من ١٢٩ الفا عام ١٩٧٣ الى ٢٣٦ الفا عام ١٩٨٠ (٩) واستمرت فى الزيادة حتى بلغت نحو ٧٠٠ الفا سيارة ملاكى عام ١٩٨٦ ثم الى ٨٧٧ الف سيارة عام ١٩٩١ ، فان سيارات النقل العام (الاتوبيس) ظلت على حالها تقريبا (من ١٩٠٠ سيارة اتوبيس عام ١٩٧٠ الى ٢٢٠٠ سيارة عام ١٩٨١) فى وقت تزايد فيه سكان المدن المصرية بصورة كبيرة بحيث ارتفع عدد مستخدمى هذه الوسيلة للنقل من ٢.٥ مليون راكب يوميا عام ١٩٧٠ الى ٤.٥ مليون راكب عام ١٩٨١ ومن ثم فقد ازداد متوسط عدد الركاب الذين يقوم على خدمتهم اتوبيس واحد يوميا من ١٧٦٠ راكب/ اتوبيس الى ٢٢٥٠ راكب/ اتوبيس (١٠) ؟

وقد ادى هذا التحميل المروى للسيارات الملاكى على طرق محدودة ومصممة بصورة لا تسمح بمثل هذه الزيادة الى زيادة الاستثمارات المخصصة لتسهيل الحركة المرورية (كبارى علوية - توسيع طرق .. الخ) وهكذا فان ١.٥ ٪ من سكان العاصمة ونحو ٥ ٪ من سكان الجمهورية قد استحوذوا وحدهم على استثمارات قدرتها دراسة مشتركة بين خبراء نقل

* النظام السارى قبل عام ١٩٧٦ كان يقضى بان لا يزيد عدد السيارات المستوردة للشخص عن سيارتين

فى السنة الواحدة .

وتخطيط مدن امريكيين ومصريين بنحو الف مليون جنيه سنويا خلال الفترة المحددة من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٥ (١١) .

كما اظهرت الدراسة المشار اليها أن فاقد تشغيل السيارات الملاكى فى مصر يعادل ٥٥٠٠ مليون جنيه سنويا بسبب الصعوبات المرورية وكثرة الحوادث وزيادة معدل استهلاك الوقود للمركبات فى مصر من ٤٤ لتر لكل مائة كيلو متر عام ١٩٧٣ الى ٥٤ لترا عام ١٩٨٢ (١٢).

وأشار احد كتاب الاعمدة فى الصحافة المصرية الى حقيقة وجود اكثر من ٥٥ ماركة للسيارات الخاصة فى مصر بفعل هذه الفوضى مما يؤدى الى الضغط على حصيلة النقد الاجنبى للبلاد للحاجة الدائمة لتخصيص نحو ٢٥٠ مليون دولار لاستيراد قطع غيار لهذا الحجم الهائل من الماركات (١٣) .

وبالقطع فإن الاثر النفسى لا يتوقف عند هذه المظاهر الاجتماعية وإنما يتعداها الى الاحساس بعدم الاطمئنان فعلى سبيل المثال اظهرت احصاءات الامن العام ان عدد المصابين والقتلى من حوادث الطرق والمرور فى مصر قد ازداد بصورة مفرزة خلال العشرين عاما الماضية فبينما كان عدد القتلى عام ١٩٦٩ لا يزيد عن ٢٤١٥ قتيلا زاد العدد عام ١٩٨١ الى ٤٢٠٤ قتيلا اما عدد المصابين فقد ازداد ايضا من ١٣٨٨٤ شخصا الى ٢٠٩١٩ شخصا خلال نفس الفترة (١٤) هذا بخلاف العدد الكبير غير المسجل لدى مصلحة الامن العام سواء لبساسة التلقيات أو لبساسة الاصابة أو للتصالح ولكنها بشكل عام تعكس درجة التوتر والقلق والعصاب الذى يحياه سكان المدن المصرية وكذلك فان هذا الحجم الهائل من السيارات قد اصاب القاهرة بدرجة من أعلى درجات التلوث فى العالم ووفقاً لدراسة النقل وتخطيط المدن المصرية « السابق الإشارة اليها فإن كمية عادم كل سيارة تصل الى ٨ قدم مكعب كل دقيقة تحوى على ٦٣ ٪ من غاز أول اكسيد الكربون السام ومع كثافة حركة المرور وضخامة أسطول السيارات الخاصة وغيرها فلنا ان نتصور حجم هذا الجحيم الذى يحياه سكان المدن المصرية وبخاصة العاصمة ؟.

هذا عن المواصلات .. فماذا عن الاتصالات ؟

تعززت بفعل الممارسة الحكومية القائمة على إعلاء قيمة المال كمقابل لتقديم الخدمات الاساسية للمواطنين مشاعر الغربة وتكرست لدى الجميع مفاهيم انانية فنلاحظ هنا انه بينما ازداد عدد سنترالات وخطوط الهاتف (التليفون) من ٤٠٥ سنترالا عام ١٩٦٧ الى ٩٣٩ سنترالات عام ١٩٨٥ وكذلك الخطوط من ٢٠٠ الف الى ١.٢ مليون خط تليفونى خلال نفس

الفترة (١٥) فان سوء التوزيع واسبقية من يدفع فاتورة الالف جنية على حساب الطوابير البشرية المنتظرة منذ اوائل الستينات وما اظهرته محاكمات بعض اصحاب النفوذ (عصمت السادات) من فسادو محسوبية ورشاوى فى هذا القطاع كل هذا كان يكرس لدى قطاعات واسعة من المواطنين بان لافائدة من البقاء وان الحل الامثل هو البحث عن فرصة للسفر والعمل بالخارج للحصول على الكميات المناسبة من البنكنوت التى تحفظ لهم كرامتهم فى وطن اصبح يضيق بابناؤه الفقراء .



وفى مجال الإسكان تبدو للمأساة اكثر من جانب فالكارثة تعمس مصالح أكثر الفئات العمرية حيوية ونشاط (الشباب) وتدفع باحلامهم وطموحاتهم خارج حدود الوطن وطموحاته وأهدافه مما يصيب فى مقتل حيوية المجتمع بأكمله وفاعلية بقية الفئات الاجتماعية . بل ان الأزمة فى أحد جوانبها الأكثر درامية تؤدي الى انزلاق عدد ليس بقليل من هؤلاء الشباب الى مستنقع الجريمة بالمعنى القانونى للكلمة وتشكيل عصابات منظمة للسطو والسرقة والاعتصاب كما سيتبين بعد قليل .

فخلال الفترة الأولى من العهد الناصرى (٥٢ - ١٩٦٠) كان حجم الاستثمارات المخصصة لمصالح قطاعات الاسكان تعادل نحو ٢٨ ٪ من جملة الاستثمارات القومية (١٦) وهكذا تمكن النظام والحكم من تنفيذ نحو ٥٢ الف وحدة سكنية سنويا معظمها من المستوى الاقتصادى والمتوسط كما كان للتشريعات المتلاحقة التى صدرت لتعديل وتنظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين ومصالح الاخيرين دورا فى الحفاظ على توازن انفاق الاسرة على السكن فى الحدود المتعارف عليها دوليا (١٠ ٪ إلى ١٨ ٪ من الدخل الشهرى) فماذا جرى بعد ذلك ؟

خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٨ انخفضت نسبة استثمارات الدولة فى مجال الاسكان الى ١٠.٣ ٪ من جملة الاستثمارات القومية علما بان هذه الفترة شهدت جهود تعمير مدن القناة الثلاثة ثم بعد ذلك انخفضت الاستثمارات الحكومية فى مجال الاسكان إلى ٦ ٪ عام ١٩٨٠ (١٧) وخلال خطة مبارك الخمسية (٨٢ / ١٩٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧) عانت وانخفضت إلى اقل من ٥.٥ ٪ وترك لقانون العرض والطلب وللقطاع الخاص ليحدد نقاط التوازن بين الملاك والمستأجرين .

وقد جاءت نتائج التعداد الاخير (نوفمبر ١٩٨٦) لتثبت حقائق اضافية فى مجال توزيع الموارد المحدودة لمصالح الطبقات الرأسمالية فى المجتمع وعلى حساب الطبقات الشعبية والمحدودة الدخل .

ووفقا لهذه النتائج فقد تبين ان هناك نحو ٩٣٨ ألف وحدة سكنية خالية (١٨) فى وقت يعلم فيه الجميع أن هناك نحو ٣ مليون أسرة لا تجد مسكنا مناسبيا بل ان هناك نحو مليون أسرة تقيم اقامة دائمة منذ عشرين عاما أو يزيد فى مقابر الموتى ؟.

كما أن تحليل التراخيص الممنوحة من وزارة الاسكان للملاك والتي تمكنهم من الحصول على حصص من مواد البناء (الحديد - الاسمنت - الطوب .. الخ) بأسعار مدعومة تشير الي أن من التزم منهم ببناء وحدات اقتصادية قد انخفض من ٦٠ ٪ عام ١٩٧٤ إلى ٥٤.٨ ٪ عام ١٩٨٦ وذلك لصالح بناء الاسكان المتوسط (من ٢٥ ٪ إلى ٢٧.٢ ٪ خلال نفس الفترة) (١٩) والاسكان الفاخر وفوق المتوسط (من ١٥ ٪ إلى ١٨.١ ٪) كما تبين ان ما يتم الحصول عليه من مواد بناء لغرض بناء وحدات سكنية من المستوى الاقتصادى يتم توجيهها فعلا إلى البناء بنظام الاسكان الفاخر والمتوسط (التمليك) والعقوبة - اذا كان هناك مجال لتطبيقها - لا تتجاوز الفرامة خمسمائة جنيها !؟

والدهش أن هذا التيار الثانى قد جرف فى سياقه العنيف شركات القطاع الحكومى العاملة فى قطاع المقاولات فأندفعت بدورها فى مجال الاسكان الفاخر والتمليك !؟

وقد أدى كل ذلك إلى تأثير سلبي على العلاقات الاجتماعية والاسرية فى مصر فسن الزواج مثلا ارتفع ونسبة من لم يتزوج ابدا ارتفعت بدورها من ١٨ ٪ عام ١٩٦٠ إلى ٢٥.٩ ٪ عام ١٩٨٦ واستفحلت بالمقابل جرائم خطف الاناث واغتصابهن وهو ما اكدت عليه دراسة فى بداية عهد الانفتاح قام بها فريق عمل من مديرية امن الجيزة برئاسة العميد على حلمى (٢٠) .

وتعطينا النتائج الاولى للتعداد الاخير لوحة خرسانية لطبيعة علاقات القوى بين الملاك والمستأجرين فى مدن وريف الجمهورية فى مجال الاسكان والسكان .

فوفقا لهذه النتائج نجد الأتى :

١- أن عدد مباني المدن وحضر المحافظات على مستوى الجمهورية قد زاد من ١.٥ مليون مبنى عام ١٩٧٦ إلى نحو ٢.٣ مليون مبنى عام ١٩٨٦ . (منها ٢٠٠ الف مبنى حكومى) أى بزيادة ٦٠٠ الف مبنى وبالتالي ٦٠٠ الف مالك عقارى جديد فى المجتمع .

٢- هذه المباني تشتمل على نحو ٥.٩ مليون وحدة سكنية وهذه الوحدات تتوزع علي النحو

التالى :

١ - ٢.٦ مليون وحدة فى صورة إيجار (أى بنسبة ٤٤.٦ ٪) يسكنها نحو ١٣ مليون مواطن وهؤلاء يشكلون نحو ٦١ ٪ من جملة سكان حضر المحافظات .

ب - ١.٨ مليون وحدة سكنية اخرى فى صورة ملك (اى بنسبة ٢٨.٥ ٪) يسكنها نحو ٨ مليون مواطن فى المتوسط.

ج - اما الحاصلون على شقق بنظام التمليك فعددهم ٢٥٩ الف وحدة (بنسبة ٤.٤ ٪) ويتصور ان عدد شاغليها يصل الى مليون مواطن وهؤلاء فى معظمهم نتاج طبيعى لحقبة الانفتاح والنفط .

هذه لوحة للعلاقات الصراعية مستقبلا فى مجال الاسكان بالمدن المصرية .



وفى مجال الخدمات الصحية والعلاجية تعرضت هذه الخدمة بدورها الى تدهور مفرغ أدى فى المحصلة النهائية إلى تضائل الانسان الفقير كإنسان فى مواجهة عجزه أمام توفير ثمن لعلاج هو او احد افراد أسرته .

فاذا كانت السنوات التى اعقبت هزيمة يونية ١٩٦٧ قد شهدت تدهورا فى حجم الاستثمارات المخصصة للخدمات الصحية والعلاجية فان سنوات ما بعد اكتوبر ١٩٧٣ قد شهدت ما هو اسوأ وأشد مأساوية فقد انتعشت المشروعات الرأسمالية فى مجال الصحة والعلاج حيث ازداد عدد المستشفيات الخاصة من ١١٦ مستشفى عام ١٩٧١ بطاقة سريرية بلغت وقتئذ ٣٥٠٠ سرير (٢١) الى أكثر من ٢٨٢ مستشفى خاص بطاقة سريرية بلغت ٨ الاف سرير تقريبا وذلك عام ١٩٨٢ (٢٢) واذا اضفنا العيادات الخاصة بالقاهرة وحدها والبالغ عددها ١٢٥٠٠ عيادة لتبين ملامح وحجم القطاع الرأسمالى الفردى فى مجال الصحة العلاجية فى مصر .

وبرز خلال هذه الفترة مجموعة من الظواهر الجديدة اثرت سلبيا على الخدمة العلاجية فى المستشفيات الحكومية نذكر منها :

١- نزوح اهم الكوادر الفنية فى مجال الطب والتمريض من المستشفيات الحكومية إلى المستشفيات الخاصة وإلى الهجرة للعمل بالاقطار النفطية (٣٠ الف ممرضة خبيرة وأكثر من ٢٥ الف طبيب مصرى) معظمهم ممن زاول المهنة لأكثر من سبع سنوات (٢٣) .

٢- اندفاع المستشفيات الحكومية فى التوسع بنظام العلاج باجر من ٥٢٥٣ سرير عام ١٩٧١ (اى بنسبة ٧.٧ ٪ من اجمالى الأسرة العلاجية) الى نحو ٢٠ الف سرير عام ١٩٨٥ (اى بنسبة ٢٠ ٪ من اجمالى الأسرة العلاجية) (٢٤) .

٣- كما ازدادت أسعار الأدوية بصورة غير مسبوقة فى تاريخ البلاد بحيث ارتفعت خلال

الفترة (١٩٧٧ - ١٩٨٧) بأكثر من ٣٠٠ ٪ (٢٥) وساهم في ذلك دخول شركات اجنبية وخاصة في سوق الادوية وتكوين مافيا لها من القوة والنقوذ الذى امكنها من اقالة وزير للصحة رفض تلقى رشوة لتسيير اعمالهم في مصر (٢٦) .

واذا كان هذا هو واقع الخدمات الاساسية التى تقدم للطبقات الشعبية في مصر فان الملاحظ أن ذلك يتناقض تناقضا جذريا مع حقائق اقتصادية ومالية تتكشف كل يوم وترسخ في أعماق البشر معانى وقيم وسلوك علي درجة عالية من الخطورة فعبء الضرائب العامة مثلا يقع في معظمه على عاتق هذه الطبقات الشعبية تحديدا وبالمقابل فإن حسابا اجتماعيا صحيحا لمضمون الضريبة العامة في مصر سوف يكشف اوضعا صعبه يحياها الفقراء وصغار المنتجين بينما تتمتع اكثر الفئات ثراء في المجتمع بمزايا ضريبة من اعفاءات وتخفيضات وتهريات لا حدود لها .

فوفقا للنظام الضريبي المصرى * فان حصيلة الضريبة العامة تتحصل من نوعين اساسيين من الضرائب هما :

أ - الضرائب غير المباشرة وهذه تنحصر في ثلاثة مصادر هي :

١- الضرائب الجمركية .

٢- ضرائب الاستهلاك .

٣- ضرائب التمتع والملاهي ودور السينما .

ويتبين من واقع مراجعة حصيلة هذه المصادر الثلاثة خلال العشرين عاما الماضية ان ما نسبته ٦٠ ٪ من اجمالى الحصيلة يتحقق من ضرائب الاستهلاك والتي يتحملها في الأساس الفقراء في المجتمع وذلك اما لقدرة المنتجين والرأسماليين والوكلاء التجاريين والتجار على نقل عبئها الى هؤلاء المستهلكين الفقراء . وأما بسبب كون هؤلاء المستهلكين الاكثر عددا في المجتمع وبالتالي الاكثر استهلاكاً (السجائر مثلا - الضروريات ... الخ).

اما الضرائب الجمركية فان النسبة الاكبر منها تأتي من تلك الرسوم الجمركية المفروضة على حقائب المصريين العائدين من الخارج . ونحن نعلم ان العدد الاكبر منهم عبارة عن عمال وفلاحين هاجروا للعمل بالاقطار النقطية منذ مطلع ١٩٧٤ بينما لا تزيد نسبة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الاستهلاكية المعمرة كالسيارات واجهزة التكييف عن ٤ ٪ من هذه الحصيلة (٢٧) .

* قبل مناقشة موضوع قانون نظام الضريبة الموحده .

ونفس الامر تقريبا بالنسبة لضرائب التمغة والملاهي ودور السينما ومن هنا فاننا نستطيع أن نشير إلى أن حصيلة الضرائب غير المباشرة والتي تتراوح بين ٦٥ ٪ الى ٧٠ ٪ من اجمالي حصيلة الضرائب في البلاد يتحمل الجزء الاكبر منها (اى من ٦٠ ٪ الى ٦٥ ٪ من اجمالي الحصيلة) الفقراء في المجتمع .

ب - الضرائب المباشرة وهذه الضريبة التي من المفترض انها تمس دخول الاغنياء تأتي من سبعة مصادر متنوعة بتحليلها سوف نستخلص نتيجة مغايرة الى حد كبير وهذه المصادر هي :

- ١ - ضريبة الاطيان الزراعية والمباني العقارية .
- ٢ - ضريبة دخول الاعمال وودائع التوفير .
- ٣ - ضريبة الايراد العام .
- ٤ - ضريبة المهن الحرة من أطباء ومحامين وحرفيين .
- ٥ - ضريبة التركات ورسم الايلولة *
- ٦ - ضريبة المرتبات والاجور .
- ٧ - ضريبة الارباح التجارية والصناعية تشتمل هذه علي الضرائب المفروضة علي شركات القطاعين العام والخاص.

هذه المصادر السبعة لا تتعدى حصيلتها السنوية على مدار العشرين عاما الماضية (٣٠ ٪ إلى ٣٥ ٪) ولكن بمراجعة البندين (٦) و(٧) اى ضريبة المرتبات والاجور والتي تستقطع من دخول العاملين (قطاع عام وخاص وحكومي) وكذلك ضريبة الارباح التجارية والصناعية والتي تستقطع من شركات القطاع العام (بالتالى تحمل غالبا علي سعر المنتج أو تتحملها الخزانة العامة) .

فإن هذين البندين لا يمكن اعتبارهما من مستقطعات الطبقات الثرية في المجتمع المصرى ومن ثم فان النتيجة المستخلصة أن حجم مساهمة الرأسماليين المصريين بكافه فئاتهم وشرائحهم في المجتمع المصرى في الحصيلة الضريبية لا تتعدى ٢٠ ٪ على احسن تقدير؟ (٢٨)

وقد عززت التشريعات المتتالية في مجال الضرائب (٣ قوانين في سبع سنوات) منذ عام

* جرت خلال شهر ديسمبر عام ١٩٩٢ في مجلس الشورى وعلى صفحات الجرائد المصرية حملة عنيفة من اجل الغاء هذه الضريبة وتخفيف عبئها وهي من الضرائب التي تمس دخول الاغنياء وورثتهم مباشرة وقد تم الغائها فعلاً .

١٩٧٨ وعشرات غيرها من القرارات الوزارية والتعليمات الادارية من هذا الاتجاه حيث تلاحظ تخفيض معدل الوقع الضريبي على الاغنياء ورجال الاعمال (٢٩) .

جدول رقم (١)

معدل الوقع الضريبي على ضريبة الايراد العام خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٣ *

القانون ٨٣ / ٨٧	القانون ٨١ / ١٥٧	القانون ١٩٧٨ / ٤٦	البيان
٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	الحالة الاولى
٢٧٠	٢٧٠	٣٦٤	الدخل الخاضع للضريبة الضريبة المستحقة
٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	الحالة الثانية
١٠٨٢٠	١٠٢٢٠	٢٠١٣٤	الدخل الخاضع للضريبة الضريبة المستحقة

وبرغم هذه التيسيرات والاعفاءات الجمركية والضريبية للمشروعات الخاضعة للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وغيرها فان ظاهرة التهرب الضريبي بين كبار رجال الاعمال والمهنيين آخذة في التفاقم بحيث أصبحت حديث الناس في كل لحظة مما أصاب الكثيرين بالحيرة والاحباط .

٢-٢ عصر النفط وتفكيك الترابط الوطني

طوال السنوات الستة التي اعقبت هزيمة يونية ١٩٦٧ وحتى اندلاع نيران حرب اكتوبر ١٩٧٣ ظلت المشاعر مكبوتة والطموحات الفردية للكثيرين من أجل حياة افضل تنتظر لحظة إعلان الميلاد وممارسة وجودها .

وفي اعقاب حرب ١٩٧٣ تعلقت آمال آلاف المصريين علي طول خطوط الجبهة والملايين

الضريبة المدفوعة

الحد الاعلى للشريحة من الدخل - حد الاعفاء

* يقصد بمعدل الوقع الضريبي حساب معدل

خلفهم الى حياة أفضل وقد ادرك السادات ورجاله جوهر هذه المشاعر وتعامل معها بما يخدم مصالح الطبقة الرأسمالية المصرية الحاكمة والراغبة للاندفاع الى التسوية واعادة صلات المودة بالغرب الرأسمالي وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية .

وبدلا من توظيف هذه المشاعر لاستكمال الحل الوطنى للقضية مستفيدا من زخم حرب اكتوبر كان إعلانه فى أتون نارها عن استعداده للذهاب الى جنيف (١٦ اكتوبر) وانه مش قد امريكا (٣٠) .

وهكذا انزلق السادات وطبقته وبوعى كامل فى سراديب التسوية الكيسنجيرية ودبلوماسية الخطوة خطوة .

وساهمت التغييرات الجذرية التى طرأت على خريطة توزيع الثروة والنفوذ فى المنطقة العربية وفى أعقاب الحرب ورفع الاقطار العربية النفطية لاسعار نفطها الخام فى توجيه البخار المكبوت الى مسارب جانبية عبر فتح الباب واسعا لهجرة الملايين من الشباب المصريين للعمل بالخارج ودفعت اجهزة الاعلام المصرى فى اتجاه تدجين ودغدغة المشاعر وتوجيه طموح الفقراء فى اتجاه الحل الفردى والخلاص الفردى من خلال مصباح علاء الدين النفطى .

يكفى ان نشير فى هذا السياق إلى بعض النتائج لهذه السياسة وتلك الحقبة : -

١- فبينما كان عدد المصريين المهاجرين من مصر إلى جميع نول العالم حتى عام ١٩٧٣ لا يتجاوز ٣٠٠ الف مصرى (٨٥ ٪ منهم بالاقطار العربية والخليج) فان العدد قفز ليلة تعداد ١٩٧٦ الى ١.٤ مليون مواطن معظمهم فى سن العمل والانتاج (٣١) ثم ما كاد عام ١٩٨٣ يبدأ الا وكان العدد قد قفز - وفقا لبيانات وزارة الخارجية - إلى ٢.٩ مليون مواطن بخلاف هؤلاء الذين غادروا البلاد لاسباب اخرى (بعثات - حج - عمرة - سياحة ... الخ) وعددهم يربو على ٣٠٠ الف مواطن وبهذا يصبح عدد المصريين المهاجرين فعلا حتى ذلك التاريخ ٢.٢ مليون مواطن (٣٢) وهؤلاء يشكلون نحو ٧.١ ٪ من جملة سكان الجمهورية ونحو ٢٥ ٪ من قوة العمل الديناميكية فى البلاد .

٢ - وفى عام ١٩٨٥ وعلى أثر سريان مفعول القانون ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص بضرورة حصول العامل المصرى الراغب فى العمل بالخارج على تصريح بذلك من وزارة الداخلية فان عدد الذين هاجروا ذلك العام وحدة بلغ ٦٠٠ الف مصرى معظمهم من عمال الانتاج (٤٢.٦ ٪) واصحاب المهن الفنية والعلمية (١٧.٠ ٪) وعمال الخدمات (١٧.٤ ٪) وعمال الزراعة والصيد وتربية الحيوان (٩.٢ ٪) (٣٣).

٣ - وقد بلغ حجم الكارثة أنه خلال الفترة الاولى من الانفتاح (١٩٧٤ - ١٩٨١) بلغ عدد جوازات السفر التى استخرجت لمصريين من قبل مصلحة الجوازات والجنسية نحو ٢٠ مليون

جواز سفر وفى الفترة الثانية (١٩٨١ - ١٩٨٦) بلغ ما تم استخراجهُ من جوازات سفر ٥.٣ مليون جواز سفر (٣٤) أى أن نحو نصف المجتمع تقريباً يرغب فعلاً فى الهجرة وينتظم فى طابور انتظار تغريبى طويل ؟ وهو ما يعكس فى أحد جوانبه انعدام الرضاء الوظيفى وافتقاد الكثيرين للرغبة والقدرة على الاندماج فى اهداف مؤسسات العمل وتضاؤل الرغبة فى المشاركة فى العمل العام واللاهات الدائم وراء مكتب السفريات .

وقد واكب كل ذلك اتساع نشاط التشكيلات العصابية فى مجال تزوير المستندات بل ومشاركة أعداد كبيرة من الراغبين فى السفر فى هذه العملية (شهادات خبرة - معاملة عسكرية - جوازات سفر .. الخ) .

وقد أدى هذا النمو الكبير فى أعداد المصريين بالخارج إلى فرض وقائع ومعطيات جديدة فى الخريطة الاجتماعية والقيمية المصرية لعل أهمها : -

أولاً : اتساع قاعدة الفئات الريفية فى المجتمع أى هؤلاء الذين يتكسبون من ريوع إيداع مدخراتهم لدى البنوك وشركات توظيف الاموال وقد قدرتهم دراسات عديدة بنحو ٢ مليون مواطن فى مصر (٣٥) .

ثانياً : تنامى السلوك المظهرى والبذخى ونمط المحاكاه بين أعداد كبيرة من المصريين العائدين .

ثالثاً : تقلص مشاعر الاهتمام بالقضايا العامة إلى حدود دنيا لم يشهدها المجتمع من قبل (٣٦) وتنمى مشاعر معادية بصورة غير مسبقة للوحدة القومية وتحمل الكثير من المهاجرين بمشاعر غير ايجابية تجاه العرب عموماً والفلسطينيين خصوصاً بسبب نزاعات العمل ويرجع ذلك الى حقيقتين :

الاولى : تخلف وعى العمال المصريين لطبيعة العلاقة بين الرأسمال والعمل المأجور سواء فى مصر او الخارج مما ادى الى وضع المسألة على أرض اقليمية وشعوبية (عرب مستغلين - مصريين غلابة) .

الثانية : استثمار اجهزة الاعلام العربية والمصرية وبعض اصحاب الاعمال العرب هذا التنافس بين العمال لضغط اجور العمال المصريين والسودانيين .. الخ .

بهذا التفكك حول الهدف الوطنى والقومى الواحد وزيف الاعلام انفتح الباب نحو ازمة عربية حضارية شاملة ستكتوى مصر اكثر من غيرها بنارها .

٢-٣ الجريمة المنظمة :

فى ظل هذا المناخ العام وسيادة الممارسات الانانية والتسلقية فى المجتمع المصرى نمت واستفحلت ممارسات إجرامية وازداد عدد التشكيلات العصابية واصبحت تمثل بؤرة استقطاب حادة للكثيرين من الشباب الذين يتعرضون لحالات الحرمان المادى فى المجتمع .

وبرغم التعليمات العديدة التى صدرت منذ عام ١٩٧٨ الى مصلحة الامن العام واقسام الشرطة ومديريات الامن لاثبات اعداد الجريمة باقل من الحقيقة بل وامتناع اقسام الشرطة فى حالات كثيرة عن تسجيل كثيرا من البلاغات الخاصة بالسرقة وغيرها فان المؤشرات المتاحة مفرزة وتدعو للتأمل : فجرائم الآداب والرشوة والاختلاس وغيرها شهدت قفزة كبيرة خاصة بعد عام ١٩٧٤ * بحيث اصبحت تشكل مصدرا للقلق والتوتر للكثيرين .

وسوف نتوقف قليلا عند جرائم المخدرات والبنوك وتجارة العملات وذلك بسبب ما تمثله من مخاطر جدية على الاقتصاد المصرى وما تشكله من اضرار اجتماعية ونفسية وما تعكسه من دلالات لحجم المشاركين فيها اجتماعيا وانسانيا .

ووفقا لاحدى الدراسات فان عدد المدمنين على المخدرات بجميع أنواعها حتى عام ١٩٨٤ قد بلغ مليون شخص أى ما يعادل ٧ ٪ من البالغين لسن ١٦ عاما فأكثر (٣٧) كما تبين أن نسبة المتعلمين من المترددين على عيادة معالجة الادمان بالعتبة عام ١٩٨٤ قد زادت من ١٠ ٪ عام ١٩٧٩ من اجمالى العينة الى ١٥ ٪ عام ١٩٨٤ وقد جرت تغييرات هامة على هيكل التعاطى ذاته حيث تقلصت نسبة المتعاطين للافىون من ٣٣ ٪ إلى ١ ٪ خلال نفس الفترة مقابل زيادة نسبة المتعاطين للاقراص المخدرة من ٦ ٪ إلى ٥٦ ٪ وكذلك الحقن من ٤ ٪ إلى ١٦ ٪ (٣٨) . والاكثر خطورة فى السنوات الاخيرة هى دخول عصابات بولية منظمة الى الساحة المصرية بل واستماتتها من أجل نشر ادمان الهيروين والكوكايين بين قطاعات الشباب.

وتكشف إحصاءات الادارة العامة لمكافحة المخدرات مدى اتساع هذا النشاط الاجرامى وانضواء اكثر من ٥٠ الف شخص فى اطارة . كما تقدر الادارة ان ما يتم ضبطه سنويا - وهو كبير - لا يعادل اكثر من ١٥ ٪ من حجم ما يتم تسريبه فعلا فى داخل البلاد (٣٩) .

وبناء على ذلك فقد قمنا بتقدير الكميات المتداولة فعلا عام ١٩٨٤ وحجم هذه التجارة وتبين الاتى :

تجارة المخدرات فى مصر وفقا لتقدير عام ١٩٨٤			
الكمية المتداولة	الكوكايين والهيروين	الحشيش	الافىون
- القيمة النقدية	٥٥٠ مليون جنيه	٣٠٠٠ مليون جنيه	٤٠٠ مليون جنيه
	٢٥٠ كيلو جرام	٢٦٤ طن	٢ طن

أى ان تجارة المخدرات بأنواعها فى مصر تعادل نحو ٤ مليار جنية مصري إلى ٦ مليار جنية أى ما يعادل ٢٠ ٪ من الدخل القومى الرسمى لمصر (٤٠).

وقد ادت المكاسب الهائلة التى تتحقق لتجار هذه السموم الى اتساع رقعة زراعة الخشخاش والقنب فى مصر اللذين يستخرج منهما الحشيش والافيون وفى عام ١٩٨٢ وحده تم ضبط ٣٣٤٤ مليون شجرة خشخاش بالوجة القبلى (٤١) كما تظهر احصاءات الامن العام ان عام ١٩٨٢ قدم الى المحاكم نحو ٦٢٦١ قضية مخدرات (٤٢) معظمها لصغار التجار.

نأتى اخيرا الى تجارة العملات والتهريب عبر القنوات المصرفية الرسمية فقد كان من نتائج سياسة الانفتاح وصدور القانون ٩٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن حرية حيازة الافراد للنقد الاجنبى ثم اتباع نظام الاستيراد بدون تحويل عملة (أي دون الرجوع للقنوات المصرفية فى تدبير العملات الصعبة) أدى الى فتح ثغرات هائلة نفذ منها تجار السوق السوداء للعملات واتسع النشيطون فيها حتى تجاوزوا العشرين ألفاً (الجلابين) وامتد نشاطهم من المدن الى الريف والقرى . وهو ما ادى فى المحصلة النهائية الى تعميق الاختلالات ليس فى الهيكل الاقتصادى المصرى فحسب وانما فى البنية الاجتماعية والقيمية المصرية .

إن دخول ومدخرات المصريين العاملين بالخارج والتي قدرناها بنحو ٨ مليار إلى ١٤ مليار جنية سنويا * كانت تجد مسارا لها الى هذا السوق الذى تضخم بصورة غير مسبوقه مدعوما ببنية تشريعية جديدة (٤٣) .

ولعل ما أظهرته مأساة شركات توظيف الاموال فى مصر عام ١٩٨٨ يعكس مدى الاختلال وغلبة الطابع الريعى على بنية الاقتصاد المصرى والمواطن المصرى ذاته (٤٤) .

سوف نتوقف هنا عند منفذ اخر لم يحظ باهتمام الدارسين فى مصر حتى الآن وهو حجم التهريب الذى يتم برعاية قانونية ومن خلال المصارف المعتمدة (البالغ عددها نحو ٩٥ بنكاً) فوفقا لتحليل المركز المالى للبنوك التجارية وبنوك الاعمال والاستثمار (جانب الخصوم والاصول) ومركز المراسلين فى الداخل والخارج تبين ان ما تم ايداعه لدى المراسلين فى الخارج عام ١٩٨٣ وهو العام الذى توافر فيه بيانات كاملة حول هذا الموضوع - يزيد على ما لدى هؤلاء المراسلين لدى البنوك فى مصر بنحو ٢٠٨٩.٥ مليون جنية بالعملات الاجنبية (٤٥) ثم زاد عام ١٩٨٨ (مارس) إلى ما يربوا على ٨٨٠٠ مليون جنية بالعملات الصعبة (٤٦).

هذا التهريب القانونى قد كشف جوهره مسلسل فضائح البنوك عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤

* لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع مؤلفنا « ازمة الانتماء فى مصر .. بحث فى الاساس الاقتصادى الاجتماعى » معد للاصدار.

وبخاصة فى قضية عبد الرحمن بركة فى بنكى الاهرام وهونج كونج ثم فى بنك الجمال ترست.
كل هذه العوامل كانت تغذى بلاشك مشاعر ومفاهيم تعلق من شأن المصلحة الفردية
والانانية وعلى حساب مصلحة المجموع وهو ما سيؤثر سلبا على حركة المشاركة السياسية فى
المجتمع المصرى وتدفع بنا الى مأزق تاريخى جديد.



* فى هذا الشأن يمكن الرجوع الى الدراسة الموسعة التى قمنا بها فى مؤلفنا السابق الاشارة اليه .

٢ - أزمة المشاركة السياسية وحرية التعبير عن الرأي :

لا شك ان هذا البعد الثقافى الذى يحاول الكتاب والاكاديميون الرسميون التغاضى عنه وحصر ظاهرة النزوح شبه الجماعى للمصريين عبر عمليات الهجرة والعمل بالخارج فى ذلك المفهوم الضيق لعاملى الجذب والطرده وهكذا فبدلاً من تدعيم مشاعر الانتماء نحو الوطن شاهدنا على العكس من ذلك نمو مطردا فى الاحساس بالاغتراب ولم تقتصر حركة الهروب الجماعى هذه على فئة دون الاخرى فالجميع قد شارك فيها بدءاً من أساتذة الجامعات فى مختلف التخصصات حتى عمال البناء والتشييد بل وحتى الفلاحين المصريين الذين اتسمت علاقتهم بالارض الزراعية بطابع انكسار تاريخى حيث بلغ عدد مهاجريهم نحو ٤٠٠ الف فلاح بنهاية عام ١٩٨٠ ، ويكفى دليلاً على ذلك أن عدد حاملى جوازات السفر فى مصر قد بلغ بحلول عام ١٩٨٢ نحو ٢٠ مليون مواطن ، أى ان هؤلاء الذين لم يصيبهم نور الهجرة بعد يطمحون ويركزون جهودهم نحو حلم سندباد الجديد أو مصباح علاء الدين النفطى .

فشكلية المؤسسات السياسية (مجلس الشعب ، مجالس محلية ، أحزاب محاصرة .. الخ) قد دفعت بالطموحات الجماعية ذات الطابع الكفاحى سابقا الى حالة من الاحباط واليأس ومن ثم الى توجهات فردية ونزوع استهلاكى مدمر بكل المقاييس كما انخرطت أعداد متزايدة فى ممارسة الجرائم التى يمكن ان نطلق عليها « جرائم ذاتية » مثل تزوير الاوراق الرسمية من جوازات السفر وشهادات المعاملة العسكرية وشهادات الخبرة .. الخ مروراً بالتحايل على القوانين للخروج من أسار وطن ضاق بابنائه فضاق ابنائه به .

ومما لا شك فيه ان اكثر الفئات العمرية تأثراً بتلك الاوضاع المأساوية هم الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين ١٨ عاماً وحتى الاربعين حيث انعكست الازمات الاقتصادية والسياسية عليهم بشكل معكوس فاتجهوا للبحث عن مخرج فردى لازماتهم بدلا من البحث عن مخرج جماعى لازمة الوطن وفى دراسة اعدتها احدى الباحثات الاجتماعيات تبين أن نسبة من يشاركون فى العمل العام والنشاط السياسى من الشباب المصرى لا تتجاوز ٦.٦ ٪ من جملة الشباب المصرى مقابل اكثر من ٨٠ ٪ فى الدول الاوربية (٤٧) .



لقد تبدلت ملامح الخريطة السياسية فى مصر خلال العشرين عاما الماضية تبديلاً عميقاً فقد فتحت الاحداث المأساوية لصيف يونية الحزين عام ١٩٦٧ الباب لاعادة مناقشة البنية السياسية الناصرية واعادت بالتالى وبالحاح هذه المرة - الدعوة لضرورة فض الاشتباك بين مختلف القوى والتيارات السياسية التى ظلت تختفى تحت العباءة الناصرية (التنظيم

السياسى الواحد والعزل السياسى) ولقد اظهرت المناقشات التى جرت فى قمة الهرم السياسى الناصرى (اللجنة التنفيذية العليا) فى اعقاب الهزيمة ان الرئيس عبد الناصر نفسه كان اكثر ادراكا للصعوبات والمخاطر التى تهدد نظامه وصياغته القديمة لما اسماه الميثاق (تحالف قوى الشعب العامل) واخذ بالتالى فى اعادة حساباته وبدأت تعبيرات سياسة ذات طبيعة حزبية تأخذ حيزا من تفكيره السياسى وقتئذ (١٨).

صحيح ان دعوة الرئيس عبد الناصر كانت تجد معارضة قوية من جانب كهنة المعبد (الاتحاد الاشتراكى العربى) بيد انها فى المقابل كانت تعبيراً عن تملل قوى اجتماعية وسياسية افرزتها الحقبة الناصرية نفسها الى جانب قوى قديمة من الصياغة الحديدية للممارسة السياسية القائمة وقتذاك .

لقد كان خطاب انقلاب ١٥ مايو ١٩٧١ اكمل تعبير عن طابع هذا التملل وبرغم ادراكنا بان الخطاب لم يكن من بنات افكار الرئيس السادات ولا يعكس قناعاته الحقيقية ولكنه كان محصلة تفاعل واتجاهات قوى اخرى تقف وراء الرئيس الجديد فى صراعه الشهير على مقاليد الحكم ضد جماعة علي صبرى وشعراوى جمعة فى السلطة .

إذن لم تكن التعددية السياسية الشكلىة والحكومة بالشروط الثلاثة الشهيرة (سلام اجتماعى - وحدة وطنية - اشتراكية) مقطوعة الصلة بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى طرأت على المجتمع المصرى منذ يونية ١٩٦٧ وإن تكثفت بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ وبكلمة فانه كان حصادا لتغيرات داخلية ومطالب بولية غريبه قبل ان تكون توجهها اصيلا لنظام حكم الرئيس السادات .

وقد انعكس ذلك بلا شك فى فاعلية النظام التعددى المصرى ودرجة اندماج المواطنين فيه والعمل من خلاله كحقيقة راسخة فى الحياة المصرية وعزز من هذا الشعور لدى الكثيرين ممارسات نظام السادات نفسه بعد احداث ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ وزيادة الحملات البوليسية الامنية على قوى المعارضة السياسية الرسمية وغير الرسمية واعتقال اكثر من ٥ آلاف كادر من كوادرها بصورة دورية منذ ذلك التاريخ وحتى مقتل السادات ثم ما شهدته الساحة السياسية المصرية بعد ذلك الحادث من اتساع غير مشهود فى حملات الاعتقال لآلاف من السياسيين المعارضين لنظام الحكم (خاصة الجماعات الدينية) وما صاحب كل ذلك من ممارسة للتعذيب البدنى للمعتقلين .

لقد كان محصلة كل هذا انفضاضا جماهيريا متزايدا عن هذا العرس الديمقراطى المزيف برغم ما تظهره بعض البيانات الرسمية عن عكس ذلك .

وتعطينا نتائج انتخابات المجلس التشريعى للاعوام ١٩٧٦ و ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ مؤشرات
ينبغى التوقف عند مدلولاتها الاجتماعية والسياسية للتنبؤ بالمسار المستقبلى لنظام التعددية
الشكلى فى المجتمع المصرى .

جدول رقم (٢) بمقارنة
بين نتائج الانتخابات التشريعية فى مصر خلال الفترة
١٩٧٦ - ١٩٨٤

م	البيان	١٩٧٦	١٩٨٤
١	عدد المقيدىن بالجدول الانتخابى فعلا	٩.٥٦٤.٤٨٢	١٢.٣٣٩.٤١٨
٢	عدد البالغىن فعلا لسن التصويت (١٨ عاما فأكثر)	٢١.٨٥٠.٠٠٠	٢٢.٧٨٥.٠٠٠
٣	عدد الحاضرىن فعلا للتصويت	٣.٨٠٣.٩٧٣	٥.٣٢٣.٠٨٦
٤	نسبة المقيدىن بالجدول الى البالغىن (٢ : ١)	% ٤٣.٨	% ٥٤.٠
٥	نسبة الحاضرىن الى المقيدىن بالجدول (١ : ٣)	% ٣٩.٨	% ٤٣.٧
٦	نسبة الحاضرىن الى البالغىن (٢ : ٣)	% ١٧.٥	% ٢٣.٦
٧	نصيب الحزب الحاكم من الاصوات	٢.٣٨٥.٠٩١	٣.٨٥٦.٣٧٢
٨	نسبة الحزب الحاكم الى عدد الحاضرىن (٣ : ٧)	% ٦٢.٧	% ٧٢.٤
٩	نسبة الحزب الحاكم الى المقيدىن بالجدول (١ : ٧)	% ٢٤.٩	% ٣١.٢
١٠	نسبة الحزب الحاكم الى البالغىن (٢ : ٧)	% ١٠.٩	% ١٦.٩
١١	نصيب الاحزاب المعارضة من الاصوات	١.٤١٨.٨٨٢	١.٤٢٧.٣٩٦
١٢	نسبة احزاب المعارضة الى عدد الحاضرىن (٣ : ١١)	% ٣٧.٣	% ٢٦.٨
١٣	نسبة احزاب المعارضة الى عدد المقيدىن (١ : ١١)	% ١٤.٨	% ١١.٦
١٤	نسبة احزاب المعارضة الى عدد البالغىن (٢ : ١١)	% ٦.٥	% ٦.٣

المصدر : التحليل من اعداد الباحث .

ويستطيع المحلل لهذه النتائج الاولى أن يستخلص مجموعة من المؤشرات (٤٩) :

الأول : مثلت عملية الانتخاب التي تمت عام ١٩٧٦ الافتتاح لهذا الكرنفال التعددي وهو بفعل شروطه الاقليمية ومحاولات نسج التحالفات المباشرة مع الولايات المتحدة والغرب الاوربي نموذج قريب من التعبير الصحيح عن ميزان القوى المختلفة للحزب والتجمعات السياسية في ذلك الحين وكمعيار للقياس يمكن القول بان نسبة النفاذ الى المجلس التشريعي في ذلك العام كانت مرتفعة جدا بالقياس بما كان يجرى في المجالس التشريعية منذ عام ١٩٥٧ .

الثاني : وبرغم ذلك فيلاحظ المدقق للبيانات المنشورة أن الحزب الحاكم الذي حصل على ما نسبته ٦٢.٧ ٪ من اجمالي الحاضرين لعملية التصويت لا يشكل واجهة للقبول العام حيث ان نسبة الحاضرين انفسهم لا يزيدون عن ٤٣.٨ ٪ من المقيدين بالجدول وبمعنى آخر فان هناك مقاطعة سلبية وغير واعية تعادل ٥٦.٢ ٪ من اجمالي المقيدين بالجدول الانتخابي في عام ١٩٧٦ ويزيد الأمر أن هؤلاء لا يشكلون سوى ١٧.٥ ٪ من اجمالي البالغين لسن التصويت وفقا للدستور (١٨ عاما فاكثرا) وبالتالي فان نسبة ما حصل عليه الحزب الحاكم من اجمالي البالغين لسن التصويت في المجتمع لا يتعدى ١٠.٩ ٪ اي باختصار انها حكومة اقلية الاقلية في المجتمع .

الثالث : ويمكننا أن نشير إلى الاختلاف النوعي بين الكيانات السياسية عام ١٩٧٦ والكيانات السياسية فيما بعد ذلك .

ففي عام ١٩٧٦ كان هناك المستقلون الذين شكلوا مركزا للثقل الانتخابي والحركة السياسية (٩٠٨ مرشح مستقل من بين ١٦٦٠ مرشحا اي بواقع ٥٤.٧ ٪) وتعددت الرايات السياسية والفكرية التي يحملها هؤلاء المستقلون (٥٠) .

الرابع : انكشئت هذه الظاهرة فيما بعد ذلك وباستبعاد عام ١٩٧٩ الذي شهد الجميع فيه بتزوير الانتخابات بصورة فاضحة ثم بعد صدور القانون رقم ١١٤ سنة ١٩٨٣ الذي اعاد تنظيم العملية الانتخابية وفقا لنظام القوائم الحزبية النسبية وهو ما أدى بشهادة الكثيرين الى تآكل نشاط القوى السياسية الحية واختلاط الرايات داخل كيانات حزبية رسمية لا تعكس الثقل السياسي الحقيقي في المجتمع .

الخامس : تلاحظ في النتائج الاقليمية للانتخابات لاعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٧ ان هناك علاقة طردية واضحة بين زيادة معدل الامية في محافظة ودرجة المشاركة بالتصويت في الانتخابات ويتوقف عدد من المحللين عند هذه الظاهرة باعتبارها تشكك في مدى سلامة النتائج الانتخابية المعلنة من جانب وزارة الداخلية حيث يقضى المنطق الطبيعي للامور بعلاقة عكسية

من زاوية كون المشاركة السياسية تمثل ارقى اشكال الوعى فى المجتمع وهو مالا يتصور بالنسبة لقطاعات امية ولم تنخرط فى أنشطة الاحزاب السياسية المعلنة او غير المعلنة (٥١).

السادس : الظاهرة الملفتة - ايضا - للنظر انه بعد عام ١٩٨٤ شهدت الدوائر الرسمية أنشطة محمومة من أجل استخراج بطاقات انتخابية لنوى واهالى العاملين فى هذه الدوائر ومن ذلك زوجات العاملين بوزارة الداخلية والقوات المسلحة كرصيد اضافى لقوى الحزب الحاكم فى اي انتخابات قادمة وهكذا ارتفع عدد المقيدين بالجدول الانتخابى من ١٢,٢ مليون عام ١٩٨٤ الي اكثر من ١٤,٤ مليون عشية انتخابات ١٩٨٧ (٥٢).

السابع : وبدراسة السلوك الانتخابى خلال السنوات الخمسة الماضية بالنتائج التى تقدمها وزارة الداخلية نجد قدرا كبيرا من التناقض والتضارب خاصة فيما يتعلق بعدد الحاضرين فعلا للدلاء باصواتهم (٣٩,٨ ٪ و ٤٣,٧ ٪ و ٥٠,٤ ٪) خلال اعوام ١٩٧٦ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ على الترتيب وذلك ان دقة نتائج ١٩٧٦ وقربها من التمثيل الصحيح لموازين القوى السياسية والانتخابية فى المجتمع وما التسمت به هذه الفترة من « هامش سماح ديمقراطى » واسع ومن ثم اتساع حجم المشاركين فى العملية الانتخابية تجعلنا نؤكد ان هذه النسبة كانت اعلى ما شهدته الحياة السياسية والحزبية المصرية خلال الخمسة عشر عاما الاخيرة ومن غير المتصور انه مع زيادة حدة القمع القانونى وغير القانونى الذى يمارسه نظام الحكم بعد عام ١٩٨١ أن تزداد مشاركة الافراد فى هذا العرس الديمقراطى الزائف .



٤ - مظاهر انقسام الجماعة الوطنية

غالبا ما يميل الكتاب والمثقفون المصريون في أوقات الشدة والمحن الوطنية ، إلى إبراز كل ما هو مشترك وموحد للجماعة الوطنية مستلهمين تاريخ الفترات التي شهدت فيها مصر ذلك التناغم الوطنى والتآلف الدينى والطائفى (ثورة ١٩١٩ مثلا) للتدليل على نواصم التوافق الاجتماعى والثقافى ومثانة اللحمة الوطنية والقومية (٥٢) .

وبرغم صحة هذا الموقف من الناحيتين السياسية والتاريخية ، خاصة مع بروز مصادر للتهديد تسعى باستماتة الى إحداث شرخ وانقسام تاريخى للبلاد وتحطيم الوحدة الثقافية والحضارية التى صهرت الثقافة التراثية لعنصرى الأمة من المسلمين والاقباط فى بوتقة ثقافية وحضارية مشتركة فان البحث العلمى ، بقدر ما يحترم الدوافع والمتطلبات الوطنية لهذا الموقف السياسى فى جوهره فانه احرص من خلال التحليل الموضوعى والمنهجى للظاهرة محل الدراسة على الامساك بحقيقة العوامل والتيارات الكامنة فى أعماق البشر والجماعات العرقية والثقافية او الدينية عبر مجموعة من الظواهر البادية احيانا للعيان ، والمستترة خلف المفردات والكلمات المتناثرة هنا أو هناك احيانا اخرى ، ليس بهدف سكب البنزين على نار الفتنة بقدر ما يحاول الكشف عن العوامل والعناصر الفاعلة فى الظاهرة واحتمالات تطورها مستقبلا ثم وسائل مواجهتها وحصار تأثيرها الضار.

ومن هنا فان هذا الجزء من الدراسة سوف يتناول ثلاثة جوانب اساسية :

الاول : مظاهر الازمة .

الثانى : العناصر الفاعلة فيها .

الثالث : السياسات المطلوبة وطنيا وقوميا لتجاوزها .

ويهمنا أن نشير الى حقيقة أن كثير من مظاهر الازمة عادة ما تعود لتمارس تأثيرها وحضورها فى تفاقم الظاهرة أى لتشكل عنصرا اضافيا من عناصر بقاها واستمرارها فى حلقة دائرية شريرة ولذا فان التعامل مع هذه المظاهر المتنوعة لأزمة التطرف الدينى (الاسلامى أو المسيحى) وانقسام الجماعة الوطنية المصرية لن يتوقف عند حدود التوصيف الشكلى لهذه العناصر بقدر ما سنحاول التعرف على مدى تأثيرها فى الظاهرة ذاتها .

اولا : مظاهر الازمة :

تتبدى مظاهر ما يسمى « الفتنة الطائفية » والتعصب الدينى فى الكثير من السلوكيات واشكال من التحيز.

والحقيقة ان البحث الاجتماعى والثقافى ينبغى أن يميز بين مستويين ومرحلتين للظاهرة الطائفية فى مجتمع من المجتمعات المعاصرة.

المستوى الاول :

ويجسده وجود تيار من المشاعر الحذره بين الجماعات العرقية أو الدينية تعبر عن نفسها فى صورة توجس من نوايا كل طرف تجاه الطرف الآخر وتتصاعد هذه الحالة الى درجة من انتهاج التعصب من هنا أو من هناك لسلوك عدوانى وهو ما درجت صحافتنا وأجهزة اعلامنا علي تسميته « بالفتنة الطائفية ».

المستوى الثانى :

وبرغم خطورة الحالة السابقة ، فان استمرارها لمدة من الزمن دون ايجاد الارضية الحقيقية للتفاهم والتصالح الوطنى وانتهاج الدولة لسياسات جادة لاقتلاع الجذور السامة من أرض الوحدة الوطنية يؤدى الى تهيئة المناخ لمستوى اخطر من الظاهرة وهو ما نسميه « انقسام الجماعة الوطنية » فهنا تبدأ كل جماعة - خاصة جماعات الاقلية - فى انتهاج سلوك من المقاومة السلبية يتمثل فيما نسميه « الانغلاق الثقافى والتراثى » حيث تأخذ هذه الجماعة فى الانسحاب من النسيج الوطنى المشترك وتنتشر بين افرادها اكثر الدعوات تطرفا فى الانعزال والعودة الى الينابيع التراثية والدينية مستلهمه ثقافتها القديمة وتاريخها القديم بل وحتى لغتها القديمة وغالبا ما يستثمر هذا الوضع جهات معادية فتدفع بهذه الروح الى اقصى ما يمكن فى محاولة مدروسة وممنهجة لتحويل هذا الواقع الجديد الى مطلب سياسى بالاستقلال او الانفصال اذا ما توافرت لهذه المطلب واقع جغرافى وظرف سياسى مناسب « كجنوب السودان او شمال العراق حاليا ».

وقد حاولنا فى أجزاء سابقة من هذه الدراسة ان نعرض للعوامل المساهمة فى إذكاء روح التعصب والتطرف الدينى فى مصر علي الجانب الاسلامى وما رادفها من تعصب وانغلاق مضاد علي الجانب المسيحى خلال عقدي السبعينات والثمانينات وفى ظل غياب مشروع قومى يوحد الجماعة الوطنية ويذيب الحساسيات التى قد تطفو الى السطح بين الفينة والاخرى .

والان نركز علي ملمح اخر من الصورة ودلالاتها الثقافية والفكرية وانعكاساتها علي زيادة حدة انقسام الجماعة الوطنية المصرية وهى :

الأول : انتشار الاسماء ذات الصبغة الدينية بالنسبة للمواليد بين الكتلتين الدينيتين فى المجتمع .

الثانى : الخطاب الوعظى الدينى الاسلامى او الكنسى لابرز الممثلين لهاتين الكتلتين ومدى

ما تساهم به من حفر مجرى عميق من الانقسام فى الجماعة الوطنية وتنامي نغمة « نحن » و « هم » بين افراد عنصرى الامة .

الثالث : تزايد الاتجاه نحو تأسيس جمعيات أهليه ذات طبيعه دينيه اسلاميه ومسيحيه .

فاذا اخذنا الظاهرة الاولى ، وهى انتشار الاسماء الدينية بين المواليد خلال العقدين الماضيين ودلالات ذلك الثقافية والاجتماعية فالتسمية على حد تعبير الدكتورة سامية الساعاتى فى دراستها الرائدة حول «اسماء المصريين والتغير الاجتماعى» فى منتصف السبعينات لها منطق وهى تعبر بصورة مختزلة ومركزة عن القيم الشائعة فى ثقافة المجتمع (٥٤).

وهكذا فان التحليل الاجتماعى للاسماء يمكن ان يقودنا الى استقراء خصائص تعدد من أبرز الخصائص القومية للثقافة المصرية حيث انها تعكس قيم من يقومون باختيارها فمن يختار أسماء دينيه يختلف فى تفضيله القيمى عمن يختار اسماء جمالية (٥٥) وتعد من اهم وظائف البحث الاجتماعى الكشف عن القيم التى تشكل جوهر ثقافة اى مجتمع فى لحظة او مرحلة تاريخية (٥٦).

ورفقا لدراسة سامية الساعاتى فقدم اجراء تصنيف الاسماء يقوم علي ثلاث مرتكزات هى:

الأول : تصنيف الأسماء انطلاقا من مضمون الاسم او محتواه.

الثانى : تصنيف الاسماء انطلاقا من مقصد التسمية .

الثالث : الاهتمام بالقيم المتضمنه فى الاسماء.

وبناء على ذلك تم وضع الاسماء فى فئات رئيسية وفرعية وخلصت الدراسة إلى تصنيفها الى اربع عشرة مجموعة ابرزها الاسماء الدينية والاسماء العصرية والقومية والقيادية والملتزمة والغريبة او النادرة والاسماء الموقفية ... الخ.

ومن واقع سجلات المواليد لعامى ١٩٥٠ و ١٩٧٥ فى قرية ريفية هى شمياطس (منوفية) ومنطقة حضرية (مصر الجديدة بالقاهرة) امكن التعرف على النمط السائد فى كل مرحلة للتسمية التى يطلقها الآباء هنا أو هناك على مواليدهم والتى تعكس درجة من درجات الامتزاج الوطنى والقومى والاتجاه نحو المعاصرة وهو ما يظهره الجدول رقم (٢) والجدول رقم (٤).

جدول رقم (٢)

تصنيف اسماء المواليد بقرية شمياطس (منوفية) خلال عامى ١٩٥٠ ، ١٩٧٥

م	تصنيف الاسماء	ذكور		اناث	
		١٩٧٥	١٩٥٠	١٩٧٥	١٩٥٠
١	اسماء دينية	٪٧١.٤	٪٢٥.٧	٪٢٤	٪١٥.٩
٢	اسماء عصرية	٪١.٨	٪٢٢.٩	٪٦.٨	٪٥٠
٣	اسماء موقعية	٪٧.٢	٪٨.٩	٪٩.١	٪٦.٨
٤	اسماء غريبة	٪٥.٤	٪١.٨	٪٢.٣	٪٢.٣
٥	اسماء لقبية	٪٥.٤	٪٧.٢	٪١١.٤	٪٤.٦
٦	اسماء فائلية	٪٢.٦	٪١.٨	-	٪٢.٣
٧	اسماء فولكلورية	٪٢.٦	٪١.٨	٪٢٢.٧	٪٩.١
٨	اسماء قومية	-	-	٪٤.٥	-
٩	اسماء قيادية	٪١.٨	٪٨.٩	٪٩.١	٪٩.١

المصدر : د. سامية الساعاتى : المرجع السابق الاشارة اليه .

ويبدو واضحاً من البيان رقم (٢) مجموعة من التطورات الاجتماعية وما تتضمنه من دلالات ثقافية وقيمية نوجزها على النحو التالى :

١ - ان اطلاق الاسماء الدينية عام ١٩٥٠ وما قبلها على المواليد بالريف المصرى بشكل عام وهذه القرية بشكل خاص كان يمثل سمة اساسية سواء بين الذكور أو الاناث .

٢ - ان هذه الظاهرة قد أخذت في التقلص خلال العقدين اللاحقين على عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٧٥ حيث انخفضت بمعدل النصف تقريباً بالنسبة للذكور وكذلك للاناث وهو ما يمكن تفسيره بالتطورات والتغيرات الاجتماعية والثقافية بل وحتى السياسية التى شهدتها مصر بعد عام ١٩٥٢ ودخول مصر عصر التصنيع وانتشار اجهزة الاعلام والثقافة خاصة البث التليفزيونى.

٣ - وفى نفس الوقت نجد أن اطلاق الالباء الاسماء العصرية على مواليدهم قد اخذ فى التزايد بعد عام ١٩٥٠ بمعدل كبير للغاية حتى عام ١٩٧٥ سواء بالنسبة للذكور أو الاناث وهو ما يعكس تضاًؤل المكون الدينى فى الثقافة السائدة لصالح قيم الثقافة المعاصرة.

ولا يقتصر هذا التطور على ما جرى فى الريف المصرى، بل ان المدينة المصرية تعرضت

بدورها الى مثل هذه العوامل فشهدت نفس الاتجاه وهو ما يظهره الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

تصنيف اسماء المواليد بحى مصر الجديدة خلال عامى ١٩٥٠ ، ١٩٧٥

م	تصنيف الاسماء	ذكور		اناث	
		١٩٧٥	١٩٥٠	١٩٧٥	١٩٥٠
١	اسماء دينية	٪٤٧.٣	٪٤١.٥	٪١٦.٧	٪٦.٤
٢	اسماء عصرية	٪٢٠	٪٤٥.٣	٪٢٣.٣	٪٦١.٧
٣	اسماء موقعية	٪٤.٦	-	٪١.١	-
٤	اسماء غريبة	٪٠.٩	-	-	-
٥	اسماء لقيبية	٪٥.٥	٪٥.٧	٪٥.٦	٪١.١
٦	اسماء فالتية	٪٥.٥	-	٪١.١	-
٧	اسماء فولكلورية	٪٠.٩	-	٪١١.١	-
٨	اسماء قومية	٪٠.٩	٪١.٩	٪٥.٦	٪١٣.٨
٩	اسماء قبايلية	٪٢.٦	-	٪١٧.٨	٪٨.٥
١٠	اسماء مسيحية	٪١٠.٩	٪٢.٨	٪٥.٦	٪٦.٤

المصدر : د. سامية الساعاتى ، مرجع سابق .

ويهمنا هنا ان نشير إلى مجموعة من الحقائق :

أولاً : مثلما ان الأمثال الشعبية هي نشاط اجتماعى - نفسى ومظهر ثقافى جوهري يعكس تفكير المجتمع وقيمة ويشكل تداولها بذلك أداء من أنوات الضبط الاجتماعى والتأثير على سلوك الافراد والجماعات (٥٧) فإن الخلفية الثقافية للافراد والمناخ الاجتماعى السائد من الحرية أو القهر يظهر تأثيره الفعال فى مجموعة القيم السائدة فى كل لحظة تاريخية .

ثانياً : إن الحكم الادراكى للفرد يعيل الى التغير وفقاً لاتفاق واتجاهات الجماعة ، (٥٨) كما ان السياق الاجتماعى والمناخ الثقافى يؤثر فى توجهات الافراد القيمية ولذا فمن المتصور ان ما جرى فى مصر من تنامى نفوذ الجماعات الدينية المتطرفة فى الجانب الاسلامى وبرعاية نظام السادات منذ عام ١٩٧١ قد ادى لنزوع مقابل ومكثف لدى الجانب المسيحى تمثل فى زيادة قبضة الكنيسة على اقباط مصر وفى تزايد روح الاستلهاام الماضوى لدى كثير من الاقباط فاتجهت أعداد متزايدة منهم الى إطلاق أسماء فرعونية وقبطية على مواليدهم وهى

عوامل كلها تصب في اتجاه مجرى الانقسام التاريخي للجماعة الوطنية المصرية (٥٩) .

ثالثا : ويعزز من هذه المسلكية ظاهرتان اضافيتان احدهما تتمثل في سلوك جهاز الاعلام المصري وخاصة جهاز التلفزيون والثاني الحظر غير الرسمي لشغل وظائف معينة على ابناء الطائفة القبطية وكذلك وجود ما يسمى الخط الهمايوني لبناء كنائس العبادة المسيحية (٦٠).



ويكشف تحليل مضمون الخطاب الوعظي الاسلامي او المسيحي في العقدين الاخيرين عن اتجاهات سلبية بصورة عامة على النسيج الوطني التاريخي لعنصرى الامة المصرية ويصرف النظر عن النقي الذي يصدر من هنا او من هناك عندما يحتد الجدل وتتصاعد حدة الازمة بين الطرفين ، فان افساح المجال في اهم وسائل الاعلام المصرية (التلفزيون) لأحد الدعاة الاسلاميين البارزين ، للتشكيك في جوهر واسس الايمان المسيحي (عقيدة التثليث والربوبية ليسوع المسيح والصلب والقيامة) وتنامى نفوذ وانتشار كتابات لدعاة من أمثال احمد ديدات وعمر عبد الكافي ركزت في جزء من خطابها الوعظي على التشكيك في الجوهر العقائدي والايماني للاقباط في مصر (٦١). ولم تتوقف الظاهرة عند حدود الخطاب النخبوى (اى الكتب الدعائية والدينية) وانما امتد الى التأثير الجماهيري الواسع من خلال شرائط الكاسيت واعتلاء منابر المساجد الاهلية وتناول هذه العقائد عبر مكبرات الصوت .

كل هذا وغيره من ممارسات الجماعات الدينية المسلحة (الاعتداء على بعض الكنائس) قد ادى لتحول مهمات السخط ومشاعر التوجس لدى قطاع كبير من الاقباط في مصر الى ارض صالحة لنشر دعاوى مشبوهة ومدفوعة من الخارج من جانب بعض الكهنة المسيحيين وسهل لبعض البعثات التبشيرية التحرك بحرية اكثر وسط هذه الكتلة الانسانية (٦٢)، فوجدنا دعوات واصوات تطالب بدولة قبطية مستقلة (٦٣) كما كثر الحديث في الاوساط المسيحية عن الاصل الفرعونى لمصر باعتباره بديل عن الانتماء العربى والاسلامى .

وفى دراسة قام بها احد الباحثين الاقباط الشباب عن "الثقافة السياسية لدى الاقباط" لتحليل مضمون محاضرات مدارس الأحد نجد ان قضية فلسطين وانتماء الاقباط للعروبة لا تحظى باهتمام فى الخطاب الوعظي لمدارس الأحد (٦٤) .

سوف نلاحظ ان هذا المناخ العام والشعور الحذر والاحساس بالقلق والارتياح من جانب كل طرف تجاه الطرف الآخر ، برغم إمكانية احتواءه والسيطره عليه اذا ما تحلت الدولة والقائمين عليها بنظرة مسئولة واستراتيجية وطنية فى إطار مشروع وطنى وقومى قادر على استنفار روح التحدى والمواجهة الحضارية قد أخذ يوما بعد يوم فى التبلور فى اشكال

تنظيمية وجمعيات أهلية ذات طبيعة دينية وهو ما يشكل ملمحاً جديداً في الحياة الاجتماعية والثقافية بل وحتى السياسة المصرية .



تأسست اول جمعيه أهلية فى مصر عام ١٨٢١ لتضم اكبر جاليه اجنبيه بالاسكندرية فى ذلك الحين وهى الجاليه اليونانية ، وبعد ذلك بنحو ٣٨ عاماً شهدت البلاد بدايه جديده فى نشأة الجمعيات الاهليه ذات الطبعه الثقافيه والخيريه مثل جميعه " معهد مصر " للبحث فى التاريخ المصرى القديم (١٨٥٩) ثم جمعيه المعارف (١٨٦٨) فالجمعيه الجغرافيه (١٨٧٥) ثم جاءت نشأة الجمعيه الخيريه الاسلاميه عام ١٨٧٨ ورأسها عبد الله النديم لبث الروح الوطنيه اثناء الثورة العربيه (٦٥) وبعدها بثلاث سنوات تأسست جمعيه المساعى الخيريه القبطيه لنبد التعصب الدينى ثم انشئت الجمعيه الخيريه للموارنه الكاثوليك (١٨٨٠) بيد أن احتلال بريطانيا لمصر قد أنعش لفترة من الزمن النشاط الخاص بتأسيس جمعيات أهلية مسيحية فتأسست الجمعيه الخيريه للاقباط الكاثوليك (١٨٨٦) وجمعيه التوفيق القبطيه (١٨٩١) والتي شارك فى تأسيسها كل من الشيخ محمد عبده والشيخ محمد النجار وعبد الله النديم لتدعيم الوحده الوطنيه ومواجهه خطر الإرساليات التبشيريه وخاصة من الكنيسه الانجيليكانيه ، وجمعيه نهضة الطلبة المصريين البروتستانتية (١٩٠٨) وجمعيه Hased Meenet اليهوديه (١٩١٩) ثم جمعيه الدفاع عن الكنيسه (١٩٣٦) .

وتزامن مع هذه الحركه النشاطه بداية بلوره نشاط لجمعيات الطرق الصوفيه التى يرى بعض الدارسين انها تزيد عن ٤٠ طريقه صوفيه (٦٦) بينما تراها باحثة أخرى أنها تزيد عن ٦٥ طريقه (٦٧) ويتفق معظم الدارسين للطرق الصوفيه فى مصر أن عدد المتصوفين تحت لوائها يتراوح بين ثلاثة ملايين الى خمسة ملايين شخص (٦٨) وصدرت أول لائحة رسميه للطرق الصوفيه فى البلاد عام ١٩٠٢ وتكون مجلس اداره لهذه الطرق .

ويشير أحد الدارسين الى ان عدد الجمعيات الإسلاميه عشية اندلاع الحرب العالميه الاولى لم تكن تزيد عن ٢٠ جمعيه أهليه وان عدد الجمعيات القبطيه لم تتجاوز ١١ جمعيه فى ذلك الحين (٦٩) ولم تكن هذه الجمعيات الاهليه المسجله وقتئذ وهو ما يظهره البيان التالى :

بيان (٥)

تطور الجمعيات الاهليه خلال الفتره ١٩٠٠ حتى ١٩٤٩

الفترة	عدد الجمعيات التى تأسست خلالها
قبل عام ١٩٠٠	٦٥
١٩٠٠ - ١٩٢٤	١٩٥
١٩٢٥ - ١٩٤٤	٦٣٣
١٩٤٥ - ١٩٤٩	٥٠٨
المجموع	١٤٠١

المصدر : وزارة الشئون الاجتماعية ، دراسة تقييم الجمعيات على مستوى الجمهورية، ١٩٦٧ نقلا عن د. امانى قنديل ، مرجع سابق .

وقد تميزت الجمعيات الاهليه خلال هذه الفتره التاريخيه بأنها كانت بمثابة الجسر بين كتل عريضه من الشعب المصرى والحركة الوطنية والاحزاب السياسية (٧٠) كما برزت منذ منتصف عقد الثلاثينات الجمعيات ذات التوجه القومى العربى مثل جمعية توحيد الثقافة العربية (١٩٣٧) وجمعية الدراسات العربية (١٩٣٨) وجمعية المؤتمر الطبى العربى (١٩٣٨) وجمعية الرابطة العربية (١٩٣٦) وجمعية الوحدة العربية (١٩٣٦) وجمعية مؤتمر الطلاب العرب (١٩٣٨) .. الخ .

وعشية صدور قانون مصادرة النشاط الاهلى وتأميمه لصالح الدولة (قانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤) كان عدد الجمعيات الاهلية قد قارب الاربعة آلاف جمعية . والمدعش انه يرغم ما تضمنه القانون من قيود ورقابة من جانب الدولة واجهزتها على نشاط هذه الجمعيات بحيث افقدها الكثير من حرية الحركة * فإن حركة إنشاء جمعيات جديده قد زادت بصورة غير مسبوقه مما يشير إلى تغيير كبير فى دورها الوظيفى والاجتماعى وتسلىق عناصر إنتهازية لتلك الجمعيات بهدف تحقيق مكاسب ذاتية أو مهنية وتوارى الخدمه العامة المجردة كهدف أساسى لهذه الجمعيات .

* تضمن القانون رقابه الدوله على تكوين الجمعيات ورقابه على نشاطها وسلطه وزاره الشئون فى حل هذه الجمعيات .

بيان رقم (٦)

تطور عدد الجمعيات خلال الفترة ٧٦ - ١٩٩١

السنوات	العدد الاجمالي للجمعيات
١٩٧٦	٧٥٩٣
١٩٧٧	٧٦٣٧
١٩٧٨	٨٤٠٢
١٩٨٥	١١٤٧١
١٩٨٦	١١٧٧٦
١٩٨٧	١٢٠١٣
١٩٩٠	١٢٨٣٢
١٩٩١	١٣٢٣٩

المصدر : د. امانى قنديل ، مرجع سابق .

والملفت للنظر فى الوضع الجديد ، هو انتشار الجمعيات الاهليه ذات الطبعه الدينيه منذ عام ١٩٧٥ ، ووفقا للدراسه المسحيه التى قامت بها د. امانى قنديل عام ١٩٩١ تبين ان نسبة الجمعيات الاهليه الاسلاميه قد بلغت ٣٤٪ من اجمالى الجمعيات لذلك العام (اى ٤٥٠١ جمعيه) وان نسبة الجمعيات القبطيه قد بلغت ٩٪ (اى نحو ١١٩١ جمعيه) .

ويكشف التوزيع الجغرافى لتلك الجمعيات ذات الطبعه الدينيه جانبا آخر من الصوره حيث التركز من الجانبين فى مناطق التوتر الساخن بمحافظات الصعيد كما يشير ذلك إلى زيادة أهميه المكون الدينى فى ثقافه الاقليم .

بيان رقم (٧)

التوزيع النسبى للجمعيات الدينية فى بعض المحافظات خلال عام ١٩٩١

المحافظات	الجمعيات الاسلاميه	الجمعيات القبطيه
القاهره	٪٢١,٣	٪٣,٢
الجيزه	٪٢٣	٪٢,٠
الاسكندريه	٪٣٣,٣	٪٥,٦
القليوبية	٪٤٣,٣	٪٣,٤
المنوفية	٪٣٩	٪٢,٩
الشرقية	٪٣٥,٥	٪٢,١
البحيره	٪٣٢,٢	٪٥,٢
الفيوم	٪٢٤,٢	٪٦,١
سوهاج	٪٢٩,٥	٪١٣,١
المنيا	٪٥١,٠	٪٩,٩
قنا	٪٢٦,٦	٪٩,٩
اسيوط	٪١١,٠	٪٩,٤

المصدر : د. أمانى قنديل ، مرجع سابق

وقد كان واضحا خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات أن هناك سياسة ثابتة لنظام الرئيس السابق انور السادات بالسماح بحرية الحركة للجماعات السياسيه الدينيه وخاصة الاخوان المسلمين فى إطار لعبة توازنية مقصودة لضرب قوى اليسار والناصريين ولد الجسور بالنظم الخليجية والسعوديه

إذن يستطيع المحلل لهذه الظاهره أن يستخلص مجموعه من الحقائق :

الأولى : ان مناخ التوتر الذى ساد فى العلاقات بين عنصرى الأمه منذ تولى الرئيس السابق انور السادات للحكم عام ١٩٧١ قد تحول شيئا فشيئاً الى مشاعر حذره وارتياح

متبادل .

الثانيه : إن هذه المشاعر قد انتقلت فى مرحلة تاليه مع دخول مصر حقبة الهيمنة الأمريكية والسعوديه الى نزوع انطوائى من جانب الطائفة القبطيه ثم نزولاً الى حاله من حالات العزله الثقافيه فانتشرت دعوات مثل فرعونيه مصر وقبطيتها ثم حركة إحياء للتراث القبطى واللغة القبطية ثم انتشار الاسماء القبطيه والفرعونيه على حساب الاسماء المعاصره والوطنيه ونجد سلوكاً مشابهاً لدى قطاعات واسعه من المسلمين .

الثالثة : ثم إن تلك المشاعر والممارسات قد اتخذت تدريجياً إطاراً تنظيمياً تمثل فى انتشار حركة إنشاء جمعيات أهليه إسلاميه ملحقه معظمها بالمساجد الاهليه (تحفيظ القرآن ... الخ) والتي زاد عددها خلال العشرين عاماً على ٦٠ ألف مسجد أهلى ، وبالمقابل نشطت البعثات التبشيرية الغربيه لإختراق الكنائس الوطنيه المصريه ، ثم زادت حركة تأسيس جمعيات أهليه قبطيه وتركزت هنا او هناك فى مناطق توتر طائفى من الناحيه التاريخيه .

الرابعة : وبالقدر الذى نشطت فيه حركة تأسيس جمعيات أهليه ذات طبيعه دينيه (إسلاميه ومسيحيه) نشطت بالمقابل حركة إنشاء تنظيمات دينيه سريه ذات طبيعه سياسيه سواء على الجانب الاسلامى (الجماعة الاسلاميه - الجهاد - الاخوان المسلمين .. الخ) والكنائس المنزليه على الجانب المسيحي خارج اطار الكنائس الرسميه كما نشطت الارساليات التبشيرييه بدعوتها الألفيه ذات النزعة الصهيونييه الواضحه .

الخامسة : إن تلك الجمعيات والتنظيمات الدينيه ذات الطبيعه السياسيه باستنادها الى النص الدينى (الاسلامى والمسيحى) وتؤيلاته الانسانيه فى فترات الاحتقان السياسى وفى ظل مناخ التوتر والارتياح والشك المتبادل لا تنتج ممارسه سياسيه صحيه او ذات صله بتطورات العصر بقدر ما تمارس أنماط إستبداديه فى داخلها وناقيه للآخر من خارجها وهى فى المحصله النهائيه تضيف لتيارات التعصب والانغلاق باكثر ما تتيح للتعدديه الثقافيه والسياسيه بل وحتى الدينيه امكانية للتحقق والوجود .



الفصل الثانى

المشروع القومى ومستقبل التطرف الدينى

- ١ - تيارات الرفض الدينى كيف يفكرون ؟
- ٢ - لماذا تتمدد الجماعات السياسية الدينية ؟
- ٣ - ملامح المشروع القومى لمواجهة ظاهرة التطرف الدينى ؟

١ - تيارات الرفض الدينى .. كيف يفكرون ؟

ظلت العقيدة الدينية لقرون طويلة تمثل الاطار الثقافى والايديولوجى للجماعات البشرية فى منطقة المثلث الحضرى الذهبى (الحوض الجنوبى الشرقى للبحر الابيض - الصين والهند) وتكاد تجمع الوثائق التاريخية وجهود المؤرخين على ان حركة الافراد والجماعات منذ فجر التاريخ فى هذه المنطقة قد تمحورت حول المعطى الدينى بالاساس .

وبرغم ان هذه الشعوب والجماعات والقبائل قد استبدلت دياناتها اكثر من مرة كل بضعة قرون تقريبا فانها لم تكن لتستطيع ان تعيش وتستقر دون وجود عقيدة ونظام كهنوتى خاص . ومما لا شك فيه ان كثافة تأثير هذه العقيدة يزداد كلما تعرضت هذه الجماعات لمخاطر حياتيه تهدد كيان الجماعة ، وتعرضها للذبول والاضمحلال وفى ظل بنيه اقتصادية واجتماعية بدائية عاجزه عن تقديم اجابات حاسمه ازاء التحديات الجديدة وهنا تظهر على مسرح التاريخ مفاهيم " الجيتو " وسلوك العزلة ، وتبرز " الانا " الجماعية هذه المرة فى مواجهة الآخرين او " الأغيار " مصحوبا بوهم التفوق والتعالى على الآخرين فى استناده بعقيدة نقص لا تجد متنفسا لها الا من خلال ترديد مقولة " التفوق الروحى " على " الحضارة المادية " * .

والحقيقة أن المعمار الفلسفى (الايديولوجى) للعقائد الدينية يمنح معتققيها قدرا عاليا من التفوق النفسى / البيئى ، بمعنى قدرة هذه الافكار والمعتقدات الدينية على التلائم من واقع تنوع الاجتهادات والتفسيرات - مع هذا الواقع المعاش سواء بالرفض او القبول .

بيد ان منحى الرفض عندما يتمكن من بعض افراد أو جماعات " المؤمنين " يتحول الى نوع من " الانتحار الاستشهادى " وداخل هذا الاطار يمكن فهم ظاهرة التيارات الاسلامية السلفية وعلاقتها ليس فحسب بالمحتوى الايديولوجى للعقيدة الدينية وانما فى علاقتها كذلك بوتيره الصراع الاجتماعى والسياسى الذى شهدته مصر منذ مطلع القرن الحالى .

واذا كانت ظروف نشأة وتطور الحركة السياسية الاسلامية المصرية فى انبعاثها الاول (١٩٢٨ - ١٩٥٤) قد باتت معروفة للمؤرخين والمحللين السياسيين الآن ^(٧١) ، فان ظاهرة الانبعاث الثانى " للجماعات الاسلامية " فى مطلع السبعينات من هذا القرن وحتى الآن مازالت تخفى الكثير من أسرارها وخباياها عن المؤرخين والممارسين للحياة السياسية بحيث

* ينطبق هذا الوصف على الدعوات الدينية الثلاث الكبرى مثل انتشار الكنائس المسيحية فى قلب الصحراء بعيدا عن مراكز التجمعات البشرية الرومانية وكذلك عصور اضطهاد اليهود وفى السفلية الاسلامية المعاصرة والدعوة الى محاربة مظاهر الحضارة الصليبية الحديثة .

يصعب فى أحيان كثيرة على خصومهم السياسيين تحديد الملامح الفكرية والسياسية والتنظيمية لهذه الجماعات الإسلامية .

ويزيد الأمر صعوبة أن الأنبياء الثانى لحركة جماعات الرفض الدينى، بكل ما يحيط بها من منعرجات حادة فى شكل تضاريس الخريطة التطبيقية والسياسية والاقتصادية المصرية والعربية . قد جاءت منقسمة على نفسها متباينة فى أفكارها ومختلفة فى وسائلها وطرق نشاطها . وذلك على العكس من حركة التيار السلفى الإسلامى فى انبعاثه الأول .

وإذا كان من المعروف حالياً مدى العلاقة الوثيقة بين النظام السياسى فى مصر وأجهزته الأمنية من جهة ومؤسسة الأزهر والجمعية الشرعية وجماعات الطرق الصوفية من جهة أخرى فإن العلاقة بين " الجماعات الإسلامية " فى مطلع العقد السابع من هذا القرن وبين النظام السياسى وأجهزته الأمنية يشوبها الكثير من التقلبات من النقيض إلى النقيض فى إطار التناقض الأشمل داخل المجتمع المصرى برمته .

ونستطيع أن نصنف تيارات الرفض السياسى الدينى حالياً إلى قسمين أساسيين :

الأول : ما نسميه " التدريجيون " وفى طليعة هؤلاء تنظيم الإخوان المسلمين وبعض الجماعات الصغيرة المستقلة عن الإخوان المسلمين (النهى بالمعروف ، جماعة طه السماوى الخ الخ) .

الثانى : ما نطلق عليه " الانقلابيون " وفى مقدمة هؤلاء تنظيم الجماعة الإسلامية الجهاد وجماعة التكفير والهجرة وأخيراً وليس آخر فرع حزب التحرير الإسلامى فى مصر (٧٢) .

وبرغم وجود نقط اتفاق عديده بين التيارين كشعارات (الشريعة الإسلامية - رفض الحضارة الغربية - عودة المرأة الى البيت - نبذ التعامل مع الاقباط - محاربة العلمانية ... الخ الخ) فإن موقف كليهما من السلطة وأداتها من ناحيه ودرجة تجهيل وتكفير المجتمع من ناحية أخرى تجعل من الصعب الالتقاء بينهما وتدفع بكل منهما الى اتباع أساليب مغايره وأحياناً كثيرة مناقضة لأساليب وتكتيكات الطرف الآخر .

وبالقدر الذى كان للمسار المنحدر للصراع العربى الاسرائيلى منذ يونيه ١٩٦٧ تأثيره على تعميق شعور الرفض للغرب ومؤامراته (٧٣) كان " للحقبة النفطية " وانتعاش المشروع الخاص الصغير (البورجوازية الصغيرة) تأثيراً كذلك على خلق الشروط الموضوعية لنمو بنور قياده الدينيه فى الأوساط الجماهيرية ذات الأصول البورجوازية الصغيره (الأوساط الطلابية - وسكان الريف) مع ما صاحب ذلك من انهيار نفوذ اليسار وتدهور مركزه السياسى والفكرى والتنظيمى خلال السنوات العشر الماضيه .

تعطينا القراءة المتأنية لبعض صحف ومجلات ووثائق هذه التجسيدات السياسية والفكرية لمحة عن مركزهم الاجتماعي على مسرح السياسة المصرية .

فبينما يعتبر الاستاذ عمر التلمساني المرشد العام للاخوان المسلمين وكاتب افتتاحية مجلة الدعوة - الاخوان المسلمين (كلمة الله على الارض وخلفائه فيها) (٧٤) وانهم (المعارضة النزيهة بل الربانية) (٧٥) يعلن المرشد العام بوضوح موقفه من الحكم والنظام السياسي بقوله (انا لا اقر الثورة على الحكام) (٧٦) ويستطرد (إن خسائر الشعب في الاصطدام بالحكام وانشغال كل منهما بالآخر اضر على الوطن من المطالبه بالحرية في اصرار وتؤدة وصبر واحتمال) وفي افتتاحية العدد (٥١) من مجلة الدعوة - لسان حال الاخوان المسلمين - يقول الاستاذ عمر التلمساني (اننا لا نتأمر على حكم ولا ننضم لجبهة ضد حكم ولن نثير طلبه او غير طلبه على الحكم ولن نلوث ايدينا بعمال حرام لنشأب الحكم) .

واذا عرفنا ان هذه الملاحظة والتورط تأتي في يولييه ١٩٨٠ وبعد ان كان نظام الرئيس السابق قد ذهب الى أبعد مدى في مسار التسوية الامريكية الصهيونية فإنه سيكون من السهولة تحديد مركز هذه الجماعة التي تشكل الوعاء الاكبر في حركة التيار الاسلامي الراهن في الخريطة السياسية المصرية ولكن اذا كان ذلك كذلك فما هو اساس معارضة هذه الجماعة للنظام والحكم ؟ وما هو الأساس الاجتماعي الذي تركز عليه في حركتها العامة ؟

إن افتتاحية العدد (٢٣) تفصح عن النقطة الاساسية في معارضة الاخوان المسلمين للحكم والنظام وهي تنحصر في تطبيق الشريعة الاسلاميه فإن من شأن تطبيق الشريعة الاسلامية والتي فيها وحدها البرء والشفاء من كل ما أصابنا من علل وأمراض (٧٧) هذا في الوقت الذي يفصح فيه كاتب الافتتاحية بالعدد (٤٧) في معرض تشريحه لمظاهر الأزمه الاقتصادية كما يراها - عن فهمه المتحيز للمالك وعلى حساب فقراء الفلاحين ذلك عندما يقول (والفلاح يستغل المالك اسوأ استغلال والمستأجر يتعب المالك كل التعب وكل هذا جنته علينا الشيوعيه والإشتراكية) (٧٨) .

كما يقرر أحد القاده البارزين في هذا التيار - الشيخ صلاح أبو إسماعيل - نفس المعنى في معرض استنكاره لانتساب الاشتراكية الى الإسلام بقوله (كيف يؤيد الإسلام الحراسات والمصادرات واكل اموال الناس بالباطل) (٧٩) بل ويصل الكاتب بنفسه الى مدى بعيد في اطار فتواه بأن (تجارة العملات الاجنبية حلال) (٨٠) وفي وضوح تام يحدد المرشد العام للاخوان المسلمين موقف جماعته من نظام الرئيس السادات بقوله (إن غيرنا من الاحزاب والهيئات ينازعكم ويريدون سلبكم اياه .. اما الاخوان فانهم يتمنون الطمأنينه من أعماق قلوبهم ليكونوا لكم أنصارا اذ يدعونكم الى الاصلاح فتستجيون) (٨١) .

أما موقف الجماعه من القضية الفلسطينية والمنظمات الفدائية ، فقد كان أسوأ ما شهدته الساحه السياسيه والفكرية المصريه وهو بجملة ترديد اجوف وغير مسئول للحرب النفسية الصهيونية والامبرياليه والتي استخدمها الرئيس السادات فى معرض هجومه على المقاومة الفلسطينية كتمهيد لاستسلامه المهين فى كامب ديفيد .

يقول المرشد العام للاخوان المسلمين عن المنظمات الفلسطينية الفدائية (انها منظمات لا عمل لها الا الاجتماعات والتصريحات والتنقل بين موسكو ونيويورك ولندن وباريس والحياة حياة بذخ ونعيم فى الفنادق الفاخرة)!! (٨٢)

وهكذا يتحدد بوضوح موقف الاخوان المسلمين فهم :

اولا : خلفاء الله على الأرض .

ثانيا : انهم ليسوا فى صدام مع النظام الرأسمالى الحاكم بل انهم اعوانه اذا ما استجاب لمشورتهم وطبق الشريعة الاسلاميه ؟ !!

ثالثا : وهم ضد الاشتراكية والديمقراطية ومع الملاك ضد المستأجرين ودفاعهم عن حرية الرأى تقتصر فقط على حريتهم وحدهم فى هذا المجال وهو ما اكده المرشد العام بقوله(ولا يدافع الاخوان عن ديمقراطية وحرية اراء القوى الاخرى انما تدافع وتتبارى للدفاع عن نفسها فقط) (٨٣) .

وهذا الموقف ثابت لهذه الجماعات الدينيه منذ زمن طويل وفي هذا يقول حسن البنا اول مرشد للاخوان المسلمين إلى الشباب (نحن لا نعترف باى نظام حكومى لا يرتكز على اساس الاسلام ولا يستمد منه ولا نعترف بالاحزاب السياسية ولا بهذه الاشكال التقليديه التى أرغمنا أهل الكفر واعداء الاسلام على الحكم بها والعمل عليها) (٨٣) .

اما جماعات " الانقلابيون " فرغم ندرة كتاباتهم العلنية التى تعكس اتجاهات افكارهم فى مختلف القضايا، فان ما أتيح - او تسرب - بصورة أو بأخرى تبين الخطوط العريضة لافكارهم واتجاهاتهم الاجتماعية والسياسية والفكرية والتى يمكن ان نلخصها فى النقاط التالية :

اولا : تكفير المجتمع وأفراده ومؤسساته حيث تتفق معظم هذه الجماعات على جاهلية المجتمع الراهن وباستثناء تنظيم الجهاد الذى يقصرها على جاهلية مؤسسات الدولة وعصيان افراد المجتمع فإن بقية التنظيمات الانقلابية تتفق على جاهلية المجتمع الراهن(٨٤) .

ثانيا : رفض كافة الصيغ والاطر الحزبية والدستورية والبرلمانية الراهنه ورد الحكم والتشريع الى الله وحده او ما يطلق عليها ابو الاعلى الموددى " الحاكميه لله " وفى هذا يقول

مفتى تنظيم الجهاد " الشيخ عمر عبد الرحمن " (فحق التشريع غير ممنوع لأحد من الخلق ، غير ممنوع لهيئة من الهيئات ولا لحزب من الأحزاب ولا لبرلمان ولا لمجموع البشرية فمصدر الحكم هو الله) (٨٥)

ثالثا : ان التغيير من المجتمع الجاهلى (الكافر) الى المجتمع الاسلامى لن يتم الا عبر انقلاب اسلامى وبممارسة أقصى أشكال العنف وهنا تختلف الجماعات الانقلابية عن جماعات التدريجيون فى أن الاخيرون يقبلون اللعبة الانتخابية والبرلمانية والعمل من داخل مؤسسات النظام لاصدار قوانين الشريعة الاسلاميه " واسلمه " المجتمع ، وتتووع سبل استخدام العنف من جماعه لاخرى فبينما ترى جماعه (التكفير والهجرة) أن المرحلة الحالية هي مرحلة " الاستضعاف " وبالتالي على المسلمين ان يهجروا هذا المجتمع ويتجمعوا فى مجتمعات مغلقة فى الصحراء وفى غيرها للاستعداد لغزو المجتمع الجاهلى - اسوه بما فعل رسول الله (ص) مع اهل مكه وهى ما يطلق عليها فى ادبيات هذه الجماعة ؛ مرحلة التمكّن " .

ترى جماعات اخرى استخدام اساليب الاستنزاف وحرب العصابات أو الصدام السياسى بأجهزة السلطه كلما اتاحت الظروف ذلك لخلخلة البنية السياسية والعسكرية للنظام تمهيدا للقيام بانقلاب عسكرى أو قيادة عصيان مدنى كما حدث فى ايران (٨٦) .

رابعا : رفض كافة المصطلحات السياسية الحديثه التى تنتمى الى حضارة الغرب ومضامينها الاجتماعية مثل الاشتراكية والديمقراطية والقومية والوحدة العربية ... الخ الخ فى الوقت الذى لم تقدم فيه هذه الجماعات برامج أو أفكار فى اتجاه إجابات محدده وواضحة عن القضايا والمشكلات المعاصره مثل العلاقات الناتجة عن التصنيع والعلاقة بين الملاك والمستأجرين فى الريف والمدينة واشكال ضبط الاسعار - وإدارة الاقتصاد الوطنى.. الخ الخ

خامسا : العمل من أجل استعادة الخلافة الاسلاميه ، باعتبارها مركز النظام الاسلامى وغايته ونبذ أى دعوة للتوحيد القومى والاستناد فى مشروعية النظام الاقليمى على العقيدة الاسلاميه وحدها .

سادسا : برغم الموقف الذى تتخذه هذه الجماعات من " إسرائيل " باعتبارها كيانا يهوديا (وليس استعماريا) والنظر للصراع على أساس أنه صراع اسلامى يهودى فان التركيز الاعلامى والعملى لهذه الجماعات وغيرها من جماعات " التدريجيون " كان يتجه فى السنوات الساخنة فى الصراع العربى الصهيونى (١٩٧٩) فصاعدا فى اتجاه الغزو السوفيتى لافغانستان ، والدعوه الى التطوع بالمال والنفس لدعم صفوف من اسموهم " المجاهدين الافغان " وتناسوا عمليا ما جرت به اتفاقيتى كامب ديفيد عام ١٩٧٨ ومعاهدة (السادات بيجين)

من تغيرات استراتيجية عميقه فى ادارة الصراع وسياده اسرائيل المطلقة على المنطقة ومقدرتها وتكررها لغزو لبنان اكثر من مره (مارس ١٩٧٨ ثم يونيه ١٩٨٢) حتى وصل الامر الى احتلال اول عاصمه عربييه ولم يكن للجماعات الدينيه (التدريجيون والانقلابيون) اى موقف عملي فى هذا الاتجاه بل ان موقف مجلة الدعوه (لسان حال جماعة الاخوان المسلمين) ظلت تراوح فى المكان لاكثر من ستة شهور بعد زيارة السادات للقدس المحتله قبل ان تعلن رفضها للاتفاقية وتبرز محاكمة " خالد الاسلامبولى ورفاقه " " إن البعد الوطنى لعملية اغتيال رئيس الجمهوريه السابق لم تكن وارده بقدر الالحاح الذى يفرضه البعد الدينى لتكرار استهزاء رئيس الجمهوريه بالزى الإسلامى ورجال الدين الإسلامى .. الخ .



٢ - لماذا تتمدد الجماعات السياسية الدينية ؟

لماذا تتمدد الجماعات السياسية الدينية في مصر وبعض الاقطار العربية برغم اتساع وعمق المواجهة الامنية من جانب جهاز الدولة لهذه الجماعات ؟

ولماذا ننظر الي هذه الجماعات ومشروعها الحضارى باعتبارها خطر على مستقبل الوطن ؟ هذا هو السؤال المركزي الذى ينبغى أن يشغل الفكر الاستراتيجى العربى والمصرى فى هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ امتنا وشعبنا .

فبرغم كثرة الكتابات والمقالات التى حاولت تناول هذه الظاهرة السياسية والاجتماعية والثقافية الشديدة التعقيد والتداخل فقد ظل هناك بعد غائب أو مغيب فى اطار الجدل الفكرى الدائر حاليا على الساحتين السياسية والفكرية .

ولعل البداية الصحيحة فى معالجة داء هو التوقف بالفحص والتشخيص أمام العوامل الكامنة وراء المرض أو العناصر الفاعلة فى الظاهرة الاجتماعية/ الثقافية والتى تمدها باسباب الحياة واسرار الوجود .

وفى تقديرنا فان التغيرات التى طرأت على المجتمع العربى عموما والمصرى على وجه الخصوص منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن ، كانت بمثابة ينبوع الحياة ونبع التجدد والنمو لهذه الظاهرة السياسية والاجتماعية ونستطيع أن نشير الى أبرز هذه التغيرات :

١ - إن الدولة المصرية - والعربية - فى محاولتها تغيير اسس التوجهات الاجتماعية والسياسية والاتجاه الى آليات السوق والنظام الاقتصادى الرأسمالى والاحتماء بالنموذج الغربى وبخاصة الأمريكى قد اسقطت من حسابها تفاعلات وتداعيات مثل هذه التحولات العميقة على مختلف القوى والطبقات الشعبية ، التى تأثرت مستويات معيشتها من جراء هذه التحولات فانتقل قطاع هام ومؤثر من أبنائها وشبابها لى يصبح خميرة للتمرد الاجتماعى بعد ان أصيبت فى مقتل كل طموحاتهم وأمالهم فى مستقبل افضل بعد نهاية حرب اكتوبر ١٩٧٣ وفى ظل الحملة المحمومة بانتهاء عصر الحروب وبداية عصر الرخاء والسلام .

٢ - ان الدولة وهى تتجه هذه الوجهة قد اسقطت ثوابت مستقرة فى الضمير الجمعى المصرى - والعربى - حيث جاءت سياستها الاعلامية وخاصة الجهاز الاكثر تأثيرا وحضورا (التليفزيون) بنسخ مشوهة لاسوأ ما انتجته الامبراطورية الفنية والتليفزيونية الامريكية . فجاء رد الفعل الطبيعى لبيئه شرقية - اميل الى التدين بالفطرة - فى اتجاه الرفض والانطواء باعتبار ذلك من اعمال الشيطان (٨٧) .

ولم تفلح ساعات بث هنا أو هناك لهذا الداعية الاسلامى أو ذلك من تغيير النظرة الجماعية خاصة لدى الفئات الشعبية والشبابية باعتباره جهاز للهدم المنظم لكل ما اعتقدوه من قيم مطلوبة لذاتها وفي ذاتها .

٣ - وفي نفس الوقت الذى ازداد فيه بث الجهاز الاعلامى المصرى لمفاهيم وانماط الحياة الغربية والامريكية لم تحظ الافكار العلمانية والديمقراطية واشكال الحوار بين الثقافات والاتجاهات السياسية والفكرية بادنى قدر من التشجيع والاهتمام بل ان الدولة نظرت الى تلك الافكار واصحابها نظرة ريبة وشك ووضعت انصارها فى قائمة المعارضين لسياساتها والمهددين بالتالى لأمن واستقرار النخبة الحاكمة ، وهكذا ضيقت على هؤلاء الخناق فخلت الساحة تقريبا لانصار الجماعات السياسية الدينية التى نجحت فى بناء اكثر من ٤٠ الف مسجد أهلى على مدار عشر سنوات فحسب (٧١ - ١٩٨١) وتحولت الى مراكز للدعاية والتحريض ونشر الافكار المتطرفة فى طول البلاد وعرضها .

٤ - وتزامن مع كل هذا اضطرابات اجتماعية وشبابية رافضة لسياسات الحكومة الجديدة فدخلت الدولة بأجهزتها وأعلامها فى معركة شرسة ضد قوى المعارضة اليسارية والليبرالية فانهكت قوى الطرفين طوال عشر سنوات كاملة بينما كانت الجماعات السياسية الدينية الانقلابية والتدريجية تبنى مؤسساتها وهياكلها التنظيمية ومخازن تسليحها ومصادر تمويلها بهيئة وروية من خلف ظهر الاجهزة الامنية التى سبق لها أن دعمت هذه الجماعات فى مطلع السبعينات .

٥ - وساهمت عوامل الصراع الاقليمى وتوحش آلة الحرب الاسرائيلية وتكرار اعتداءاتها العسكرية فى طول البلاد العربية وعرضها فى ظل صمت عربى ومصرى مهين من تعزيز مركز الرفض الدينى الاسلامى الذى طرح نفسه كبديل قوى وثورى لهذه الأنظمة العربية ، وعارضا نفسه كمشروع بولة قاهر على مواجهة الصلف الاسرائيلى والغطرسة الامريكية وانسحبت هذه التناقضات الاقليمية على ارضية دينية ، فصورت هذه الغطرسة والعدوانية الامريكية والاسرائيلية على انها حملة صليبية جديدة ضد بلاد الاسلام والمسلمين .

هذه هي بعض أهم العوامل التى ساهمت ومازالت تساهم فى تعدد وانتشار الوجود السياسى والانسانى للجماعات السياسية الدينية ويبقى أن نتساءل لماذا ننظر الى هذه الجماعات الدينية ومشروعها الحضارى باعتبارها خطرا على مستقبل الوطن ؟

الحقيقة أنه برغم ما يتميز به شباب هذه الجماعات السياسية الدينية من إخلاص لانكارهم، وتفانى فى الدفاع عن معتقداتهم ، ولاء غير مسبوق لقياداتهم وإمرائهم فان

التحليل العلمى لما تطرحه فصائل هذه الكتلة السياسية والاجتماعية تشير الى الاخطار والاضرار التى ستصاحب تولى هذه الجماعات الدينية للحكم فى مصر او غيرها من الاقطار العربية والتهديدات الجدية للكيان التاريخي للوطن بمجموعه وذلك لعدة اسباب نذكر منها :

١ - لعل أخطر نتائج تولى هذه الجماعات للحكم فى مصر ، هو ما يحمله المستقبل من استبعاد للآخر سواء كان هذا الآخر ممثلا فى الطائفة القبطية وتحويلهم الى أهل ذمة - اى رعايا لامواطنين - أو نفى الآخر العلمانى والليبرالى والقومى انطلاقا من نظرة هذه الجماعات الدينية الى الفكر القومى الرامى الى وحدة شعوب المنطقة العربية باعتباره وريث استعمارى ومعتقد صليبي واستبدلوه بما اسموه بولة الخلافة الاسلامية وهو ما يعنى استبدال التركيبة الاجتماعية والعرقية الاكثر تجانسا بتلك الاكثر تعذوا والاكثر تناقضا .

٢ - ان هذه الجماعات الدينية ، برغم صدق رفض شبابها لنتائج النظام الاقتصادى الرأسمالى القائم على قوانين البقاء للأقوى وآليات السوق وكذلك رفضهم للنظام الاشتراكى المستند الى فكرة التخطيط المركزى لمجتمع يعانى من ندرة موارد وتعدد حاجات سكانه ومواطنيه لا يملكون اى مخطط لنظام اقتصادى بديل بل تتسم نظرتهم للنظام الاقتصادى الاسلامى بطابع طوباوى وفوضوى سيؤدى بالضرورة الى سيادة الفوضى وزيادة معاناة الفقراء على المدى المتوسط والبعيد .

٣ - ان هذه الجماعات وشبابها وهم يرفعون شعارات الحرب الدينية (الجهاد) ضد اسرائيل واشكال السيطرة الاستعمارية الغربية والامريكية على مواردنا العربية إنما يضعون المنطقة على حافة بركان لن يبقى على أحد ، خاصة وإن التجربة العملية والتاريخية للدولة الاسلامية فى إيران أو الباكستان أو غيرها قد اظهرت امكانية تعايش هذه النظم مع وجود اسرائيل بل وتبادل المصالح معها وفقا لمنهج براجماتى يقوم على إعلاء المصلحة الوطنية - حالة إيران وتسليح اسرائيل لها - على حساب المنطلقات العقائدية والدينية.

٤ - ان هذه الجماعات الدينية وفقا لمفهومها الفقهي لدار الحرب ودار السلام تنظر الى الآخرين نظرة عدااء مستحكم مما يضع البولة الدينية فى مأزق حقيقى فى تعاملاتها الدولية وفى عطائها الحضارى وسط عالم يتميز بالحوارية والانسانية والتفاعلات الحضارية وفى هذا يقول حسن البنا احداهم القيادات التاريخية ذات التأثير الممتد على فكر وعقل القيادات الدينيه وخاصة الاخوان المسلمين (ونريد بعد ذلك أن تعود رايه الله خافقة عاليه على الاندلس وصقلية والبلقان وجنوب ايطاليا لأن كلها مستعمرات إسلاميه ويجب أن يعود البحر الابيض والبحر الاحمر بحرين اسلاميين كما كانتا من قبل) (٨٨).



٣- ملامح المشروع القومى لمواجهة ظاهرة التطرف الدينى

كيف يمكن لمصر إذن الخروج من شبح الحرب الاهلية التى تخيم بظلالها الكئيبة فى سماء البلاد ؟

وكيف يمكن للمجتمع المصرى والعربى الخروج من المأزق التاريخى الراهن ؟
للإجابة على هذا التساؤل .. ينبغى ان نحدد بوضوح موقع ظاهرة التطرف الدينى فى اللحظة الراهنة فى إطار التطور التاريخى الذى تشهده المنطقة العربية ومسار الصراع السياسى والاجتماعى الشامل الذى تحياه شعوبها .

فاذا كان من الصحيح وصف الظاهرة فى أحد جوانبها باعتبارها تعبير وانعكاس لحالة يأس واحباط من جانب قطاعات واسعة من شباب الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا فى المجتمع لما وصل اليه حال بلادنا ، فهو من زاوية أخرى محاولة للبحث عن مشروع حضارى بديل مازال يبحث لنفسه عن أرض للاستقرار فيها .

وتعد هذه الحالة النفسية/ والسياسية من أصعب وأكثر الفترات حرجا فى تاريخ الشعوب العربية والشعب المصرى حيث تختلط فيها الطموح الجديد بالرغبة فى الاستشهاد من أجل تحقيقه وهو ما يؤدى الى إنزلاق المجتمع الى حافة الحرب الاهلية طالما غاب عن الساحة المشروع القومى القادر على استقطاب قطاعات واسعة من السكان والقوى الشبابية خلفه ، فيخفف من حدة الاحتكاك بين نظام الدولة من ناحية وجماعات الرفض الدينى من ناحية أخرى ويحولها فى النهاية الى بؤر معزولة يمكن السيطرة عليها واجتثاث جنورها .

والمقصود بالمشروع القومى هنا تلك الأهداف والسياسات التى تتبناها الدولة وأجهزتها المختلفة والتى تستهدف تحقيق مصالح فئات واسعة من السكان تستنهض فيهم روح التحدى والكبرياء القومى ، وقد يكون طموح المشروع أكبر من قطر واحد كمشروع التوحيد القومى بين دولتين أو أكثر ، وقد يكون مشروع بناء قطر واحد تنصهر فيه التمايزات العرقية والدينية . وتتخلص فيه الخلافات الاجتماعية والتناقضات الطبقية .

وليست المسألة مجرد دعوى أو صيحة أو شعارات معزولة عن سياق الممارسة اليومية للنظ والحكم (كشعار الصحوة الكبرى أو النهضة العظمى) وإنما يتطلب فاعلية ونجاح وفاعلية هذا المشروع القومى مدى صدق ومصداقية القائمين عليه والمشاركين فيه .

فهل يمكن ان تنجح الدعوة لحملة قومية للتبرعات لسداد ديون مصر ورائحة فساد كبار رجال الحكم وأبنائهم تزكم الانوف ؟!

فنجاح أى مشروع قومى فى استقطاب غالبية السكان فى دولة ما وقواها الشبابية يعتمد بالاساس على كلمة واحدة وهى " المصداقية " .

وتتعزيز المصادقية بمجموعة من السياسات والاجراءات تؤكد صدق النوايا وفاعلية التحرك نحو الهدف بحيث يتأكد لقطاعات من الشباب تتسع رويدا رويدا الحاجة الى جهودهم لنجاح المشروع القومى .

وفى هذا الصدد نستطيع ان نشير الى مجموعة من السياسات الضرورية اذا كان من المرغوب فيه سحب البساط من تحت اقدام هذه الجماعات الدينية وتخفيف حدة المواجهة الامنية وهى :

أولا : فى المجال السياسى :

ينبغى بداية أن نحدد اتجاهنا ، بمعنى ما هى الاهداف السياسية المعلنة للدولة والمجتمع وما هى بوصلة توجهاتنا ، هل هى الانصياح لمطالب الولايات المتحدة وسياساتها المعادية للوحدة العربية والمنحازة دائما الى اسرائيل ام ان سياستنا تستند على دعم سيادة واستقلال الاقطار العربية والعمل على تحقيق الوحدة بين شعوبها ؟

وفى هذا الاطار يجدر الاشارة الى أهمية تغيير لغة الخطاب السياسى لرئيس الجمهورية الحالى ومعاونيه والتي تعكس درجة من الخضوع والاستسلام المفرط لمطالب الغرب والولايات المتحدة دائما وهو ما يصيب فى مقتل الكبرياء الوطنى والقومى لقطاعات من الشباب الاكثر حيوية فى المجتمع المصرى والذين يشكلون بطبيعتهم الخميرة الاجتماعية لكل القوى السياسية النشطة فى المجتمع وبخاصة الجماعات الدينية المتطرفة .

ولا يعنى ذلك ان لغة الخطاب السياسى المطلوب ينبغى أن تتشابه مع لغة الخطاب فى العهد الناصرى فى الخمسينات والستينات فعلاوه على تغيير الظروف السياسية والبيئة الدولية فإن الخريطة الاجتماعية والطبقية فى البلاد قد تبدلت بدورها تبديلا كبيرا وانما المطلوب من الخطاب السياسى هذا أن يتحلى بروح الثقة بالنفس والحرص على الكبرياء القومى والعمل على سد ثغرات الانهيار العربى الراهن .

ومن ناحية أخرى فان تعميق لغة الحوار السياسى بين مختلف الأطراف المكونة للبنية السياسية والدستورية المصرية وخاصة القوى الديمقراطية من شأنها ان ترسخ مفهوم المشاركة الواسعة فى صنع واتخاذ القرارات الحيوية ، فلا يعقل الحديث عن مشروع قومى ومصالح قومية عليا ينفرد بتقريرها جماعة واحدة أو حزب واحد بدعوى انه صاحب الاغلبية فى وقت يعلم فيه الجميع بانه ليس هناك أى مختبر حقيقي للوزان السياسية بين هذه القوى والاحزاب فى اللحظة الراهنة .

ثانيا : فى المجال الاقتصادى :

لا يمكن لمشروع قومى ان يستقطب جهد وطاقه القوى الشبابية الحية فى المجتمع دون ان يواجه بحسم جوهر وجذور الازمة الاقتصادية التى تعانىها البلاد ، وتعد المسئولة عن حالة

المهانة القومية التي نحيها حالياً ، فكيف يمكن لمجتمع ان يواجه التحديات الخارجية ويمارس دوره الاقليمي بفاعلية وهو لا يملك خبز يومه واحتياجات سكانه من الغذاء ؟ وبالمثل فان العجز المزمّن في الميزان التجارى او ميزان المدفوعات المصرى يرتبط بالفشل الراهن فى السياسات الزراعية المعمول بها منذ عام ١٩٨٢ - وبالقصور في فهم ودراسة هيكل الاسواق الدولية واتجاهات التجارة العالمية ونظم التكتلات الاقليمية المعمول بها على صعيد العالم فى وقت تتفتت فيه السوق الاقليمي العربي الذي يُعدّ ملجأ وملاذا للصناعة التصديرية المصرية .

وأخيراً فان نجاح اى مشروع قومى يتوقف - ومنذ اللحظة الاولى - كما أثبتت التجربة التاريخية لمصر فى عهد محمد علي وفى اوروبا واليابان بل ودول النمر الاربعة فى جنوب شرق اسيا علي تحديد مركز الدولة فى هذا المشروع ، فكلما كان دور الدولة متعاظماً على الصعيد الاقتصادى فى البداية وتتبع سياسات حمائية Protectionism فان فرص نجاح مواجهتها للضغوط الخارجية والتغلب عليها تظل قائمة وتكشف دراسات لنا ومن واقع دراسة ومعايشة التجربة اليابانية عن قرب أن نجاح المشروع القومى اليابانى قد اعتمد منذ اللحظة الاولى علي دور الدولة الاقتصادى وعلى اتباع سياسات حمائية لحماية الصناعة المحلية وتشجيعها لبناء قاعدة صناعية متقدمة (٨٩) .

وترتكز عملية الاصلاح الاقتصادى على محاور أساسية هي :

أولاً : فى المجال الزراعى :

ينبغى من الآن وحتى خمس سنوات قادمة إجراء تغيير جذرى فى السياسة الزراعية وانتهاج استراتيجيات انتاجية جديدة بدلا من استراتيجيات التصدير التى اعتمدها وزير الزراعة الحالى/ يوسف والى والذى شهدت الزراعة فى عهده أسوأ النتائج والانعكاسات على مركز مصر الاستراتيجى من الناحيتين الاقتصادية والسياسية وتستند هذه الاستراتيجيات الانتاجية على إحداث تغيير فى التركيب المحصولى الراهن بحيث تزداد الرقعة الزراعية المخصصة للمحاصيل الاستراتيجية كالقمح والذرة والأرز خلال خمس سنوات حتى ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتى من ٢٣ ٪ من احتياجات سكان مصر حالياً الى ٧٥ ٪ بنهاية الخطة الخمسية مما يوفر على مصر قدراً هائلاً من العملات الصعبة المخصصة للاستيراد ويرفع عنها الضغوط السياسية الأمريكية والغربية وبالمقابل تقلص المساحة المخصصة للخضروات والفاكهة والنباتات العطرية بما يكفى لحاجة السوق المصرى فحسب (٩٠) .

وفى الإطار نفسه يجب تغليب الاعتبارات الاستراتيجية والقومية على الخلافات السياسية المحدودة والآنية بين النظم الحاكمة فى المنطقة وذلك بخلق آلية عمل عربى جماعى ومؤسسى

للتعاون فى مجال استصلاح الاراضى فى السودان تحديدا وتمويل عمليات الاستصلاح هذه لنحو ٥ مليون فدان اضافة لتوفير احتياجات الغذاء العربى فى مجال القمح والمحاصيل الاساسية .

ولا ينفى هذا التوسع الافقى المطلوب للمساحة الزراعية القطرية والقومية تدعيم مراكز البحوث الزراعية وتمويل مشروعات الابحاث الرامية إلى إجراء تحسين فى سلالات بعض المحاصيل الاستراتيجية كالقمح وإحداث توسع رأسى فى انتاجية الفدان .

وستؤدى هذه السياسة الزراعية الانتاجية والرشيده على المدى المتوسط والطويل الى تقليص الفجوة القائمة فى الميزان التجارى المصرى وبالتالي تخفف من حدة الضغوط السياسية التى تمارسها مؤسسات التمويل الدولية ومن ورائها الولايات المتحدة والغرب على القرار السياسى والاقتصادى المصرى لأن جزءا كبيرا من قروض هذه المؤسسات تتجه الى تمويل هذا العجز فى ميزان المدفوعات المصرى وبخاصة فى الميزان التجارى .

ثانياً: فى المجال الصناعى والتصدير :

تؤكد كل التجارب فى مجال التصنيع والتنمية على حقيقة أساسية وهى أن توافر دفعة قوية Big Push بالتعبير الاقتصادى لإدارة بولاب الانتاج بفاعلية لا يمكن ان تتحقق بمعزل عن دور مؤثر وفعال للدولة واستثمارتها فى مجالات التصنيع وتعتمد حركة الدورة الاقتصادية والانتاجية على طبيعة اختيارات الدولة للقطاعات الانتاجية والتصنيعية الاكثر تأثيرا على بقية القطاعات والصناعات المغذية . ففى اليابان على سبيل المثال والتى يحلو للبعض من أنصار الرأسمالية والخصخصة فى مصر الإشارة اليها والإشادة بها لم تصل اليابان إلى ما وصلت إليه إلا من خلال مرتكزين اساسيين :

الاول : اتباع سياسات حماية لاغلاق السوق اليابانية فى مواجهة الواردات الغربية .

الثانى : اختيار قطاعى صناعات النسيج والسفن كقطاعات قائدة فى الاقتصاد اليابانى قبل الحرب العالمية الثانية وصناعات الاليكترونيات والسيارات بعد الحرب الثانية (٩١) .

لذا فان الدعوة لبيع اصول القطاع الانتاجى الحكومى وطرحها فى البورصة وسوق الاوراق المالية بحجة تعزيز الرأسمالية المصرية هو إهدار لهذه الأصول من ناحية واضعاف لاحتمالات النمو الصناعى فى المستقبل من ناحية أخرى ، فمن المؤكد ان وجود طبقة رأسمالية مصرية جادة تتحلى ببعد النظر وروح الانتماء الوطنى كافية لى تخلق هذه الطبقة حركة تصنيع موازية لما هو موجود وقائم تحت سلطة الدولة .

ويستطيع المحلل الاقتصادى أن يلاحظ ارتفاع نبرة ودعوة كثير من ممثلى الرأسمالية

المصرية فى اتحاد الصناعات وفى غيرها إلى حماية السوق المحلى من الواردات الاجنبية بحجة عدم القدرة على منافسة المستورد وهذه النبرة تذكرنا بما كان قائما فى مصر منذ ثورة ١٩١٩ وكأن مصر تعود القهقري ؟!

وهكذا فإن عقلاء الطبقة الرأسمالية المصرية - وهم محدودى العدد للأسف - يدركون أن نجاح نشاطهم واستثماراتهم بل وحتى قدرتهم على فتح أسواق فى أوروبا ودول العالم الثالث والعالم العربى فى قلبه يعتمد بصفة اساسية على وجود بولة قوية فى مصر لها من الهيبة والنفوذ ما يضمن لهم الوصول الى هذه الاسواق فى ظل صفقه شامله مع التكتلات الدولية والاقليمية (٩٢) .

هذا هو جوهر المشروع القومى فى المجال الاقتصادى بشكل عام ، ومما لا شك فيه ان هذه اللوحة الاجمالية تحتاج الى الكثير من التفاصيل وهو ما نجد انه يخرج عن اطار تحليلنا الاجمالى .

ثالثا : تغيير السياسة الاعلامية بصورة جذرية :

اذا كانت الاصلاحات الاقتصادية تمثل قاعدة المثلث فى المشروع القومى فان السياسة الاعلامية تمثل احد أهم أركانه واضلاعه الثلاثة على الاطلاق فبدون سياسة اعلامية تعيد الثقة بالنفس وتستنهض روح التحدى والكبرياء القوميين فان الانجازات الاقتصادية والاصلاحات السياسية ستحصد السراب .

وبالمقابل فان أى سياسة إعلامية لا تستند الى انجاز حقيقى فى مجالى السياسة والاقتصاد ، مهما علت صراخاتها وارتفعت نبراتها ستكون بمثابة عزف نشاذ وسط جمهور من الاصماء .

ومنذ عام ١٩٧٥ انتهجت السياسة الاعلامية المصرية سياسة ترمى الى إضعاف الروح الوطنية والقومية لدى المواطنين واستحوذ جهاز التليفزيون المصرى بكل سطوته على عقل ملايين المشاهدين فى اتجاهات بعيدة تماما عن الاهتمام بالقضايا الوطنية والقومية الساخنة " كالقضية الفلسطينية " وتكثفت ساعات الإرسال التليفزيونى والبث الاذاعى لتغطى كل دقيقة من حياة المواطنين ليل نهار وهو ما أثر تأثيرا خطيرا على القيم السائدة لدى الاجيال الجديدة بحيث استحوذت قيم المال والحصول عليه على النصيب الاعظم وتضاغت مساحة الاهتمام الشبابى بالقراءة والاطلاع كما تقلصت المساحة الزمنية المتاحة للإسرة المصرية للانسجام واقامة علاقة اجتماعية واسرية سوية ومتوازية ومتوازنة (٩٣) .

ومن هنا فان أى مشروع قومى جدى يحرص على استنهاض روح التحدى والطموح

الوطني ينبغي أن يتبع سياسة اعلامية جديدة تكون من أهم أهدافها :

(١) تقليص ساعات الارسال التليفزيونى الى نصف ما هو معمول به حاليا (أى ١٥ ساعة يوميا) بحيث تتمكن الآلة التليفزيونية من انتقاء واختيار الاعمال الجيدة والبناءء سواء بالنسبة لبرامج المتوعات او البرامج الثقافية والدرامية .

(٢) الاهتمام بالنذوات الخوارية والسجالية بين مختلف التيارات السياسية والفكرية والعلمية وإتاحة مجال أوسع للمناقشات العلمية وتعميق روح المناقشة والجدل واحترام الآراء .

(٣) إتاحة الفرص للأفكار والبرامج العلمية والثقافية للعرض على شاشات التليفزيون واجهزة البث الاذاعى .

(٤) فى حال اعتماد برامج دينية إسلامية يتاح فى نفس الوقت عرض برامج دينية مسيحية.

(٥) تقليص الاهتمام بنقل مباريات كرة القدم وعرضها فى إطار عرض البرامج الرياضية ككل وذلك بهدف حصار روح التعصب الكروى السائده فى هذا المجال والتي تعتبر احد روافد التعصب عموما فى المجتمع .

رابعاً : السياسات والمناهج التعليمية .

لم يكن عام ١٩٧٤ هو عام اختيار مصر بين قضية الحرب والسلام . بقدر ما كان عام اختيار قيادة السادات السياسية بين مشروعين واختيارين جرى الصراع بينهما طوال عقدى الخمسينات والستينات .

فأما الانصياغ والانضواء داخل منظومة التبعية للولايات المتحدة والغرب وأما تحدى المصالح الأمريكية والوجود الاسرائيلى ولعب دور اقليمى متعاظم بهدف توحيد شعوب المنطقة العربية تحت لواء الزعامه المصرية .

وباسقاط السادات للإختيار الأخير وانصياغه لشروط المصالح الأمريكية واتخاذ سياسات تهدف لإجراء تسويه سياسيه وإجراء تنازلات إستراتيجية لمصالح إسرائيل ، انفرط عقد المنظومه الحاكمة للمجتمع المصرى والعربى وتاهت فى زحمة إندفاع كتل البشر للبحث عن الخلاص الفردى كل الطموحات المصرية والقومية ، ومع تزايد الضغوط الاقتصادية إزداد اندفاع هذه الكتل وتساقطت كنوراق الخريف كل البديهيات والمسلمات الوطنية والقومية ، وإنكشفت الأجيال الجديدة أمام رياح عاصفه وطوفان من التيارات والأفكار استهدفت بالأساس مسخ وعيها القومى وتشويه تاريخها الحديث والاستخفاف بكل انجازاتها التى

حققتها فى فترة سابقة .

وكان النظام التعليمى المصرى أول ضحايا هذه التغيرات المفاجئة والعنيفة ، ووجد أبناء هذا النظام أنفسهم أمام أوضاع جديدة أبرزها :

١ - إن التكس بفصول المدارس الحكوميه أصبح لا يطاق .

٢ - وإن اخلاقيات العملية التعليمية فى تدهور .

٣ - وإن تكاليف التعليم آخذة فى التزايد بصورة مرهقة .

٤ - وإن غياب الآباء بالخارج قد أسقط عاصم من عواصم الجنوب .

٥ - وإن المجتمع لم تعد تشغله قضية وطنيه أو قوميه تستقطب الاهتمام .

٦ - كما إنعكس سوء الأداء أكثر فأكثر على الأنشطة الأبداعية كالموسيقى والرسم والرياضة وغيرها من الأنشطة الفنية .

٧ - وإزاء تعاظم دور القطاع الخاص فى التعليم أصبح هناك إحساس غير إيجابى من جانب الأبناء والآباء تجاه المدارس الحكومية فأصبح للفرز الاجتماعى أساس جديد وعبء نفسى وإقتصادى أضافى على الجميع .

٨ - وبرغم كل التغيرات العاصفة فقد ظلت المناهج التعليمية كما هى حيث روح التلقين والحفظ فخلقت أجيال غير قادره على المناقشة الحرة والأبداع والاستقلال .

٩ - وتحت ضغط الحاجه سقطت قيم الأستازيه فى أنظار ملايين الأطفال فكان بمثابة سقوط لأخر خطوط الدفاع الذاتية فى النظام التعليمى ككل .

١٠ - وزاد الأمر سوءاً حملة إعلامية وسياسيه غبيه جرت لسنوات تحت دعوى إلغاء مجانية التعليم أو ترشيده فالقت بظلالها الكئيبة على نفوس ملايين من النشء والشباب فاحسوا أنهم قد صاروا عبئاً على وطن فتحول الوطن بدوره داخلهم الى عبء .

ساهمت هذه المحرمات العشرة فى خلق حالة من الخلخلة النفسيه والقيمية لدى ما يزيد عن ١٠ مليون طفل وشاب استثمرها تيارين أساسيين لأغراضهما الخاصة وهما :

التيار الأول : تيار التغريب الغربى فانتشرت حالات التحلل الأخلاقى ونواذى الديسكو وإدمان المخدرات .

التيار الثانى : جماعات الرفض الدينى التى مثلت نموذج للخلاص الأخلاقى لدى مئات الآلاف من الشباب والنشء الذين تعطلت مواهبهم عن التفكير المستقل فأصبح التمسك بإهداب

الأخلاق والدين مرادفا للأنضواء داخل هذه الجماعات الدينية فتمثلوهم أمراء خلاص .
ومن بين أنصاف المتعلمين تكونت أقوى وأخطر كتائب العمل السياسى والعسكرى
للجماعات الدينية فى صعيد مصر وهوامش مدنها الفقيرة .

والآن كيف يمكن الخروج من هذا النفق المظلم ؟
وكيف يمكن سد فجوة الخطيئة فى بنائنا القومى ؟

وبرغم إقرارى بقدرات وزير التعليم الحالى ، والذى استطاع ان اصفه بأنه أفضل وزير
للتعليم المصرى خلال الربع قرن الماضى ، فإن أزمة التعليم فى مصر ربما تتجاوز قدرات رجل
واحد لارتباطها بأزمة المجتمع الشامله إقتصاديا وإجتماعيا وثقافيا .

وربما كانت الميزه الوحيدة التى أتى بها زلزال الثانى عشر من أكتوبر ١٩٩٢ هو انه بقدر
ما كشف الفساد الإدارى المنتشر ، بقدر ما استنهض روح وطنية وقومية جديدة لدعم النظام
التعليمى ببناء مدارس جديدة بدعوه تبنتها حرم رئيس الجمهورية .

فإذا ما أفلتت هذه الفرصة النادرة ، فأخشى ما أخشاه أن يأخذ منحى الانهيار الراهن
للنظام التعليمى فى التسارع بصورة غير مسبوقة . مما يمثل فرصه إضافية ورصيد إضافى
للجماعات الدينية من جهة وتيارات الغرب الهدامه من جهة أخرى .

فما هى الإجراءات والسياسات المطلوبه فى هذا المجال ؟

أولا : التكس بالمدارس الحكومية

١ - العمل بأقصى طاقة لتخفيف حدة التكس الراهن بالمدارس الحكومية سواء بالريف أو
المدن ، ويحتاج الأمر إلى بناء نحو ثلاثة آلاف مدرسه جديده بطاقة تعليمية تعادل ثلاثة ملايين
طفل ، وهو ما يعتبر أول خطوة على طريق رد الاعتبار الأدبى والمعنوى للتعليم الحكومى فى
مواجهة التعليم بالقطاع الخاص الباهظ التكاليف إقتصاديا وإجتماعيا ونفسيا .

٢ - توسيع مساحة المشاركة الشعبيه الاختياريه فى هذا الإطار وهو ما نجحت فيه حتى
الآن حملة بناء ١٠٠ مدرسة التى تبنتها حرم رئيس الجمهورية ووزير التعليم الحالى ودفع
الشركات ومختلف المصالح الحكومية إلى وقف الأنفاق من بنود الأعلانات والعلاقات العامة
لمدة عام وتحويل هذه المبالغ لمصالح هذه الحملة لبناء المدارس .

٣ - ستكون من أكبر الأخطاء أن تتحول هذه المدارس بأى حال من الإدارة الحكومية إلى
أن تصبح مدارس خاصه أو بمصرفات . مما سيصيب سمعة ومصادقية القائمين على هذه
الحملة فى مقتل ، كما سيساهم بذلك فى زيادة مشاعر الأحباط واليأس لدى الطبقات الشعبيه

المصريه .

٤ - سيؤدى تخفيف حدة التكس بالمدارس الحكومية الى :

أ - محاصرة سرطان النظام التعليمى غير الرسمى - أو الموازى - الذى يجرى حاليا بالمناطق الشعبية عبر مجموعات التقوية .

ب - سيساهم فى محاصرة نفوذ الجماعات الدينيه التى تشارك فى هذه العملية تحت ستار مجموعات التقوية بالمساجد الأهلية التى تقع تحت سيطرتهم المباشرة والبالغ عددها أكثر من أربعين ألف مسجد .

ج - سيؤدى ذلك إلى إيجاد علاقة صحية إجتماعيا وثقافيا بين المعلم وتلاميذه ، ومن ثم خلق فرصه حقيقيه لمفهوم القدوة .

د - سيساهم تخفيف حدة التكس فى تحسين مستوى الأداء التعليمى للأطفال والنشء كما سيمكنهم من التعبير بصورة أفضل عن إمكانياتهم وقدراتهم وملكاتهم وشخصيتهم وتمكن بالتالى من الفرز المبكر للطاقات الإبداعيه لهذا الطفل أو ذاك .

هـ - سيساهم ذلك فى إتباع نظام اليوم الكامل ، ومن ثم إيجاد فرص أفضل لعلاقات إجتماعية بين التلاميذ وبعضهم البعض من ناحية وبين هيئة التدريس والتلاميذ من ناحية أخرى .

٥ - كما يحتاج الأمر إلى إعادة النظر فى نظام التوطن الراهن للمدارس ، خاصة فى مرحلتى التعليم الأساسى والأعدادية لتخفيف حدة التوتر النفسى للآباء بشأن إنتقال أبنائهم لمسافات بعيدة للوصول إلى مدارسهم وهى كلها عوامل تصب فى إتجاه التوتر العصبى السائد فى المجتمع المصرى الذى يدفع غالبا إلى إنتهاج حالات العنف لحل المشكلات اليومية سواء بين الأفراد وبعضهم البعض أو بين الأفراد وأجهزة الدولة وممثلى السلطه العامه عموما

ثانياً : المناهج التعليمية وبناء شخصية مصريه جديده

مما لاشك فيه أن المناهج الراهنه وطرق وأساليب التدريس السائده تعد بمثابة أفضل منبع لبناء شخصية إنسانية نصيه وغير قادره على الحوار والمناقشة والاستقلال ، وبالتالي تعتبر خامه جيده لتبنى الأفكار المطلقة والمتطرفه وتسليم قيادها إلى ذلك الشخص الأكثر حفظا للنصوص والأكثر تسلطا .

ولذا فإن جوهر وفلسفه المناهج الجديده ينبغى أن تركز على :

١ - التخلص من الحشو الزائد فى المقررات التعليمية بمختلف المراحل .

٢ - إتساع المجال للمناقشة داخل قاعات الدرس والعمل على مشاركة أكبر عدد من الطلبة والنشء فيها ، وإعداد المدرسين أنفسهم لهذه المهمة الحيوية .

٣ - الاهتمام وبقدر متساوى ومتوازن بالأنشطة الفنية والموسيقية والرياضية بالمدارس مع المقررات العلمية ، فالفراغ النفسى هو نبت شرعى لأهمال طويل فى مجالات الأبداع الفنى والرياضى .

٤ - الاهتمام بتنظيم المسابقات بين المدارس والمناطق التعليمية ، وتخصيص جوائز قيمة للمتفوقين فى المجالات العلمية والثقافية والموسيقية والرياضية والعمل على إستعادة الاحتفال الوطنى بعيد العلم كعيد للمتفوقين من الطلبة وهيئات التدريس على المستوى الوطنى وتخصيص مساحه إعلاميه لهذه المسابقات وهذا الاحتفال السنوى يتناسب مع أهميته .

ثالثا : إصلاح أحوال المدرسين

سيظل إصلاح النظام التعليمى فى مصر مجرد وهم ما لم يرتبط ومنذ اللحظة الأولى بإصلاح أحوال المعلمين ماديا وثقافيا . فلا يتصور بناء علاقه صحيه بين المعلم وتلاميذه تستند على الاحترام والمحبه وقيم الأستاذيه والقنوه فى ظل الأجور والمرتبات الحاليه التى تدفع المعلم إلى خطيئة الدروس الخصوصية بإعتبارها طوق النجاة للحفاظ على مستوى معيشى مناسب .

ومن ناحيه أخرى فلا يمكن بناء شخصيه مستقله وفعاله للأطفال والنشء قادرة على المناقشه واحترام آراء الآخرين دون أن يكون المعلم نفسه على نفس المستوى من الفهم والأدراك والاستعداد الثقافى للحوار مع فكر الآخرين واحترام مساحات الخلاف بين فهمه ومدركاته وقناعاته وعقائده وبين فهم وعقائد وآراء وقناعات الآخرين ، وهى مسأله معقدة يتداخل فيها كل النسق الاجتماعى والسياسى والثقافى والأعلامى السائد فى المجتمع المصرى فى المرحلة الحاليه .

ولذا تصبح المسأله أكبر من قدرات وزير للتعليم لتمس فى الصميم كل نظامنا الاجتماعى والسياسى الراهن .

ومع ذلك فهناك مجموعه من الإجراءات الملومسه ينبغى إتخاذها بصورة عاجله ومن أهمها:

١ - ينبغى وضع كادر خاص لسلك التدريس ماقبل الجامعى مستندا إلى فكرة أن العاملين فى هذا الحقل لا يخضعون لتسعين الشهادات إلى طبيعة الدور الاجتماعى الحيوى الذى يؤدونه والذى لا يقل - إن لم يكن يزيد - عن دور أفراد القوات المسلحة والشرطة .

٢ - الاهتمام بتنظيم دورات تدريبيه فى مجالات علوم الطفوله وعلم النفس للمدرسين فى

المرحلتين الابتدائية والأعدادية كجزء من نظام علمي متكامل لتسليح هيئات التدريس قبل الجامعي بمعارف ومهارات سلوكية في مجالات التربية الحديثة .

٣ - تكثيف حملات التفتيش التعليمي والتربوي بهدف متابعة مستوى الأداء في المدارس الحكومية بصفه خاصة والتخلص بصورة حاسمه من العناصر غير الصالحة في سلك التعليم لما يمثله وجودها من مخاطر بعيدة المدى على سلوك جيل بأكمله وربما أجيال متعددة .

٤ - تطهير سلك التعليم من العناصر التي يثبت إرتباطها بالفكر المتطرف أو تلك العناصر التي تحاول فرض زى معين على الطلبة أو الطالبات بالمراحل التعليمية الأساسية باعتبار ذلك مدخلا لنشر الأفكار والممارسات المتطرفة في الأجيال الجديده سواء كانت هذه العناصر من المدرسين أو نظار المدارس .

٥ - ربط عمليات الترقى والحوافز والمكافآت بمستوى النتائج السنوية للتلاميذ والطلبة اعتبارها الوسيلة الموضوعية للحكم على كفاءة المعلم بصرف النظر عن المدد الوظيفيه لشغل درجه معينه .

خامساً : الشباب والرياضة

خلال سنوات طويله شكلت نظرية " ملء الفراغ " حجر الزاويه في النشاط الشبابي والرياضي في مصر .

وفي إطار المنظور البيروقراطي والمكتبي ، انحصر النشاط الشبابي بمفهومه الواسع إلى مجرد نشاط رياضي ، ثم وبفعل العادة والتراث البيروقراطي تحولت المخصصات الماليه لتمويل الأنشطة الشبابيه والرياضيه من إتمادات لعام كامل إلى مجرد مهرجان للإنفاق والأسراف غيرالمبرر خلال شهور الصيف المحدوده فحسب .

وشيناً فشيناً تحول الخطأ إلى خطيئة ، حينما تسربت معظم هذه المخصصات من دعم أنشطة الشباب في أحياء مصر وقراها إلى تعزيز أنشطة أندية الدرجة الأولى لأبناء الطبقة الأرستقراطية المصرية تحت تأثير الدعاية والأعلام أحيانا أو تحت ضغط وإبتزاز مراكز السلطه والنفوذ في هذه الأندية أحيانا أخرى ليزيد بذلك من الاختلال الحادث في توزيع الدخول والمزايا في المجتمع المصري ، وليدفع ملايين الشباب الفقراء إلى حاله إضافيه من اليأس والأحباط .

ولذا فإن منظورا قوميا يتسم ببعد النظر والجرأه السياسيه ينبغي أن يعيد النظر في سياسات الشباب والرياضة من جهه وبالجهاز القائم عليها من جهه أخرى بحيث يتفهم القائمين على هذه الأنشطة الحيويه فلسفة " العمل الايجابي " للشباب والرياضة نقيضا لفلسفة

” ملء الفراغ ” .

ويقوم فهمنا ” للعمل الإيجابي ” على فكرة إستثمار طاقات الشباب فى عمل قومى يحوز القبول ويلهب الحماس بين مختلف فئات الشعب المصرى ، وسط حملة إعلاميه مخططة بذكاء وفى إطار تمويل سخى يستند على التبرعات الإختياريه للمؤسسات والمصالح الخاصة والحكومية التى تهمها حماية مصر من طوفان الجهل والتخلف المصاحب للفكر الدينى المتطرف.

ويتطلب هذا الأمر إختيار مجموعة من المشكلات الهامة فى المجتمع المصرى ودفع الشباب لإقتحامها ، ومن أبرز هذه المشكلات :

١ - ما جرى من ترميم للآثار المصرىة بجهود شباب مصر .

٢ - حملة قوميه لمحو الأمية لفئات شعبية وفلاحية .

٣ - تنظيف وتجميل وتشجير العاصمة والمدن الأخرى تحت شعار ” فلنجعل بلادنا أجمل بلاد الدنيا ” .

٤ - تنشيط جمعيات « أصدقاء » السائح ومرافقة مجموعات صغيره من الشباب المصرى للأفواج السياحيه الأجنيبيه مما يحقق هدفين فى آن واحد ، هدف حماية السائحين وهدف تعرف أكبر عدد من الشباب على تاريخنا القديم وآثارنا القديمه .

كما يتطلب الأمر من جهاز الشباب والرياضة والمؤسسات الاعلامية والتعليمية العمل على إنجاز الأتى :

١ - تركيز جهاز الشباب والرياضة لجهوده خلال السنوات الثلاثه القادمة فى استكمال مبانى وتجهيزات مراكز الشباب المهجوره منذ سنوات بعيدة بالأحياء الشعبيه والقرى المكتظه بالسكان ، وأن تشتمل هذه المراكز على كافة الأنشطة الشبابيه - وليست الرياضيه فحسب - بحيث تصبح منارات ثقافيه واجتماعيه للمنطقه أو القرية ككل ، وأن تتسع بنشاطها لتكون ملتقى للأسر والعائلات من خلال إقامة أمسيات ثقافيه ونبوات علمية وحفلات سمر تتميز بالجديه والابتكار .

٢ - تدعيم جهاز الشباب والرياضة للمدارس والجامعات والمساهمين فى هذه الأنشطة الشبابية .

٣ - اهتمام جهاز الاعلام وخاصة التلفزيون بأنشطة الشباب التى تجرى فى هذه المراكز الشبابيه وتبنى البرامج الجديده والواعده .

٤ - وفى هذا الصدد ينبغى الإشادة بالجهود التى جرت خلال السنوات الثلاثة الماضية لبناء مكتبات عامة للقراءة والإطلاع بالأحياء المختلفة والتى تبنتها حرم رئيس الجمهورية ووزير التعليم وهى حركة إذا أمكن ربطها ببقية توجهات المشروع القومى التى نتحدث عنه فى مجالات التعليم والأعلام والشباب والأصلاحات الاقتصادية فسوف يوفر قاعدة صلبة لتغيير ملموس ومحسوس فى توجهات الشباب وحصار انتشار نفوذ التيارات الدينية المتطرفة فى المجتمع المصرى .



الفصل الثالث

مصر تبحث عن بطل الوعي والاسطورة فى الضمير المصرى المازوم

لماذا تحلق المصريون على مدى اسابيع وعلى مدار عامين كاملين حول اجهزة التليفزيون يتابعون بشغف ويرصدون باهتمام احداث مسلسل رأفت الهجان ؟

ولماذا تجمع الناس فى المقاهى وفى المنازل يراقبون عن كثب نتائج معارك رجل المخابرات المصرى " جمعه الشوان " فى مسلسل دموع فى عيون وقحه ؟

ولماذا ذرف المصريون دموع الحزن المكبوت تعاطفا واشفاقا على ذلك النموذج البطولى النابر والمثالى الذى جسده سيدة الشاشة العربية فاتن حمامة فى مسلسل " ضمير أبله حكمت " ؟

ولماذا تركزت أفئدة الملايين من المصريين على مدار أربع سنوات متواصلة بأحداث وابطال المسلسل التاريخى الدرامى " ليالى الحلميه " ؟

ولماذا تضامنت أفكار وعقول المصريين مع ذلك الرجل المكافح « أبو العلا البشرى » ؟

ولماذا تدفقت مشاعر التعاطف والتأييد لذلك الجندى المصرى البسيط " سليمان خاطر " فى خريف عام ١٩٨٥ عندما انتشر نبأ اغتياله فى السجن الحربى ، وهو الذى عز عليه ضرب الطائرات الاسرائيلية لمقر منظمة التحرير فى تونس واختطاف الطائرات الحربية الامريكية لطائرة مدنيه مصريه فوق البحر المتوسط ، فأطلق النار على مجموعة من السائحين الإسرائيليين العرايا الذين استباحوا لانفسهم دخول الاراضى المصرية فى رأس بركة دون إذن أو استئذان ؟

ثم أخيراً وليس آخراً ، لماذا تعاطف قطاع كبير من الجمهور المصرى - والعربى - رغم كاريكاتورية الموقف ومأساويته مع ذلك الحاكم الديكتاتور " صدام حسين " لمجرد أنه ارتدى ثياب الأسد ومارس لعبة التحدى العلنى فى مواجهة صلف وغطرسة وغرور القوة الامريكية فى أزمة أغسطس ١٩٩٠ ؟

هل هذه الظواهر الإجتماعية - النفسية التى يحكمها اتجاه واحد للمشاعر مجرد مصادفة تاريخيه ؟

هل تقتصر هذه المشاعر على حالات فرديه أم تمثل اتجاه اجتماعى واحساس شبه جماعى من جانب فئات وطبقات اجتماعيه عريضه فى المجتمع المصرى ؟

ثم هل يمكن اخضاع هذه الظاهره الى البحث العلمى الموضوعى ، استنادا الى ماتقدمه مناهج علم النفس الاجتماعى وعلم الاجتماع السياسى الحديث لتفسيرها واستخلاص النتائج المترتبة عليها والمحدده لمسارها ؟

لقد تعددت مناهج البحث فى مجال علم النفس الاجتماعى ، وتبلورت فى آتون نار البحث العلمى والتطبيقى فى هذا الاطار الكثير من الاساليب والوسائل ، وتأثر الكثير منها بوسائل وادوات علوم اجتماعية عديدة ومن ابرزها علم السلالات البشرية، او ما يسمى " الانثروبولوجيا " .

وتعد وسائل او مناهج تحليل المضمون للماثورات الشعبى او للفلكور الشعبى او للاعمال الادبيه والفنيه من اهم مناهج البحث الاجتماعى لتحليل اتجاهات القيم السائدة فى مجتمع ما خلال مرحلة معينه وقد اعتمد الكثيرين من الباحثه وخبراء علم الاجتماع المصرى والعربى (وفى طليعتهم الدكتور سيد عويس ، وحسن الساعاتى) على هذا الاسلوب فى الكثير من دراساتهم وابحاثهم (٩٤) .

كما شهدت السنوات الخمس عشر الاخيرة تزايدا ملحوظا لاستخدام الدارسين المصريين لمنهج السؤال المباشر وغير المباشر والاختبارات الاسقاطية واستمارات الاستقصاء لتحديد اتجاهات القيم والسلوك لدى فئات اجتماعيه عديده (٩٥) .

كما تأثرت وسائل وادوات البحث الاجتماعى بما قدمه علماء الانثروبولوجيا الغربيين (ردفيلد ، مورجان ... الخ) بمنهج الملاحظة سواء كانت الملاحظة المشاركة او الملاحظة غير المشاركة (٩٦) .

وتستند دراساتنا هذه الى المنهج الوصفى التحليلى المقارن حيث نحاول هنا وصف وتحليل وتفسير ظاهرة للسلوك الاجتماعى شبه الجماعى المصرى ومدى تأثرها بحالة من الاحساس بالقهر والوهن فى الكيان والدور السياسى التاريخى لمصر منذ عام ١٩٦٧ .

وتتطلب هذه الدراسة من افتراض نظرى يستند الى مقولة أن فترات القهر والضعف القومى وتهميش الفئات الاجتماعية الاكثر فقرا فى المجتمع والتي تشكل الاغلبية الكاسحه فى النسيج الوطنى تتزايد فيها مشاعر واحساس هذه الفئات بالحاجه الى بطل قومى يجسد حالة البطوله الجماعيه وامل النهوض الوطنى من جديد ، ولا يتأتى هذا الافتراض من مجرد اسقاطات للباحث بقدر ما يتأسس على قراءة تاريخية لعلاقة اساطير شعبية مؤثره مثل ابو زيد الهلالي سلامه ، والزناتى خليفه ، وسيف بن ذى يزل ، فى العصور الوسطى او ما اصفاه واقع القهر للمصريين القدماء على قصة ايزيس واوزوريس فى العصور الفرعونيه او غيرها من القصص الشعبى التى انتشرت وذاع صيتها وازدادت الناس اليها بحجم تمنياتهم وطموحهم الانسانى للقوة وانتصار المظلوم .

١ - تعريف الاسطورة :

بادئ ذي بدء ما التعريف العلمى للاسطورة ؟ وما علاقتها بمستوى التطور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الذى بلغه ذلك المجتمع او ذاك ؟ ولماذا تضائل نور الاسطورة فى عصرنا الراهن حيث غزو الفضاء وتفتتت الذرة واجهزة الكمبيوتر ووسائل الاتصال عن بعد واجهزة نقل الصور والمعلومات ؟ وما هى الاشكال الجديدة التى تتخذها مشاعر ملايين البسطاء من المحرومين والمقهورين والمضطهدين للبحث عن منقذ او بطل مخلص يواجه نوازع الشر واسباب الضعف والقهر ؟

والحقيقة أن الباحثين وعلماء الانثروبولوجيا يكاد يكونوا قد اتفقوا على مجموعة من المعايير لتعريف الأسطورة ، والتي ظلت لعهود طويلة وقبل تبلور العقائد والدعوات الدينيه أحد أهم ادوات التواصل الثقافى بين الجماعات البشرية .

فالاسطورة قصة او حكاية تحمل فى الكثير من الاحيان بعضا من الحقيقة من حيث وقائعها واشخاصها بيد ان تناقل الافراد لها جيل بعد جيل وجماعة اثر جماعة غالبا ما يضيف اليها بالتحويل والتحويل وحيث تبدو الاسطورة مرتجلة ظاهريا فانه يعاد انتاجها مع نفس المزايا وغالبا بذات التفاصيل فى شتى مناطق العالم (٩٧) .

خذ مثلا ما رصده المؤرخ البريطانى الشهير ارنولد تونبى - فى موسوعته التاريخية العظيمة " تاريخ الحضارة الهلينية " حيث يشير إلى الكثير من تناقل الاساطير وتداولها بين المجتمعات البشرية فالآلهة السومرية " انيانا " التى اشتهرت باسمها الاكادى " ايشار " ورفيقها " تموز " تعود للظهور فى مصر باسم اخر وينفس المضمون تقريبا فى أسطورة " ايزيس وازوريس " ثم ظهرت فى كنعان تحت اسم " عشتروت " واثونيس " وفى العالم الحيثى تحت أسم " كوبيللا واتيس " وفى اسكندنافيا تحت مسمى " نانا والدر " (٩٨) .

وغالبا مانجد استنساخا لها فى قصص معجزات بشرية أو قدرات ادعى البعض استنادها إلى قدرات ألوية مثل صعود البطل " هيراكليس " فى الاسطورة اليونانية من فوق جبل " اوتيا " الى السماء وفى التاريخ العبرى القديم صعود " اليسع النبى " إلى السماء وهو ماكانت تألفه مخيلات المسيحيين الاوائل .

ويلحظ ول ديورانت فى كتابه الموسوعى " قصة الفلسفة " حالات مشابهة لاستنساخ الاساطير القديمة (٩٩) .

وتتميز الأسطورة - انطلاقا من ذلك - بأنها ذات قدرة على تحويل الشئ الى شئ للصالحين أى ما يعرف بالظاهرة التحويلية والقدرة الاعجازية " كالنبى الغائب الخضر او لوى

اليونانيين "جور جيوس" أو لدى المسيحيين الشرقيين مارجرجس " (١٠٠) .

أى أن الأسطورة ذات بنية مزبوجة تاريخية ولا تاريخية فى آن واحد ، فالأسطورة كالفلسفة - وليدة التصور الفكرى للبشر وهى بالتالى على اتصال وثيق ودائم ومباشر بأحوال الانتاج وبنى المجتمع وتغيراته (١٠١).

ونستخلص من ذلك أن الأسطورة تتميز بالخصائص التالية :

١ - الأسطورة تحمل جزء من الحقيقة الواقعية .

٢ - الناقلون لها قد حوروا فيها وجعلوها اقرب الى ما يرغبون او يطلبون او يحلمون .

٣ - وليدة الاحساس بالقهر ومحاولة البحث عن بطل يوازن بين ضعف الحاكي لها والمتلقى لها وبين ضعفهما فى مواجهة المظالم .

٢ - موقع الأسطورة فى الضمير المصرى :

لم يخل التراث الثقافى الشعبى لجماعة بشرية من وجود للأسطورة الشعبية بالمواصفات والخصائص التى سبق واشرنا اليها أنفأ وينطبق هذا الحكم المطلق على الشعب المصرى بل ان الحالة المصرية تتميز بسمات ساهمت بدورها فى اتخاذ الأسطورة ابعادا اكثر عمقا واكثر ذيوعا وانتشارا لعدة اسباب هى :

الاول : الطبيعة الزراعية والنهرية للمجتمع المصرى مما جعل انتشار الأسطورة أمرا ممكنا وسريعا .

الثانى : طول فترات القهر البدنى والاقتصادى الذى عانى منه المصريون سواء تحت حكم الفراعنة والطبقة البيروقراطية والحاشية والملكية او الكهنوت الدينى .

الثالث : ارتباط العقائد الدينية لقدماء المصريين بالملك الإله الذى تتجمع فى شخصه الصفات الدينية والدنيوية مما استدعى اضافة هالة من المعجزات المصطنعة والمحوكة حول هذا الملك الإله لضمان ولاء الرعية من الفلاحين والبسطاء (١٠٢) .

فالتكوين النفسى الاجتماعى لشعب من الشعوب - ومنها الشعب المصرى - يعتمد بدرجة كبيرة على طبيعة الوجود الاجتماعى لهذا الشعب ، بمعنى اخر كيف يتوزع سكان هذا الشعب بين الانشطة الانتاجية المختلفة (زراعة - رعى - حرفة - صناعة .. الخ) وكذلك على المستوى الاجتماعى الذى يتوزع سكانه (رجال الحكم والارستقراطيين - كهانه ورجال دين - تجار - فلاحين الخ) ويمارس هذا الوجود الاجتماعى تأثيره على طبيعة

المفاهيم والقيم السائدة بين أفراد هذه التجمعات الاجتماعية المختلفة وعلى النسيج الشعبى فى مجموعة .

وهكذا يتحدد المزاج النفسى للجماهير وفقا لمستويات ثلاثة تتداخل فى تأثيرها وهى (١٠٢):

* مستوى الشعور او الوجدان

* مستوى الوعى الذاتى للأفراد

* سلم القيم الجماعية والفردية

وبقدر ما يرى البعض القيم كضرورة اجتماعية من حيث كونها عناصر وجدانية وعقلية غامضة تعتمد على الشعور الداخلى للشخص وعلى تأملاته الباطنية ومزاجه ونوقه وهواه مما يجعل القيمة غير خاضعة للقياس (١٠٤) .

يراهم آخرون " حكم عقلى او انفعالى على اشياء مادية او معنوية يوجه اختياراتنا بين بدائل السلوك فى المواقف المختلفة (١٠٥) .

وبهذا تصبح القيم جزءا من التكوين النفسى - الاجتماعى للأفراد وتتداخل بدورها مع الايدولوجيا السائدة والعقائد الدينية فى طبيعتها ليشكلا معا الوعى الاجتماعى للأفراد والجماعات .

وبصرف النظر عن الاسس التى تستند اليها فكرة " المخلص " لدى العقائد الدينية الشرقية فان داخل البنية العقائدية واللاهوتية للديانتين الاساسيتين (المسيحية والاسلام) نجد هذه الفكرة الإيمانية راسخة فى الضمير الايمانى لدى معتققي هاتين الديانتين ، حيث نجدها فى المسيحية تتمثل فى قيامة المسيح " وعودته " وفى الاسلام فى فكرة " المهدي المنتظر " بل ان العقائد الدينية المصرية القديمة (العصور الفرعونية) - باستثناء عقيدة التوحيد لاختاتون - قد اعتمدت بصورة كبيرة على فكرة القدرات الخارقة للالهة المختاره حيث ارتبطت عبادة البقرة " حاتور " بالخصوبة فى الحضارة المصرية القديمة كما استمدت اسطورة " ايزس واوزيريس " سطوتها على ما ادعى به من قدرات خاصة فى مجال الانتاجية الزراعية وخاصة محصول القمح (١٠٦) .

أئن فان الضمير المصرى مثقل تاريخيا بفكرة البطل " المخلص " أو بلغة توفيق الحكيم " المستنبد العادل " .

وقد نجح المصريون طوال تاريخهم الطويل فى خلق مجريين عميقين لاحداث التوازن النفسى للأفراد وتحقيق درجة من التوازن الاجتماعى فى تيار المشاعر الجماعية فعن طريق

" النكتة " ذات الطبيعة السياسية زوّد المصريين شكلا مميزا " للتنفيس الاجتماعى والسياسى " وتصريف مخزون المكبوت من الإحساس بالظلم والقهر السياسى وعن طريق " الاسطورة " ذات البطولة الفردية صاغ المصريون حلمهم بالعدل وطموحهم للاخلاص الجماعى.

ويمكن للمرء أن يلاحظ هذه الأزواجية النفسية فى الكثير من سلوكياتنا الراهنة فمقابل انتشار السلوك التعصبى فى الحياة اليومية ورفض الحوار مع الآخر (التعصب الرياضى - التعصب الدينى - التحيز السياسى المبالغ فيه ... الخ) ، نجد انتشارا مقابلاً لحالة من اللامبالاه والسلبية لدى قطاع واسع آخر من المصريين أو ما يطلق عليهم فى حياتنا السياسية الاغلبية الصامتة .

٣ - المنظور الحديث لمفهوم البطولة :

صاغت نظريات علم الاجتماع السياسى مفهوم البطولة فى صياغتين هامتين الاولى تمثلت فيما اسمته نظريات العلوم السياسية بالظاهرة " الكاريزمية " والثانية تجسدت فى مفهوم كارل ماركس للظاهرة " البونابرتية " .

ووفقا لمفهوم " البطل الكاريزمى " فان هذا الشخص الذى تدفع به الضرورات السياسية او المصادفات التاريخية ينجح فى ان يجسد فى مرحلة تاريخية روح الأمة أو الشعب وطموحاته الوطنية فتتجمع من حوله قطاعات واسعة من مواطنيه فيصبح بذلك بمثابة " البطل المخلص " والنماذج البشرية والتاريخية لهذه الحالة تعد ولا تحصى ومن امثلتها الزعيم سعد زغلول وجمال عبد الناصر فى مصر ، وبيرون فى الأرجنتين ، وديجول فى فرنسا ، وماوتسى تونج فى الصين ... الخ .

أما الظاهرة " البونابرتية " فى التحليل الماركسى فهى وإن كانت الأكثر تعقيدا فى تناولها فهى الأكثر عمقا فى شرحها وتحليلها ، ذلك أن وجود صراع اجتماعى بين قوى اجتماعية عديدة ودخول المجتمع فى دوامات الحرب الطبقيّة والأهلية يؤدى الى احدى نتيجتين فاما أن تنجح احد هذه القوى الاجتماعيه (الطبقة العمالية او الطبقة الرأسمالية) فى حسم الصراع والسيطرة على السلطة السياسية وإدارة دفة الحكم والدولة بما يتناسب ومصالحها ويحقق طموحاتها واما ان تعجز أحدهما فى تحقيق ذلك بما يستدعى ظهور قيادة بونابرتية (نسبة الى لويس بونابرت أو ما اطلق عليه فيما بعد بونابرت الثالث) يستند الى قوى اجتماعية مختلفة (غالبا البورجوازية الصغيرة فى الريف والمدينة) فيستولى على جهاز

السلطة السياسية ويدير دفة الحكم فى إطار ما يسمى " اللعبة التوازنية " بمراعاة مصالح هذه الطبقة الرأسمالية وبعض مصالح الطبقة العمالية (١٠٧).

ومن أبرز الامثلة على هذه الحالة نموذج نابليون الثالث فى فرنسا بعد الحرب الاهلية عام ١٨٤٨ ونموذج جمال عبد الناصر فى مصر ١٩٥٢ الخ (١٠٨).

هذا التزاوج بين ضرورات الصراع الاجتماعى وما وصل إليه بعنصر المصادفة الشخصية وما يعنيه تعد من افضل ما قدمته مناهج التحليل الماركسى للأدب السياسى وفى تفسير ظاهرة البطل القومى أو " البطل المخلص " .

وعلىنا هنا أن نتساءل .. أين ظاهرة اهتمام الناس فى مصر بحكاية رأفت الهجان من هذا كله ؟ واين نجد فى التحليل الاجتماعى تفسيراً لشجن الناس فى مصر لضمير أبلة حكمت ؟ .
ذكرنا ان الضمير المصرى مثقل تاريخياً بفكرة البطل " المخلص " سواء كان مصدرها العقائد الدينية او الاساطير الشعبية او الفلكور الشعبى .

وهكذا جاء تلاقى شوق ووجدان ملايين المصريين للبطولة باحداث المسلسل التليفزيونى " رأفت الهجان " وبالشجن المفعم فى مسلسل " ضمير أبلة حكمت " ليعبر بصدق عن مكنون المشاعر المصرية فى فترة من أدق وأصعب فترات التاريخ المصرى الحديث .
ولكن لماذا هذه الفترة التاريخية بالذات ؟

٤ - اسباب تفتش حلم البطولة :

حفلت السنوات التى اعقت هزيمة يونية ١٩٦٧ بالكثير من المتغيرات والمستجدات ويقدر ما كان لتلك المتغيرات الحزينة فى جوهرها من تأثير على ملامح الخريطة السياسية وشكل توزيع القوى الاقليمية فى المنطقة بقدر ما كان لها من تأثير عميق فى وجدان الناس وسلوكهم الفردى والجماعى ، ولعل ما فتحت هذه الهزيمة من تداعيات اقتصادية واجتماعية وثقافية كان اشد غورا من نتائجها السياسية والعسكرية المجردة .

ويمكن أن نشير الى هذه المتغيرات السياسية والاقتصادية والنفسية والتى شكلت ووجهت الضمير الفردى والجماعى ، كما حفرت مجرى عميق فى الوجدان والشعور المصرى على النحو التالى :

أولاً : فعلى عكس حالة الاعتزاز الوطنى والقومى التى شعر بها المصريون ومعظم الشعوب العربية نتيجة انكسار العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ وانكسار رايات لأكبر

امبراطورتين استعماريتين خلال القرون الثلاثة السابقة ومن هنا نشأت أسطورة البطل الحديث التي جسدتها شخصية الضابط الشاب « جمال عبد الناصر » الذي نجح في المنظر الشعبي المصرى والعربى فى الخروج من هجوم امبراطورتين استعماريتين منتصرا وفائزا ، فإن ظل الهزيمة العسكرية القاسية التي عانت منها جيوش مصر وسوريا والاردن عام ١٩٦٧ كان كئيبا ومحزنا خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار حجم وكثافة الحملة الإعلامية والدعائية المصرية التي استمرت منذ بداية ازمة مايو ١٩٦٧ حول حجم القدرات العسكرية المصرية وتفوقها وما صاحبها من طرح امنيات عريضة بشأن سحق اسرائيل وقرب تحرير فلسطين . وهكذا فبقدر ما استنفرت الهزيمة فى المصريين والعرب روح التحدى والصمود لمواجهة الهزيمة وتناجىها بقدر ما تكسرت اسطورة البطل القومى التي جسدتها قيادة " عبد الناصر " طوال السنوات العشرة الممتدة من عام ١٩٥٧ وحتى عام ١٩٦٧ .

وبوفاة " ناصر " انشخ فى الجدار الشعبى والكيان النفسى للمصريين آخر ما بقى من رموز وابطال عظام امتد بهم التاريخ المصرى الحديث منذ احمد عرابى ومصطفى كامل وسعد زغلول ومصطفى النحاس حتى جمال عبد الناصر .

ثانيا : وبرغم ان سنوات الانتظار والترقب (٦٧ - ١٩٧٣) كان يمكن أن تعيد حلم البطولة وصورة البطل الاسطورى فى صيغة شبه جماعية تجسدت فى الاداء البطولى للمؤسسة العسكرية المصرية اثناء حرب الاستنزاف ثم فى حرب اكتوبر ، وبعض رموزها (الفريق سعد الشاذلى وحسن ابو سعده واللواء احمد بنوى .. الخ) فإن الادارة السياسية للجهد العسكرى ثم النتائج السياسية الاجمالية للحرب كانت أقل كثيرا مما كان متوقعا واسفرت فى المحصلة النهائية عن إجهاض حلم البطولة الاسطورى ، ولم يفلح جبروت الآلة الاعلامية المصرية وضجيجها وصخبها العالى فى إظهار التراجع السياسى لمركز مصر الاقليمى بعد عام ١٩٧٧ على أنه بمثابة انتصار سياسى وبراعة استراتيجية كما لم تفلح هذه الآلة الدعائية الضخمة بكل خبراتها من تحويل السادات من مجرد رئيس للدولة الى مركز لزعامة الامة .

ثالثا : وزاد الامر سوء أن حلاوة الانتصار العسكرى المحدود فى معارك اكتوبر ١٩٧٣ قد طغت عليها مرارة الازمة الاقتصادية وموجات التضخم وارتفاع الاسعار غير الشهود فى تاريخ البلاد الحديث الذى اخذ فى التصاعد مع تباشير عام ١٩٧٥ وانتهاج الدولة لما سمي " سياسة الانفتاح الاقتصادى " مما أخل بالتوازنات الاجتماعية الهشة التي أقامها وحافظ عليها لفترة طويلة نسبياً النظام الناصرى وهو ما انعكس بالتبعية فى حدوث اختلال فى التوازنات النفسية والسلوكية لفئات اجتماعية محدودة الدخل تمثل الشريحة العظمى فى

النسيج الوطنى العام ، وهو ما اسفر فى النهاية عن انفجار الشارع الواسع يومى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ بصورة غير معهوده فى تاريخ البلاد ووضع علامات استفهام عديدة حول مستقبل النظام الاجتماعى والسياسى فى مصر .

رابعا : ووسط هذه التغيرات الداخلية ، التى أخذت تجرى بسرعة غير مسبوقة كان هناك تغيرات اقليمية على درجة عالية من الاهمية ، فقد تفجرت على ضفاف نهر الدم المصرى والسورى فى معارك اكتوبر ١٩٧٢ ، انهار من التدفقات المالية للاقطار العربية النفطية خلال عامين فحسب (٧٣ - ١٩٧٥) لأكثر من سبعة أضعاف ، فتحركت كتل بشرية مصرية فى معظمها للبحث عن الرزق فى تلك الاقطار فى وقت تزامن فيه ذلك مع تدهور مركز مصر السياسى بعد إقدام السادات على زيارة القدس المحتلة فى نوفمبر ١٩٧٧ مما عرض مئات الآلاف من المصريين فى الغربة الى الانكشاف السياسى والمضايقات والاستفزازات المتنوعة فى بعض هذه الاقطار دون قدرة من الدولة المصرية على حماية مواطنيها فى الخارج فحفر بذلك مجرى عميق من الامتهان الشخصى والوطنى لدى الكثيرين .

خامسا : وفى الوقت الذى كثر فيه الحديث حول السلام وإعلان السادات بأن حرب اكتوبر هى آخر الحروب شهدت المنطقة العربية أكثر الاعتداءات العسكرية الاسرائيلية وحشية على لبنان وجنوبه والعراق ومفاعله الذرى وسوريا ومواقع صواريخها وتونس وقصف مقر منظمة التحرير فيها هذا علاوة على عشرات العمليات السرية لفرق اغتيالات مدربة لتصفية علماء عرب وقادة فلسطينيون وخبراء أجانب تعاونوا مع بعض الدول العربية فى تطوير صناعاتها العسكرية .

مسلسل طويل من توحش آلة الحرب العدوانية الاسرائيلية وزاد الامر مهانه ما جرى من الولايات المتحدة حين أقدمت طائراتها الحربية فى اكتوبر ١٩٨٥ على اختطاف طائرة مدنية مصرية فى الاجواء الدولية واجبرتها على الهبوط فى أحد المطارات الايطالية للقبض على بعض من فيها .

وبرغم أن الإحساس بالمهانه الوطنية قد فجر مظاهرات عارمة فى الجامعات المصرية فان عمق الجرح كان قد رسب فى الوجدان المصرى مشاعر من العجز والغضب وخلق حالة من الأمنيات الهائمة والحائرة للبحث عن بطل وطنى وقومى يحفظ للوطن عزته ويصون للشعب المصرى كرامته .

سادسا : وصاحب حالة السيولة الاجتماعية فى البلاد بفعل موجات الهجرة والتدفقات المالية للمصريين العاملين بالخارج فوضى اقتصادية ومالية هائلة فتحت أبواب جحيم الفساد

على مصراعية ، فأصبح لمفردات الفساد وضبط حالات الإنحراف بين كبار رجال المال والاعمال وكبار رجال الحكم والادارة وأقربائهم مكانا يوميا فى أحاديث الناس فى المقاهى والمنازل وانتشرت منها إلى قمة ورأس الدولة فاصاب الناس " بأزمة ثقة " اخذت دواثرها فى الاتساع لترسم معالم قطيعة كاملة مع نظام الحكم وكل القيم الايجابية المتوارثة والمتعارف عليها فى المجتمع المصرى .

وزاد الأمر سوءا فضائح محاكمة انحراف بعض القيادات المصرفية والبنكية عام ١٩٨٢ ثم كارثة انهيار شركات توظيف الاموال بقدر ما كشفت عن عمق الازمة الاخلاقية فى المجتمع بالقدر نفسه والتي أهدرت مئات الملايين من الدولارات كان يمكن أن تساهم فى بناء الاقتصاد المصرى متحررا من قبضة مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد والبنك الدولى) وبعيدا عن الازلال الأمريكى السنوى عند اعتماد ميزانية المعونات والقروض الأمريكية لدول العالم المختلفة .

سابعاً : وساهمت وسائل الإعلام المصرية ، وخاصة جهاز التليفزيون الذى بات مهيمنا على عقل ووجدان وسلوك ملايين المصريين من جميع الاعمار فى زرع اسوأ نماذج للقيم المستمدة من النموذج الحياتى الأمريكى المتسم بالتحلل الاخلاقى (مسلسلات فلكون كرسى ، نوتس لاندنج ، عائلة كولبى ، دالاس ، الجرىء والجميلة) والمستند الى مفهوم فلسفى نفى ومصلحى يعلى من شأن القوة والمال بصرف النظر عن وسائل استحواذهما واخلاقية استخدامهما ، فانتشرت بين الشباب خاصة نفس منظومة القيم ونزع سلوكهم الى العنف والقسوة فازدادت جرائم بين الشباب المصرى لم تكن موجودة من قبل وتفاعل كل ذلك مع مناخ ثقافى " باروكى " وهجين وفى ظل غياب لمشروع وهدف قومى للمجتمع ككل .

وقد عكس الالتفاف الجماهيرى الواسع - فى لحظة نادرة وصافية - حول بعض الاعمال الدرامية الوطنية بالتليفزيون المصرى (رأفت الهجان - دموع فى عيون وقحه - ليالى الحلمية - ضمير ابلة حكمت - فى المشمش - أبو العلا البشرى) مدى شوق المصريين الدفين لكل ما من شأنه استنهاض روح الكبرياء القومى والوطنى وعبر بوضوح عن مدى غثاثة ما يعرضه التليفزيون المصرى يوميا وعلى مدار سنوات طويلة .

ثامناً : وبرغم أن رياح السبعينات السياسية فى مصر كانت آتية فى معظمها من اتجاه الغرب مستلهمه نمودجة فى الحياة، ومبشرة بقيمة الديمقراطية فى الممارسة ومدعية بقرب انتهاء العصر الشمولى فى مصر وانتهاج التعددية السياسية والثقافية فإن النتيجة فى الواقع العملى كانت على عكس ذلك تماما . فمقابل التخلّى عن دور الدولة فى حفظ التوازن الاقتصادى والاجتماعى والاعتماد المتزايد على آليات السوق (العرض والطلب) فى

تخصيص وتوجيه الموارد كانت قبضة الدولة تزداد عنفا على المعارضين وتتوحش آلة القمع البوليسى بصورة غير مسبقة فى تاريخ مصر الحديث .

ومقابل تراخى أجهزة الدولة عن تحصيل حق المجتمع من أصحاب الملايين الجدد والقدامى (الضرائب) وانتشار ظاهرة التهرب الضريبى وزيادة تحميل الفقراء بأعباء السياسات الاقتصادية الجديدة كانت المنابر الثقافية والفكرية الوليدة تغلق واحدة بعد الأخرى (الكاتب - الطليعة - الدعوة - الأمالى - صوت العرب ... الخ) فلم يعد النظام قادرا على تحمل نغمات المعارضة المتزايدة هنا أو هناك فمابالنا بأصوات الرفض وصراخ المتضررين من ازيمات الاسكان والمواصلات وارتفاع الاسعار .

وباختصار فأن " شيزوفرانيا النظام " مابين محاولة انتهاج النهج الليبرالى فى مجال الاقتصاد والنهج الاستبدادى والشمولى فى مجال السياسة كانت تغلق أى أمل حقيقى أمام الملايين والقوى الشبابية الجديدة فى اجراء تغيير سلمى ديمقراطى فى قمة أجهزة الدولة التشريعية والتنفيذية مما أضاف الى اليأس حالة من اللامبالاه وانتظار ان يأتى الخلاص فجأة على يد بطل تنفع به الظروف الى مقدمة الصفوف .

تاسعا : وكان من نتائج هزيمة يونية ١٩٦٧ أن اتسعت دائرة المتبنين للتفسير الغيبى للهزيمة ، فاذا كان النظام الناصرى من وجهه نظر هؤلاء نظاما شيوعيا أو أقرب الى الشيوعية فان الهزيمة تكون ضرورة آلهيه وناموسا طبيعيا وبهذا تهبأ المناخ الفكرى والثقافى لكى تتمدد الجماعات السياسية الدينية (الاسلامية) فى ظل دعم مباشر هذه المرة من أجهزة الدولة منذ عام ١٩٧١ فى اطار سياسة جديدة اتبعتها الرئيس الجديد (أنور السادات) لضرب نفوذ التيارات الناصرية والماركسية فى الجامعات والتجمعات الجماهيرية المختلفة .

بيد ان تصاعد موجات المد الدينى (فكريا وسياسيا) وانتشار أفكارها بتأثير متزايد من التدفقات المالية من الخليج والجزيرة مرة ثم زخم انتصار الثورة الايرانية ذات الطبيعة الدينية مرة أخرى كان يدفع بفكرة البطل " المخلص " الى الظهور والانتشار متخذة هذه المرة ردا على دينيا يمتثل فى فكرة " المهدي المنتظر " التى تجد أساسها فى المتواتر والمنقول من العقيدة الاسلامية فتتجلى شخصيات مثل شكرى مصطفى أو عبد السلام فرج أو عمر عبد الرحمن أو عبود الزمر ... الخ وهى فى مجملها تؤكد عمق الازمة الوجدانية المصرية التى تلح على الافراد والجماعات بالحاجة الى بطل بصرف النظر عن المسوغ الفكرى أو العقائدى لهذه البطولة .

عاشرا : والأخطر من كل هذا ، أن مكثفات الفساد الاجتماعى وانهيار الهدف القومى

العام والمشروع الوطنى المصرى قد استقرت على ضفاف النظام التعليمى المصرى فاوغلت
سكين الفساد فى صدر جيل وراء جيل .

والمؤشرات كثيرة والظواهر مفرزة والنتائج على مستقبل الوطن تع كارثة . فزحف قيمة
المال مقابل التعليم المناسب (القطاع الخاص والمدارس الاجنبية والاستثمارية) صار بفعل
التكرار والالاحاح عليه منذ مطلع الانفتاح الاقتصادى وكأنه حقيقة مسلمة وبديهية لا ينبغى
مناقشتها ناهيك عن مراجعتها .

وانهيار النظام التعليمى الحكومى قد أصبح هدفا ثابتا لفئات اجتماعية عديدة تتكسب
ملايين الجنيهات من وراء هذا الانهيار (الدروس الخصوصية الكتب الخارجية .. الخ)
وتشكلت مافيات شديدة القوى والتأثير على عملية صناعة القرار فى وزارة التعليم دخلت فى
حروب شرسة من أجل ترسيخ وجودها والدفاع عن مصالحها بصرف النظر عن مصالح
الوطن واجياله .

واستثمر تلك الحالة كل من يمتلك مخططا لتدمير مستقبل هذا الوطن وبوره الاقليمى
فاستهدفت عصابات المخدرات هذه الشريحة العمرية ونجحت فى نشر تعاطى المخدرات
بأنواعها المختلفة بين عشرات الآلاف من طلاب المدارس والجامعات المصرية .

كما تاه فى زحمة الحرمان من أى أمل فى مستقبل مناسب (وظيفة -زواج - سكن .. الخ)
عشرات الآلاف من المراهقين وصغار السن فى صالات الديسكو وأندية اللهو المختلفة . فقد
باتت اللذة الحسية الآنية هى البديل المقبول لمستقبل غير مضمون .

وعلى الجانب الآخر نشطت الجماعات الدينية السلفية بمختلف تياراتها ومذاهبها وفصائلها
وتنظيماتها مستهدفة اختراق النظام التعليمى برمته والسيطرة على عقول النشء والشباب
وتوجيهها لصالح أهدافها فى بناء دولة دينية .

وكان من الممكن فهم مشروعية ومبررات هذا المسعى الدينى السياسى ولكن مالم يكن
مفهوما ان يكون ثمن هذا المسعى هو الذاكرة الوطنية والقومية لاجيال من الشباب والنشء فقد
كان المعبر والجسر الذى تصورته هذه الجماعات الدينية السياسية للوصول لاهدافها هو
اهالة التراب على تاريخ مصر وانجازاتها التاريخية القريب منها والبعيد ولم يسلم حتى رموز
الحضارة الفرعونية وانجازاتها المعمارية !!

وهكذا اختلط كل شىء فى أذهان الأجيال الجديدة ما بين جهاز إعلامى ينشر العرى
ويمارس النفاق الفج لكل صاحب سلطة الى ظروف حياتية تدفع إلى المجون والمخدرات إلى
جماعات دينية تقدم نفسها كبديل لكل هذا فى نفس الوقت الذى لا تتورع فيه عن ممارسة أسوأ

أنواع التجهيل التاريخي وطمس الهوية والذاكرة الوطنية للنشء والشباب .

حادى عشر : وأخيرا .. لم يبق من الحصون الأخلاقية فى المجتمع سوى القلاع العلاجية والطبية ، وبرغم الإقرار بسوء حالة التجهيزات الطبية والعلاجية فى مصر منذ فترة بعيدة خاصة بعد عام ١٩٦٧ إلا ان الجديد فى الامر ان تحول هذا النوع من الخدمات الانسانية الى مجال التوظيفات الاستثمارية قد جرف فى طوفان الربح المنتظر كل المسلمات والاعراف والتقاليد التى حافظت عليها هذه المهنة الإنسانية طوال التاريخ البشرى وكان من المفهوم ان يكون الربح والكسب هو هدف الرأسمالين الجدد الذين اختاروا هذا المجال لنشاطهم الاستثمارى اما ان يتحول هذا الهدف وذلك السلوك الى القطاع الحكومى وأن تتحول الخدمات الطبية والعلاجية للفقراء من المرضى الى وسيلة من وسائل تعظيم الموارد المالية للدولة فهذا ما اصاب الملايين بالاحباط ، ودفع الكثيرين منهم الى تمنى الموت حماية من المرض ووقاية من فضيحة النفس والاهل .

واذا اضفنا الى كل ذلك ما وصل اليه حال النظافة بالاحياء الشعبية من تردى وتدهور مستوى الخدمات الوقائية بها والتى يقطنها ما يزيد عن ٨٠ ٪ من سكان البلاد امكنتان نحدد بدقة الحالة النفسية والعصبية التى وصل اليها المصريين والتى تضيف لحالة الاحباط واليأس حلم هائم بالخلاص ولكن كيف ؟ وبمن ؟

وسط كل هذه المتغيرات السلبية ، ومن بين هذا المناخ المحبط ، جاء مسلسل " رأفت الهجان " و" ضمير ابلة حكمت " ليعزفا على أوتار حساسة فى الضمير الفردى والجماعى المصرى .

فها هى إحدى البطولات التى طواها النسيان وتراكم عليها من غبار معاهدة الصلح مع اسرائيل ونغمة السلام الدائم معها منذ عام ١٩٧٧ فى وقت كان حصاد رياح الصلح مهانه قومية فى طول الخريطة الجغرافية العربية وعرضها .

وها هى " أبلة حكمت " تتصدى ببطولة منقطعة النظير ويمثاليه تفوق التصور لفساد نظام تعليمى واجتماعى كامل ، كان بقدر ما هو فاسد بقدر ما ساهم فى افساد عقل جيل وراء جيل .

وها هى شخوص " ليالى الحلمية " تعيد لهذا الشعب ذاكرته الجماعية وبعض من رصيد كبريائه الذى بناه أجيال من الشباب والرجال الذين سطوروا بالدم ملاحم الكفاح ضد الاستعمار البريطانى قبل عام ١٩٥٢ ومحاولات بناء مصر الحديثة بعدها .

اذن ... وبرغم كل تلك الجهود التى بذلت من جانب أطراف معادية منذ عام ١٩٧٤ لطمس

الذاكرة الجماعية للشعب المصرى ، ومحو سجل انجازاته البارزة خلال العقدين الماضيين على الانفتاح والصلح فإن لحظة صدق عبر عنها الالتفاف الواسع للجماهير المصرية حول هذه الاعمال الدرامية فى التليفزيون المصرى قد أسفرت بوضوح عن مخزون الغضب الكامن لشعب مجروح فى كبريائه الوطنى والقومى .

فكيف ينظر علم النفس الاجتماعى لهذه الظاهرة ؟

وكيف يتعامل علم الاجتماع السياسى مع هذه التيارات الوجدانية لتوظيفها لصالح سلوك سياسى ايجابى وبناء ؟

على المستوى الفردى يفسر علم النفس حالة " توحد " المشاهد أو الفرد بنموذج للبطولة بأنه محاولة من جانب الانسان الذى يعانى من الإحباط والعجز لاحداث توازن نفسى داخله يعوض به إحساسه القائم بالعجز عن مواجهة التحديات التى يواجهها فى حياته اليومية.

هذه الثنائية النفسية (العجز والتوحد) بقدر ما تحافظ على درجة من التوازن النفسى و العصبى لدى هؤلاء الافراد ، بقدر ما تمثل طاقة مختزنة للفعل الانسانى تبحث عن نماذج للتحقق ومجال الوجود .

ويستطيع المحلل والمراقب غير المتخصص أن يلاحظ ذلك السلوك الفردى والجماعى فى كثير من مفردات حياتنا اليومية ، فظاهرة التعصب الكروى والاندفاع المبالغ فيه لدى كثير من المشجعين لهذا الفريق أو ذاك ، وأن كانت تشكل أحد مظاهر الانتماء لجماعة حتى وأن بدت متدنية فى الوعى محدودة العطاء المجتمعى فهى تعبر من زاوية أخرى عن شحنه مشاعر مخزونه لا تجد فى الوعى المتاح لهذا الفرد ما يدفعها أو يوجهها فى مسارها المفيد والايجابى .

وعندما يغيب نور العقل الذاتى للفرد ويغيب نور الوعى الذى تقدمه مؤسسات الدولة والمجتمع كالمدرسة وأجهزة الاعلام المختلفة (وبخاصة جهاز التليفزيون) فى مواجهة هذه السلوكيات واشكال الانتماء المعكوسة ، يظل حلم الناس بالبطولة نقيضا لعجزهم واحباطاتهم هائم فى سماء الافراد بين اليقظة والنام .

وبرغم ما قد يبدو على الافراد فى مصر من انفضاض عن الحياة السياسية والحزبية منذ سنوات بعيدة ، فإن ذلك لا ينفى ولا يعنى غياب التعاطى الشعبى لأحداث السياسة وهموم الوطن ، فمازالت احاديث المقاهى قائمة ، ومازال اهتمام الناس بما تتداوله الاذاعات المحلية والاجنبية موجودا ، ومازال شوق المصريين لزعامة كلية القدرة والحضور يلح بين لحظة وأخرى

كلما ألم بالوطن مصيبة أو تعرض المصريون للامتحان (حادث خطف الطائرات الأمريكية لطائرة مدنية مصرية مثلا) .

إذن ... لماذا ينفذ الناس عن المعتزك السلساسى فى مصر لىشاركوا فى خلق البطل القومى المنتظر ؟

الحقيقة ان تاريخ المصريين الحديث يقدم إجابة معقولة لهذه الظاهرة المحيرة فعلى عكس كثير من المجتمعات الأوربية ، التى جاء فيها ظهور البطل القومى تتويجا لثورات ونضالات شعبية طويلة نسبيا كانت ظاهرة البطولة فى مصر هى المحرك فى الكثير من الوقائع الكبرى لغضب شعبى اتخذ أبعاد الثورة واحتضن فى كرم نماذج البطولة فيه .

فسعد زغلول ورفاقه على سبيل المثال - بقدر ما كانوا محصلة جهد وكفاح ممتد منذ احتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ وحالة التعبئة التى حمل لواءها مصطفى كامل ومحمد فريد وحزبهما الوطنى ، فإن تقدم سعد زغلول ورفاقه فى لحظة سكون وترقب تاريخى فى مصر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى ، الى دار المنوب السامى البريطانى لطلب استقلال مصر كان كفيلا بان يفجر لدى المصريين مشاعر مشحونة ومطالب للاستقلال مكبوتة وروح للتحدى مخزونة منتظرة للحظة التحدى والمواجهة .

وبرغم ان سعد زغلول لم يكن قبل نوفمبر ١٩١٨ سوى واحد من افراد الطبقة الارستقراطية المصرية ووزيرا للمعارف فى عهد وتحت هيمنة الاحتلال فانه قد اصبح بعد هذا التاريخ قائد للطبقات المصرية بمجموعها ورمزا لكفاحها من اجل الاستقلال .

ويتكرر نفس المثال تقريبا فى حالة الضابط الشاب (جمال عبد الناصر) الذى ظلت مشاعر المصريين ازاءه مضطربة بل وحتى كارله منذ ظهوره على المسرح السياسى فى مصر عام ١٩٥٢ حتى خطبته الشهيرة على منبر الأزهر أثناء العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ فمنذ تلك اللحظة الذى ابدى فيها قدرا عاليا من الجسارة باعلان تحدىه لأكبر امبراطوريتين استعماريتين ، تحول الضابط الشاب لدى بسطاء المصريين إلى رمز للبطولة وتحلقت من حوله المشاعر والتفت حول قيادته أمانى المصريين وتعززت مكانته بانتصاره فى تحدى ١٩٥٦ ثم فى قيادته لاول تجربة عملية حديثة للوحدة العربية بعدها بعامين فحسب (الوحدة المصرية السورية ١٩٥٨) .

وقد نجح " عبد الناصر " لسنوات طويلة فى توجيه هذه المشاعر المعززة بنجاح معقول على الصعيدين السياسى والاقتصادى المصرى ووسط صياغة إعلامية ودعائية ذكية لخدمة أهدافه السياسية وتعزيزا لمكانته التاريخية بين العرب ودول العالم الثالث .

وبرغم ما بدا خلال هذه الفترة الناصرية من حجم مشاركة سياسية واسعة للمواطنين فى تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى (٦ مليون عضو) فان الواقع يؤكد أن المصريين كانوا قد تركوا " للبطل " أن يحقق لهم ويلبى مطالبهم دون أن يدفعوا ثمنا كبيرا لمكاسبهم .

هكذا يقدم التاريخ المصرى القديم والحديث إجابة مناسبة لتساؤلنا السابق .. لماذا ينفذ الناس عن المعتزك السياسى والحزبى فى مصر الآن ؟

فالمصريون قد اعتادوا على الالتفاف حول البطل .. ولم يعتادوا ان يأتوا به من أتون معاركهم .. لقد اعتادوا ان يسيروا خلف الرمز التاريخى لتضالهم لا ان يصنعوا من تضالاتهم رمزهم للبطله .

صحيح ان البطل القومى هو فى النهاية محصله لمخاض وكفاح طويل ولكنه يظل كفاح يحدد الملامح العامة للبطل المطلوب دون ان يحدد تاريخ بزوغه واشكال وتفاصيل بطولته .

ومع تزايد الضغط المعيشى والاستبدادى الذى تمارسه اجهزة الحكم الراهنه وغياب أى بارقه امل لاصلاح دستورى وتغيير سياسى سلمى ، ينفتح مجالا واسعا للعنف الشعبى المضاد الذى قد يتخذ أشكال من الارهاب الفردى فى مواجهة الارهاب المنظم الذى تمارسه اجهزة الدولة والامن ، ليتحول المجتمع الى عصابات منظمة فى مواجهة عصابة اكبر تغطى وجودها باسم القانون والنظام والدولة وإن كان ذلك كله لا يخفى الحقيقة المجردة باعتبارها عصابة اخرى .

ومن ناحية اخرى يمكن للمرء أن يتوقف لتفسير ذلك الاستقبال المتلف للمشاهد العربى عموما لعمل مثل " رأفت الهجان " وترحيبهم به باعتباره تعبيريا شعوريا عاما عن الحاجة الى رموز للبطله تخرج العرب من إحساس بالمهانه يتعاظم وشعور بالانكسار يتزايد ورغبة للخلاص تلح باصرار .

أذن .. نحن الان ازاء حلم شعب كامل بالبطله ، يدرك فى العقل الباطن أن البطل الذى يبرز نجمه فى مصر سيمتد بظله حتى حدود فارس شرقا وسواحل موريتانيا والمغرب غربا، فهذا هو قانون عبقرية المكان المصرى وهذا هو قدر شعبها .



الفصل الرابع

مستقبل التغيير في مصر

- ١ - التغيير .. وقفة عند المفهوم .
- ٢ - القاعدة الاجتماعية للتغيير .
- ٣ - السيناريوهات المحتملة للتغيير .

منذ فترة ليست بالقصيرة ، ومصر تعاني من أزمة مركبة تتداخل فيها خطوط ما هو محلي بما هو دولي واقليمي ، لتنسج معا قيودا تزداد مع الزمن إحكاما على حركة البشر من ناحية وحرية صناع القرارات من ناحية اخرى .

والحاصل إنه بزيادة وطأة الأزمة ، وتكثف مشاعر الاحباط ، اتسعت دائرة المنادين بإجراء « تغيير » يكون بمثابة مخرج من الأزمة أو ينقل الاحساس لدى قطاعات من المواطنين بأن ثمة أمل فى الخروج منها .

والحقيقة أنه بقدر ما اتسمت الازمة المصرية بالعمق والشمول ، بقدر ما تعالت الأصوات المنادية « بالتغيير » لتجرف فى عنفوانها وضجيجها العالى ، أولئك المعادين أصلا لأجراء تغيير والمستفيدين فعلا من إبقاء أوضاع الأزمة ذاتها الحزب الوطنى ومؤسسات الحكم .

وهكذا صار العزف على نغمة « التغيير » سمة الحكم فى مصر منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ وحتى يومنا .

بيد أن سنوات الاحتقان السياسى والاجتماعى التى أعقبت حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ والتى شهدت ذروتها بحادث المنصفه الميلودرامى فى السادس من أكتوبر عام ١٩٨١ والذى راح ضحيته الرئيس السابق أنور السادات ، قد نفخت الروح من جديد فى شعار « التغيير » واختلط هذه المرة بتحركات كتله سياسية واجتماعية (الجماعات الدينية) معبته بأفكار انقلابية ومسلحة بروح الاستشهاد فتحركت الخريطة السياسية المصرية فى اتجاهات جديدة لم تكن فى حساب احد وطرحت بالتالى على الفكر السياسى والاستراتيجى المصرى معضلات جديدة وجدول اعمال للجدل السياسى والاجتماعى جديد كل الجدة .

فما التصورات المطروحة للتغيير فى مصر ؟ وما القاعدة الاجتماعية المطالبة بالتغيير والساعية لحيوته ؟ وما السيناريوهات المحتملة للتغيير فى مصر وأفق حيوته ؟ هذه عينه من تساؤلات كبرى ينبغى أن تحظى بالاهتمام والتحليل من جانب الفكر السياسى المصرى فى المرحلة الراهنة ، حتى لا تفاجئنا أحداث ووقائع المستقبل بما يشبه الطوفان.

١- التغيير .. وقفه عند المفهوم :

برغم تعدد ألوان الطيف فى الخريطة السياسية المصرية ، وبقدر تنوع الرؤى والاجتهادات والاطروحات الخاصة بالتغيير وضرورته ، فإن هناك حد أدنى متفق عليه بين التيارات السياسية والحزبية فى الساحة المصرية .

ففى اقصى اليمين هناك من يطرح قضية « التغيير الدستورى » أى بمعنى إجراء تغيير فى البنية القانونية والدستورية بحيث تسمح بأحداث توازن بين السلطات الثلاث فى الدولة والمجتمع ويأتى فى طليعة هؤلاء حزب الوفد وبعض الاحزاب الصغيرة .

وفى أقصى اليسار هناك من يطرح أهمية تغيير السياسات الراهنة والتوجهات الاجتماعية للنظام والحكم والتخلى عن مجمل السياسات التى اتبعت منذ عام ١٩٧٤ أى التخلى عن سياسات الانفتاح الاقتصادى وآليات السوق فى إعادة تخصيص الموارد والامكانيات فى المجتمع .

ونجد فى اروقة الحكم ودهاليزه من يطرح أهمية تغيير الاشخاص المناط اليهم إدارة شئون المجتمع والدولة كل فترة زمنية لاتاحة الفرصة لافكار جديدة ودماء جديدة فى السريان فى شرايين اصابها الجمود وأعيائها التصلب.

وهكذا فان الجميع يكاد يجمع على استحالة استمرار الوضع الراهن وضرورة الحركة حتى لو كانت حركة من الثبات (بعض جماعات الحزب الحاكم واجهزة مؤثرة) .

بيد أن اجراء تحليل لتوجهات الاحزاب السياسية المختلفة على الساحة المصرية سيكون مفيدا فى رسم صورة للتفاعلات السياسية فى المستقبل واحتمالاته .

فقد ذكرنا توا أن هناك حد أدنى متفق عليه بين أحزاب المعارضة المصرية بالنسبة لمطالب التغيير أو الاصلاح الدستورى ، ومن ابرز هذه النقاط :

أ - أن تجرى عملية انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام السرى المباشر ومن بين أكثر من مرشح أى التخلى عمليا عن طريقة التعيين المتبادل بين أعضاء مجلس الشعب من الحزب الحاكم وبين رئيس الجمهورية .

ب - وضع ضمانات قانونية بشأن نزاهة العملية الانتخابية وتنقية جداول الناخبين مما يعتريها حاليا من اخطاء مقصودة .

ج - إعادة التوازن بين سلطات الدولة الثلاث (التنفيذية - التشريعية والقضائية) بما يقلص من ثقل وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين الأخرتين ، فأما اتباع النظام البرلمانى (على الطراز الانجليزى) او اتباع النظام الرئاسى على الطراز الأمريكى .

د - إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وفى مقدمتها قانون الطوارئ وقوانين التجمهر والتظاهر والاضراب والمطبوعات واللوائح المقيدة للحركة الطلابية وغيرها من الأنشطة والتجمعات الجماهيرية والحزبية .

هـ - إباحة حرية تكوين الاحزاب السياسية واصدار الصحف دون الرجوع إلى مجلس الشورى وتعديل قانون الاحزاب (رقم ١١٤ لسنة ١٩٨٣) فى هذا الشأن .

بعد تلك الحدود يفترق الجميع حول مضمون التغييرات المطلوبة سياسيا واقتصاديا ، فاذا كان الجميع يكاد يتفق على أن هناك تدهورا فى مركز مصر الاقليمى والدولى فأنهم يختلفون بعد ذلك على كيفية تصحيح هذا الوضع فبينما يرفض حزب التجمع (ومعه بقية المجموعات اليسارية) وحزب العمل (ومعه بقية الجماعات الدينية) ارتقاء مصر فى احضان الولايات المتحدة وارتهان سياساتها وقراراتها بالمطالب الامريكية والغربية ومؤسسات التمويل الدولية التى تسيطر عليها الولايات المتحدة ايضا؛ فإن حزب الوفد ومعه بعض المجموعات اليمينية (جمعيات رجال الاعمال واتحادات الغرف التجارية والصناعية) لا يرى غضاضة من إقامة هذه العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة مع بعض التحفظات على تنفيذ كل ما تطلبه وتقرره واشنطن اقليميا او داخليا فى مصر .

وفى حين تنتقد المجموعة الاولى ابتعاد مصر وتراجعها فى محيطها العربى الحيوى ، فان حزب الوفد والمجموعات اليمينية ترفعا وتؤيدان شعار « مصر اولاء » وكأن اولويات المصالح الوطنية القطرية لمصر تتعارض مع دور فعال ومؤثر على المستوى العربى والاقليمى .

أما اقتصاديا ، فبرغم صراخ جميع قوى المعارضة السياسية من ارتفاع الاسعار وتدهور مستوى معيشة الأغلبية الكاسحة فى المجتمع وسوء الادارة - الاقتصادية والمالية فإن المعارضة قد انقسمت بدورها فى تفسيرها لاسباب الازمة ووسائل علاجها إلى ثلاث تيارات متناحرة ومتناقضة :

التيار الأول:

ويمثله حزب التجمع وجماعات اليسار الاخرى حيث ترفض السياسات الاقتصادية الجارية تنفيذها منذ عام ١٩٧٤ (الانفتاح الاقتصادى) وكذلك اتجاه الحكومة نحو بيع وحدات القطاع العام (الخصخصة) كما ترفض اتباع الدولة لروشتة مؤسسات التمويل الدولية وخاصة صندوق النقد الدولى لما يسمى بالاصلاح الاقتصادى مثل برنامج التعديل الهيكلى وبرامج التثبيت .. الخ وتطالب بالمقابل بالتخطيط القومى للاقتصاد المصرى ودعم الدولة لأسعار السلع الاساسية وبمركز مؤثر للدولة فى النشاط الاقتصادى .

التيار الثانى:

ويبرز فى طليعته حزب الوفد وكتله هامة من جماعات المصالح ورجال الاعمال واتحاد الغرف التجارية .. الخ ، ويطالب بسرعة إجراء التعديلات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى

واتباع برامج بيع القطاع العام الى الافراد والمؤسسات الخاصة - دون تحفظ كبير على المؤسسات الاجنبية - وهى ما تسمى برامج الخصخصة .

التيار الثالث:

ويمثله حزب العمل والجماعات الدينية المتحالفة معه (الاخوان وغيرها) حيث يجمعون على رفض السياسات الاقتصادية المتبعة دون أن يحددوا بديل لها او برنامج اقتصادى مختلف ، وتحفل أدبيات جريدة الحزب (الشعب) فى مجال الطرح الاقتصادى بالكثير من التضارب حيث ترتضى احيانا فى أفكار أكثر اقترابا للاشتراكية بمفهومها للتخطيط وقيادة القطاع العام للتنمية وتذهب احيانا اخرى الى التأكيد على اهمية «الخصخصة» ودور هام للقطاع الخاص.

وهكذا يبدو واضحا أنه برغم اتفاق جميع الفرقاء على الساحة السياسية المصرية بأهمية ضرورة التغيير فإن هناك تناقضا واضحا فى الرؤى واتجاهات مصالح متضاربة وباستثناء برنامج الاصلاح الديمقراطى والحريات العامة التى تكاد تكون محل إتفاق وإجماع جميع قوى وأحزاب المعارضة فى مصر فإن الاختلافات فيما عدا ذلك تكاد تكون كاملة .

٢ - القاعدة الاجتماعية للتغيير :

إذا كان هذا هو المناخ العام الذى يتحرك وسطه وتتفلسف هواه ، الكتل الاجتماعية والسياسية المختلفة فى مصر ، فإن مقتضيات التحليل السياسى تقضى بالتوقف عند رصد القاعدة الاجتماعية للتغيير أو بمعنى آخر الكتل الاجتماعية والسياسية التى تسعى للتغيير وتطالب به بل وبعضها الآن يحمل السلاح من أجل تحقيقه .

وهناك بديهية سياسية وتاريخية تشير إلى أن التغيير الذى يطرأ على بنية مجتمع سواء على الصعيد السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى لابد أن تتولاه قوى وقيادة سياسية منظمة فكيف تسير التفاعلات السياسية فى مصر حاليا ؟ وما هى القوى المرشحة لقيادة هذا التغيير ؟ وعلى أى قاعدة اجتماعية تستند هذه القيادة السياسية ؟.

وبادئ ذى بدء علينا أن نحدد النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسياسات النظام الراهن والمستمره منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن ويمكن تصورها على النحو الآتى : -

أ- فقد كان من نتائج هذه السياسة ارتفاع حزنون التضخم وارتفاع الاسعار لأهم ضروريات الحياة للطبقات والفئات الاجتماعية الأدنى فى السلم الاجتماعى حتى بلغ متوسط التضخم لاسعار المستهلكين ما بين ٨٠٠ ٪ الى ٢٠٠٠ ٪ خلال الثمانية عشرة عاما الاخيرة

(٧٤ - ١٩٩٢) ومن اهم هذه السلع فى سلة الاستهلاك اليومى للمواطنين اسعار الطعام ومستلزمات الوقود والخدمات الصحية والعلاجية ورسوم المواصلات وخدمات الهاتف والبريد ورسوم التمتعة ... الخ.

ب - وبالمقابل فان زيادة محدودة قد طرأت على مستويات المرتبات والاجور للعاملين بالحكومة والقطاع العام (وعددهم يصل إلى ٥ مليون مواطن) بمعدل بلغ ٣١٠ ٪ خلال نفس الفترة . وهكذا ظل التسابق المجنون بين الاسعار والاجور قائما تزداد فيه المسافة بينهما عاما بعد عام لتصيب فى مقتل استقرار الاسر وطموحها فى تحسين مستوى المعيشة .

ج - كما أن التحسن الذى طرأ على ما نسميه « الفئات الريفية » والتى تتكسب من الفوائد المتحصلة من ايداعها فى المصرفية والبنكية خلال الفترة الاولى (٧٤ - ١٩٨٠) قد تآكلت وتعرضت للانهيال لاسباب عديدة بعضها يعود إلى الصراع الضارى بين اجهزة الدولة وشركات توظيف الاموال والتى ادت على أثرها الى انهيار هذه الشركات وانكشاف ضعف مركزها المالى والاقتصادى مما أضر بالآف الاسر المودعة لأموالها فى هذه الشركات أو بسبب تخفيض أسعار الفائدة المصرفية لدى المصارف الحكومية والخاصة بدء من عام ١٩٨٩ من ١٧ ٪ الى اقل من ١٢ ٪ حالياً تنفيذاً وانصياعاً لشروط برنامج « الاصلاح الاقتصادى » الذى يشرف عليه صندوق النقد الدولى فى مصر .

د - كما أدى تدهور المركز الاقتصادى للدول العربية النفطية بعد عام ١٩٨١ بفعل انهيار أسعار النفط وتآكل فوائدها المالية فى البنوك الاوربية والامريكية ثم بسبب نتائج حرب الخليج الاولى والثانية الى تضائل فرص توظيف العمالة المصرية بهذه الاقطار وانخفاض بالتالى حجم تحويلاتهم النقدية ومدفوعاتهم الشهرية الى نويهم فى مصر مما ساهم فى اتساع دائرة الكساد والعوز الاقتصادى لدى فئات ظلت تحظى فى الفترة الاولى بمستوى معيشى مميز خلال فترة الرواج النفطى الاولى ٧٤ - ١٩٨٠ .

هـ - وكان من ضرورات تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى لمصر وفقاً لصندوق النقد الدولى إعادة فك مفاصل الاقتصاد المصرى وبيع الوحدات الانتاجية المملوكة للحكومة (القطاع العام) الى الأفراد - مصريين كانوا أو عرب أو اجانب بون تمييز - وتسريح عشرات الآلاف من العاملين فيها الى مصالح وأنشطة أخرى .

و - وفى نفس الوقت فان معدل البطالة قد بلغ اقصى مستوى له فى تاريخ البلاد حيث بلغ اكثر من ربع القوى العاملة (٢٥ ٪) بعدد تجاوز الـ ٤ مليون مواطن معظمهم من المتعلمين والمؤهلين علمياً ومهنياً .

ز- وفي الريف حدث تصادم بين تيارين من الافكار والمشاعر ، وتولد عنها ذلك التمرد المسلح الذى يتلفح بغطاء دينى ، فبينما كان عشرات الآلاف من أبناء الريف خاصة من الصعيد وجنوب الوادى يزحفون فى جحافل للهجرة والعمل بالاقطار النفطية والخليج بمايصاحب ذلك عادة من زيادة الاستحواذ الاستهلاكى والاحتكاك بمجتمعات اخرى كان ينظر اليها من المصريين بانها أقل تطورا من مصر فان ما شاهدوه وعاشوه كان لابد أن يصطدم بعنف بواقع حرمان تاريخى خدمى وثقافى واقتصادى فى مجتمعاتهم الريفية واهمال متعمد ومقصود من جانب الحكومة المركزية فى العاصمة (القاهرة) وبهذا تغذت ظاهرة التمرد الاجتماعى فى الصعيد وترسخت صلابتها على ارض الصراع السياسى الواسع الذى شهدته البلاد بعد عام ١٩٧٤ وتأسست على خلفية دينية تنظر للجهاد نظرة قدسية وتتصاع للطاعة فى الاستشهاد انصياع الأوائل .

وهكذا تشكلت القاعدة الاجتماعية - السياسية للتغيير فى مصر وأن توزعت توجهات جماعاتها وتنوعت افكار قادتها وتياراتها .

فكيف توزعت وتبلورت تلك الكتل الاجتماعية بين التيارات السياسية المختلفة على ساحة العمل السياسى فى مصر ؟ وما الاوزان المرجحة لكل منها ؟

يمكن رصد الملامح الرئيسية للخريطة السياسية فى مصر على النحو التالى :

(١) هناك بداية الجماعات السياسية الدينية بكافة ألوانها واتجاهاتها وابرزها حاليا ثلاثة « الجماعة الاسلامية » و « الجهاد الاسلامى » وجماعة « الإخوان المسلمين » والى جانبهم يوجد نحو اثنى عشر تنظيما سريا فرعيا (الشوقيون - حزب التحرير - شباب محمد ... الخ) .

وقد نجحت هذه القوى السياسية الدينية ومع تزايد الأحساس بفشل النظام الحاكم فى حل المشكلات التى تواجهها البلاد فى استقطاب قطاعات واسعة من الجماهير لصالح شعاراتها (الاسلام هو الحل - فلنصلح الدنيا بالدين .. الخ) ومنهجها ومفهومها للدولة الدينية الاسلامية .

(٢) هناك إلى جانب الثقل السياسى الدينى السابق الاحزاب الشرعية أو القانونية وابرزها:

- حزب الوفد .

- حزب العمل وبالتحالف مع الإخوان المسلمين .

- حزب التجمع الوطنى التقدمى .

- الحزب العربى الديمقراطى الناصرى .

- احزاب صفرى اخرى (مصر الفتاة - الخضر ... الخ).

وهذه القوى السياسية وأن كان لها برامج ورؤى للإصلاح السياسى والدستورى فان حصار النظام لها ولتحركاتها وعدم رغبتها فى الصدام مع النظام بشكل مكشوف على عكس الجماعات الدينية المسلحة يجعل قدرتها على التغيير محدودة فى نطاق ضيق .

(٣) هناك كذلك احزاب يسارية غير شرعية وابرزها :

- الحزب الشيوعى المصرى .

- حزب الشعب الاشتراكى .

- حزب العمال الموحد .

- جماعات وبؤر حلقية صغيرة .

وهى فى محصلة عملها الجماهيرى تكاد ان تكون قوة « صفرية » فى اللحظة الراهنة برغم تواجد كوائر مؤثرة لها فى بعض المواقع العمالية بينما نجد تأثيرها الاوسع فى المحافل الثقافية والفكرية النخبوية .

(٤) إلى جانب هذه القوى المنظمة هناك كيانات اخرى ذات طبيعة اجتماعية ومهنية اخذت فى ممارسة أدوار ذات طبيعة سياسية متفاوتة التأثير فى الفترة الاخيرة مثل النقابات المهنية (الاطباء - المهندسون - الصحفيون - الخ) والى حد ما بعض النقابات العمالية .

(٥) يبقى أن نشير إلى ذلك الكيان المؤسسى الضخم والذي يمارس دوره بصورة خفية أحيانا وعلنية أحيانا أخرى على ساحة العمل السياسى فى البلاد منذ يولية ١٩٥٢ ونعنى بها المؤسسة العسكرية المصرية واجهزتها الهامة كالمخابرات العامة وأمن الدولة والاستخبارات الحربية. وهاتين المؤسستين تمثلان الروافع الحقيقية لنظام الحكم فى مصر منذ عام ١٩٧٧ وحتى وقتنا الراهن .

٣ - السيناريوهات المحتملة للتغيير :

يستند النظام الحاكم فى مصر على قاعدة اجتماعية أخذة فى التآكل يوما بعد يوم ولا نبالغ اذا قلنا ساعة بعد اخرى واهم هذه القوى الاجتماعية :

- جماعات المصالح المرتبطة بالدوائر الغربية مثل رجال الاعمال والوكلاء التجاريين واعضاء

الغرف التجارية والمشاركة مع الدول الغربية .

- الظل المدنى للنظام العسكرى ويتمثل فى الحزب الوطنى الديمقراطى وهو برغم وجود بعض العناصر المستتيرة داخله الا ان ظروف نشأته وتركيبه القيادية والعناصر المتتقذة فيه وتصارع الشلل المصلحية تجعل من الصعب على هذا « التجمع المصلحى » أن يوفر غطاء مدنيا وسياسيا مناسباً للنظام الحاكم فى فترات الاستقطاب الاجتماعى والسياسى الحاد الذى تشهده البلاد حالياً . ومن ثم فهذا الكيان الحزبى الفضفاض مرشح أكثر من غيره الى التفسخ والتحلل لحظة اندلاع الاضطرابات الثورية المتوقعة .

- واهم ما يركز اليه النظام الراهن وتمثل بالنسبة له « نقطة ارتكاز ارشميدس » هو المؤسسة العسكرية بفرعيها (الجيش والشرطة) والاجهزة الاستخباراتية المرتبطة بهما (المخابرات العامة ومباحث امن الدولة والمخابرات الحربية) . وبرغم المحاولات العديدة من جانب بعض الجماعات الدينية والاصولية (خاصة تنظيم الجهاد والتكفير والهجرة وجماعة الرحال) لاختراق هاتين المؤسستين فمازالت المؤسسة العسكرية المصرية وقياداتها العليا عاقدة لواء الولاء للنظام الحاكم وقادرة فى نفس الوقت على القيام بمهامها فى حماية النظام ومصالحه .

ويستطيع المراقب السياسى ان يرصد الحالة السياسية العامة فى البلاد ودرجة تشابهاها مع الحالة التى شهدتها مصر عشية اغتيال الرئيس السابق ، وما سبقها من احداث سبتمبر والتى اطلق عليها كتاب النظام وصحفية « ثورة سبتمبر التصحيحية الثانية » وذلك من حيث :
- أن جميع القوى السياسية المعارضة الرسمية تقف تقريبا فى خصومه وقطيعه مع النظام الحاكم وسياساته .

- هناك ملامح حرب أهلية أخذت فى التطور والتصاعد تدور رحاها بين النظام وأجهزة قمعه من جهة والجماعات السياسية الدينية من جهة اخرى ولم ينجح النظام فى استقطاب قوى المعارضة الرسمية لصالحه ضد هذه الجماعات برغم اعتراض معظم هذه الاحزاب على تولى هذه الجماعات لمقاليده الحكم فى البلاد وزاد الامر سوءا ما يتبعه النظام من مصادرة لحق هذه الاحزاب الرسمية فى النزول إلى الشارع والعمل الجماهيرى النشط مما يحرم النظام السياسى والمجتمع المدنى ككل فى مصر من استقطاب قطاع واسع من الجمهور (الاجلبية الصامتة) والتى تبدو محايدة فى الصراع المسلح الجارى حالياً بين النظام والجماعات الدينية لصالح بقاء واستمرار المجتمع الديمقراطى المدنى بعيدا عن طرح الدولة الدينية والمفارقة فى الامر أن مشاعر الكثيرين من هذه الكتلة الاجتماعية تتعاطف مع النشاط

المسلح لهذه الجماعات ليس تأييدا لها بقدر ما هي كراهية للنظام وممارساته ورموزه السياسية

ومن هنا تتحدد احتمالات ثلاثة للمستقبل (سيناريوهات) لكل منها نصيب من امكانية التحقق والوجود ، ويعتمد تحقق هذا السيناريو عن ذلك على مجموعة من المتغيرات والتفاعلات المعقدة بين اطراف اللعبة السياسية داخليا واقليميا وبوليا .

ويمكن اجمال هذه الاحتمالات فى ثلاثة :

السيناريو الاول:

أن تنجح الجماعات السياسية الدينية فى تحويل حربها ضد النظام - فى لحظة معينة - الى حرب بين النظام من جهة والجماهير المنتفضة تحت قيادة هذه الجماعات من جهة اخرى (النموذج الايرانى) وهو احتمال قائم وتزداد درجة قوته فى ظل سياسات المجاعة التى يمارسها نظام الحكم الراهن تنفيذاً لتعليمات الولايات المتحدة وهيئات التمويل الدولية (الصندوق والبنك) وكذلك بسبب التضيق المتزايد على الحريات العامة والحقوق المدنية وحق الاحزاب السياسية القانونية فى الحركة الجماهيرية المستقلة.

السيناريو الثانى:

أن يحدث انقلاب من داخل النظام ويتضمن ذلك ثلاثة صور مختلفة :

(١) اما تغيير النظام لسياساته الاجتماعية والاقتصادية وهو امر مستحيل بسبب انحياز النظام والقائمين عليه لمصالح رجال المال والاعمال .

(٢) واما تغيير فى قاعدته الاجتماعية (وهو امر صعب) بفعل الوظيفة الاجتماعية للجماعة الحاكمة .

(٣) أو تغيير تحالفاته الحزبية وهو امر ممكن وتوسيع قاعدة الحكومة من خلال ائتلاف حزبى وهذا الاتجاه يجد تأييده لدى دوائر دولية مؤثرة (كالولايات المتحدة) والتى تراها مخرج مناسب فى مواجهة زحف الجماعات الدينية الاسلامية المسلحة على السلطة فى مصر .

السيناريو الثالث:

أن يفسح النظام الحاكم للاحزاب السياسية القانونية - وبضغط من أطراف دولية مؤثرة - حرية الحركة السياسية الجماهيرية بما يتيح اجراء انتقال . سلمى ودستورى للحكم من المؤسسة العسكرية التى ظلت تحكم البلاد منذ ما يزيد عن أربعين عاما الى نظام مدنى ونعتقد ان أكثر الاحزاب ترشيحا لذلك هو حزب الوفد والعمل بالتحالف مع الاخوان المسلمين .

فاذا كانت هذه هي ملامح واحتمالات المستقبل فما هي الاوزان المرجحة لتحقيق احد هذه الاحتمالات دون الاخرى ؟

نعتقد أن استمرار النظام العسكرى الحاكم فى مصر فى عنادة وإصراره على احتكار السلطة وتضييق دائرة المشاركة فى اتخاذ القرار وحصر النشاط الجماهيرى للأحزاب السياسية القانونية (وعددها اثنى عشر حزبا) ستؤدى لا محالة الى تزايد رصيد تحقق الاحتمال الاول ونجاح الجماعات الدينية السياسية فى الاستيلاء على السلطة السياسية وتحويل مصر الى دولة دينية بكل ما يحمله ذلك من مخاطر دخول البلاد فى نفق مظلم لعقود طويلة قادمة .



هوامش ومراجع

- ١ - على ليلة " دور العمال المصريين فى التنمية العربية " مجلة السياسة الدولية ، العدد (٦١) يوليه ١٩٨٠
- ٢ - وزارة الخارجية المصرية ، إدارة شئون الهجرة ورعاية اللاجئين ، مارس ١٩٨٧ .
- ٣ - لمزيد من التفاصيل حول ذلك راجع للمؤلف "إختراق الأمن الوطنى المصرى .. رؤية سييسولوجية" القاهرة . مركز الحضارة العربية ١٩٩٢ .
- ٤ - لمزيد من التفاصيل حول ذلك راجع :
- د. ابراهيم العيسوى " وتطور توزيع الدخل واحوال الفقراء فى مصر " محاضرة مطبوعة استتسل بجمعية الاقتصاد والتشريع والاحصاء . يناير ١٩٨١ .
- د. رمزى زكى " مشكلة التضخم فى مصر ... مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء ، القاهنة الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ ص ١٠٧ ص ٢٢٦ ص ١٢٧ وما بعدها .
- اتحاد الغرف التجارية بالقاهرة التقارير الشهرية لحالة السوق طوال عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ .
- ٥ - تقارير اتحاد الغرف التجارية بالقاهرة طوال شهور عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ .
- ٦ - البنك الاهلى المصرى النشرة الاقتصادية المجلد (٤٠) العدد الاول والثانى ١٩٨٧ ص ١٠٣ .
- ٧ - راجع فى ذلك : د. ابراهيم العيسوى ، مرجع سابق
- د. رمزى زكى ، مرجع سابق وكذلك :
- الجهاز المركزى للمحاسبات تقرير عن مؤشرات الاداء للاقتصاد المصرى عام ٨٢ .
- ٨ - انظر على سبيل المثال :
- د. احمد صقر عاشور ولطفى نور الدين وألين سعيد " قياس العدالة الاجور فى مصر " الجهاز المركزى للتنظيم والادارة . الادارة المركزية للبحوث دراسة غير منشورة ١٩٨٣ .
- د. محمود عبد الفضيل " تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية " القاهرة دار المستقبل العربى ١٩٨٣ .
- ٩ - وزارة الداخلية الادارة العامة للمرور ادارة التخطيط ١٩٨٣ . وكذلك :
- وزارة الداخلية الادارة العامة للمرور بيان احصائى عن اعداد السيارات بالحركة على مستوى الجمهورية مصنفة طبقا لنوع الترخيص عن المدة من ١٩٨٧ حتى نهاية ١٩٩١ موقع من مساعد الوزير مدير الادارة العامة للمرور لواء مصطفى الببلى .
- ١٠ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الكاتب السنوى لعام ١٩٧٠ ص ١٢٨ يوليو ١٩٧١ . وكذلك : من واقع بيانات الكتاب السنوى لعام ١٩٨٥ يوليو ٨٦ .

- ١١ - جريدة الاهرام بتاريخ ٨٥/١/٢٩ و ١١/١/١٩٨٥ .
- ١٢ - المرجع السابق .
- ١٣ - الكاتب الصحفى صلاح منتصر جريدة الاهرام ١٩٨٣/١٢/٢٧ .
- ١٤ - مصلحة الامن العام تقارير سنوية حتى عام ١٩٧٤ وبعد ذلك مصدره الادارة العامة للمرور قسم الاحصاء .
- ١٥ - هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية بيان احصائى عام ١٩٨٥ .
- ١٦ - مهندس ميشيل روفائيل " مشكلات الاسكان الحضرى " ورقة مقدمة لندوة الاسكان الاقتصادى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية مايو ١٩٧٦ .
- د. محيا زيتون " مشكلة الاسكان فى مصر واتجاهات تطورها فى المستقبل " ورقه مقدمه للمؤتمر السنوى الخامس والاقتصاديين المصريين مارس ١٩٨٠ .
- ١٧ - د. محيا زيتون المرجع السابق .
- ١٨ - النتائج الاولى لتعداد ١٩٨٦ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .
- ١٩ - وزارة الاسكان والتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة الادارة العامة لبحوث الاسكان وتوجيه البناء بيان عن الفترة من ١٩٧٤ حتى عام ٨٦/٨٥ موزع حسب نوع الوحدات السكنية ١٩٨٧ .
- ٢٠ - العميد على حلمى حوار مع مجلة روزاليوسف العدد ٢٤٨٦ بتاريخ فبراير ١٩٧٦ وكذلك :تقارير مصلحة الامن العام السنوى من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٦ ولزيد من التفاصيل راجع .
- عبد الخالق فاروق " الآثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى فى مصر دراسة فى نسق القيم والمفاهيم " تونس ، مجلة شؤون عربية العدد (٩) نوفمبر ١٩٨١ .
- ٢١ - وزارة الصحة الكتاب السنوى لعام ١٩٧١ ص ٥٨ ص ٣١٥ .
- ٢٢ - وزارة الصحة الكتاب الذهبى (١٩٣٦ - ١٩٨٦) وكذلك :
- وزارة الصحة نشرة المعلومات عدد يوليو ١٩٨٦ .
- مذكرة موفوعة من وزير الصحة الى رئيس الوزراء عن موقف العلاج الخاص فى مصر نوفمبر ١٩٨٢ .
- ٢٣ - المجالس القومية المتخصصة " القوى العاملة فى مجال التمريض " ١٩٨١ .
- ٢٤ - الكتاب الذهبى لوزارة الصحة مرجع سابق ص .
- ٢٥ - المجالس القومية المتخصصة " استراتيجية السياسة الدوائية " ١٩٨١ ص ١٩ ومابعدها كذلك :
- من واقع مراجعة الاسعار الفعلية خلال الفترة ١٩٨٥ حتى ١٩٨٨ .
- ٢٦ - واقعة محاولة رشوة وزير الصحة الدكتور ابراهيم بدران نشرت على صفحات الجرائد الحكومية ذاتها وكانت حديث الناس طوال الجزء المتبقى من عام ١٩٧٨ راجع جريدة الاخبار / / ١٩٧٨ .
- ٢٧ - د . رمزى زكى مشكلة التضخم فى مصر مرجع سابق ص .

- ٢٨ - لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يراجع المؤلف "أزمة الإلتقاء في مصر .. بحث في الأساس الإقتصادي والإجتماعي" مع آخرين تحت الطبع .
- ٢٩ - البنك الاهلي المصري النشرة الاقتصادية المجلد (٢٧) العدد الاول ١٩٨٤ ص ٢١ وكذلك ::
- د. عبد الهادي النجار "النظام الضريبي واقعة ومستقبل" ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي الخامس للاقتصاديين المصريين مارس ١٩٨٠ .
- د. محمود عبد الفضيل "تطور الهيكل الضريبي في مصر في ربع قرن ١٩٥٢-١٩٧٧" ورقة مقدمة للمؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين مارس ١٩٧٣ .
- ٣٠ - خطاب الرئيس انور السادات في مجلس الشعب في ١٦ اكتوبر ١٩٧٣ .
- ٣١ - الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء نتائج تعداد عام ١٩٧٦ .
- ٣٢ - وزارة الخارجية المصرية ادارة شئون الهجرة ورعاية اللاجئين مارس ١٩٨٧ .
- ٣٣ - وزارة القوى العاملة والتدريب الادارة العامة للاحصاء النشرة السنوية عن استخدام العمالة المصرية بالخارج عام ١٩٨٥ .
- ٣٤ - الادارة العامة للجوازات والجنسية وزارة الداخلية بيان احصاء عن اعداد الحاصلين على جوازات سفر خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ .
- ٣٥ - انظر على سبيل المثال :
- د. محمود عبد الفضيل "تأملات في المسألة الاقتصادية المصرية" القاهرة ١٩٨٢ .
- د. عبد الوهاب ابراهيم عبد الوهاب "شركات توظيف الاموال .. تحليل للجوانب الاجتماعية" مجلة المنار القاهرة العدد (٤٧) نوفمبر ١٩٨٨ .
- ٣٦ - أنظر على سبيل المثال :
- سلوى حسنى العامري "الوعى السياسى لدى عينة من الجمهور المصرى" ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٣ .
- د. إيمان جابر شومان ود. محمد ياسر شبل الخواجة "الأحزاب والتنشئة السياسية في مصر .. دراسة ميدانية" ورقة مقدمة للمؤتمر المذكور .
- ٣٧ - تقرير حول ادمان المخدرات معروض على السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس الوزراء نشر على حلقات بجريدة الاهرام بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٦ ، ١٩٨٥/١٠/٣٠ ، ١٩٨٥/١١/٢ ، ١٩٨٥/١١/٣١ ، ١٩٨٥/١١/٣١ .
- ٣٨ - المرجع السابق .
- ٣٩ - عقيد جميل حنا مسيحة "الاعتماد على المخدرات وتنظيم اجهزة مكافحة" القاهرة معهد الدراسات العليا لضباط الشرطة ١٩٧٣ وكذلك ::
- حوار مع العميد محمد عباس منصور رئيس عمليات الادارة العامة لمكافحة المخدرات الاهرام

١٩٨٥/٦/٣ .

- د. محمود عبد الفضيل وجيهان دياب " ابعاد ومكونات الاقتصاد الخفى وحركة الاموال السوداء فى الاقتصاد المصرى ١٩٧٤ - ١٩٨٤ " القاهرة مجلة مصر المعاصرة ابريل ١٩٨٥ .
- ٤٠ - د. عبد الفضيل وجيهان دياب يقدرانها باقل من ذلك .
- ٤١ - اهرام ١٩٨٥/١١/٣١ .
- ٤٢ - اهرام ١٩٨٥/١١/٢٤ .
- ٤٣ - عبد الخالق فاروق " الانفتاح واستنزاف فائض البنوك فى مصر " مجلة منبر الشرق ، القاهرة ، العدد (٨) يولية ١٩٩٣ ص ٥٠ .
- ٤٤ - راجع د. عبد الوهاب ابراهيم عبد الوهاب مرجع سابق وكذلك :
- د. محمد بويدار " الاتجاه الرئعى فى الاقتصاد المصرى " الاسكندرية منشأة المعارف ١٩٨٣ .
- ٤٥ - من واقع المجلة الاقتصادية للبنك المركزى المصرى ، المجلدان (٢١ و ٢٢) العدد الثانى لسنة ١٩٨١ ، و ١٩٨٣ ص ٢٥٤ و ص ٢٩٠ على الترتيب وكذلك :
- البنك الاهلى المصرى النشرة الاقتصادية ، سنوات متفرقة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٢
- ٤٦ - لمزيد من التفاصيل راجع عبد الخالق فاروق ، المرجع السابق ص ٥٣ وما بعدها .
- ٤٧ - د. نهى فهمى " القرية المتحضرة دراسة حول الحوامدية القاهرة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ابريل ١٩٧٧ المجلد الاول ص ١٨٢ ، وكذلك :
- سلوى حسنى العامرى " الوعى السياسى لدى عينة من الجمهور المصرى " مرجع سابق .
- ٤٨ - عبد المجيد فريد " محاضر إجتماعات جمال عبد الناصر ١٩٦٨ - ١٩٧٠ " بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .
- ٤٩ - البيانات مصدرها :
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية " انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ . دراسة وتحليل " القاهرة ، صادر عام ١٩٨٦ وكذلك :
- د. السيد عبد المطلب غانم " انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧ .. دراسة وتحليل القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الاهرام ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٨٨ ص ١٢ اما التحليل فقد قمنا بها .
- ٥٠ - راجع الملف الكامل حول انتخابات ١٩٧٦ بمجلة الطليعة القاهرة ، عدد ديسمبر ١٩٧٦ .
- ٥١ - راجع تأكيداً على ذلك د . حمدى عبد الرحمن حسن " ثقافة المشاركة السياسية للفلاحين .. دراسة ميدانية فى قرية مصرية " ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية ، مركز البحوث السياسية بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ديسمبر ١٩٩٣ وكذلك :
- سلوى حسن العامرى ، مرجع سابق .

- ٥٢ - د. السيد عبد المطلب غانم ، مرجع سابق .
- ٥٣ - برز ذلك واضحاً في أكثر من موقف آخرها مؤتمر الأقليات الذي كان مزمناً عقده في القاهرة في مايو ١٩٩٤ من جانب أحد المراكز البحثية الوثيقة الصلة بجهات أمريكية مشبوهة . وأنظر على سبيل المثال :
- طارق البشري " المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية " : القاهرة ، دار الشروق ١٩٨٨
- د . ميلاد حنا " الأعمدة للسبغة للشخصية المصرية " القاهرة :
- د . نعمات أحمد فؤاد ، سلسلة مقالات بعنوان " قبل أن ينفذ الصبر " بجريدة الوفد خلال شهر مارس ١٩٩٣ .
- ٥٤ - د . سامية الساعاتي " أسماء المصريين والتغير الإجتماعي " واردة بكتاب " قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي " اعداد وتقديم د. لويس كامل مليكة ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، المجلد الثالث - ١٩٧٩ ص ١٦٥ - ١٨٥ .
- ٥٥ - المرجع السابق ص ١٦٧ .
- ٥٦ - د. محمود عوده " مشكلات منهجية في دراسة القيم في المجتمع القروي المصري " واردة د. لويس مليكة ، مرجع سابق ص ٦٠ .
- ٥٧ - د. فؤاد البهي السيد د. مالك بدوي " اتجاهات الابتعاد النفسي والاتجاهات الثقافية وارد د. لويس مليكة ، مرجع سابق ص ٢٤٥ الى ٢٦٤ .
- ٥٨ - د. سيد احمد عثمان ود. فؤاد ابو حطب " اثار السياق الاجتماعي الفيزيائي في الحكم الادراكي " مرجع سابق ص ٧٧ الى ٩٤ .
- ٥٩ - د . رفعت السعيد " ماذا جرى لمصر " القاهرة ، مطبعة مورفيتللي ١٩٩٢ .
- ٦٠ - المرجع السابق .
- ٦١ - قائمة الكتابات التي تصدر عن دور نشر اسلامية وتطعن في العقيدة المسيحية كثيره ، مثل الكتابات التي تتناول انجيل برنابا والتساؤل حول « هل المسيح ابن الله » ... الخ .
- ٦٢ - لمزيد من التفاصيل الخطيرة حول هذا الموضوع راجع :
- د . رفيق حبيب " المسيحية والحرب ... قصة الاصولية الصهيونية الامريكية والصراع على الشرق الاسلامي " القاهرة ، دار يافا للدراسات ١٩٩١ خاصة الفصل السادس .
- د . رفيق حبيب " المسيحية السياسية في مصر .. مدخل إلى التيارات السياسية لدى الأقباط " القاهرة ، دار يافا للدراسات والنشر ١٩٩٠ .
- د . رفيق حبيب " الاحياء الديني .. ملف اجتماعي للتيارات المسيحية والاسلامية في مصر " القاهرة الدار العربية للنشر ١٩٩١ .
- ٦٣ - يرفع شعار هذه الدعوة أحد المهاجرين الأقباط لدى ألمانيا / ويصدر مجلة " الأقباط في المهجر "

- ويجد دعماً من بعض التيارات المسيحية في الداخل ويمول من خلال منظمات مشبوهة في أوروبا وأمريكا .
- ٦٤ - سعيد عبد المسيح "الثقافة السياسية للأقباط" ورقة مقدمة للمؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ديسمبر ١٩٩٣ .
- ٦٥ - لمزيد من التفاصيل أنظر الدراسة الهامة :
- د . أمانى قنديل "الجمعيات الأهلية والثقافية والتنشئة السياسية في مصر .. قراءة في التاريخ الإجتماعى السياسى" ورقة مقدمة للمؤتمر السابع للبحوث السياسية كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، ديسمبر ١٩٩٣ مرجع سابق .
- ٦٦ - عمار على حسن "نور الطرق الصوفية في التنشئة السياسية في مصر" ورقة مقدمة للمؤتمر السابق الإشارة إليه .
- ٦٧ - د . أمانى قنديل ، المرجع السابق .
- ٦٨ - المرجع السابق .
- ٦٩ - رمزى تانرس "الجمعيات القبطية في مصر" القاهرة ، مطبعة ١٩٤٦ .
- ٧٠ - د . أمانى قنديل ، مرجع سابق .
- ٧١ - راجع الكتاب الهام .
- ريتشارد مشيل "الاخوان المسلمين " ترجمة عبد السلام رضوان ، القاهرة ، ومقدمة صلاح عيسى في صدر الكتاب ؛ .
- ٧٢ - يشاركنا في هذا التقسيم بصورة ما الدكتور رفعت سيد احمد في اطروحته للدكتوراه انظر :
- د. رفعت سيد احمد " الحركات الاسلامية في مصر وايران ، القاهرة دار سينا للنشر ١٩٨٩ ص ٧٧ وما بعدها وكذلك راجع
- محمد مورو " الحركة الاسلامية في مصر من ١٩٢٨ إلى ١٩٩٣ : قبرص ؛ الدار المصرية للنشر والتوزيع ١٩٩٤ والكاتب نفسه
- محمد مورو "تنظيم الجهاد .. جنوده واسراره : القاهرة ، الشركة العربية الدولية للنشر والاعلام ١٩٩٠ .
- ٧٣ - انظر مثلاً :
- توفيق الطيب " الحل الاسلامى ما بعد النكبتين " القاهرة ، دار المختار الاسلامى ١٩٧٩ .
- محمد الغزالى " ظلام من الغرب " ، القاهرة ، دار الاعتصام ١٩٧٠ .
- ٧٤ - مجلة الدعوة - لسان حال الاخوان المسلمين - افتتاحية العدد (٤٩) بتاريخ ١٩٧٩ .
- ٧٥ - مجلة الدعوة ، افتتاحية العدد (٢٧) بتاريخ اغسطس ١٩٧٨ .
- ٧٦ - عمر التلمسانى " الخروج من المأزق الإسلامى الراهن " القاهرة ، دار الطباعة والنشر الاسلامية بدون تاريخ إصدار ص ٤٠ .

- ٧٧ - افتتاحية العدد (٢٣) ابريل ١٩٧٨ .
- ٧٨ - افتتاحية الدعوة العدد (٤٧) بتاريخ مارس ١٩٨٠ .
- ٧٩ - الشيخ صلاح ابو اسماعيل " الشهادة ... قضية تنظيم الجهاد " القاهرة ، دار الاعتصام ١٩٨٤ ص ٢٤١ .
- ٨٠ - الشيخ صلاح ابو اسماعيل " جريدة النور " بتاريخ / / ١٩٨٦ .
- ٨١ - مجلة الدعوة افتتاحية العدد (٢٧) بتاريخ اغسطس ١٩٧٨ .
- ٨٢ - الشيخ عمر التلمساني " الخروج من المأزق مرجع سابق ص ٢٠ وكذلك :
- مجلة الدعوة افتتاحية العدد (٤٦) بتاريخ اغسطس ١٩٨١ .
- ٨٣ - مجلة الدعوة " افتتاحية العدد " (٦٤) بتاريخ اغسطس ١٩٨١ وكذلك :
- مقالة مصطفى مشهور بعنوان " الاخوان المسلمين والسياسة وسياسة الاحزاب ، بنفس العدد " وكذلك
- مجموعة رسائل الشهيد حسن البنا القاهره " دار الشهاب ص ٨٣ .
- ٨٤ - راجع في ذلك :
- رفعت سيد احمد " الرؤى الفكرية التنظيمات الاسلامية في السبعينات .. نموذج صالح سرية " مجلة اليقظة العربية " ، القاهرة ديسمبر ١٩٨٦ .
- رفعت سيد احمد " الاصول الفكرية لتيارات الغضب الاسلامي .. تنظيم الجهاد " مجلة اليقظة العربية عدد مايو ١٩٨٦ وهي قراءة في بعض اوراق ووثائق هذه الجماعات .
- مذكرة من حزب التحرير الى المسلمين في لبنان " رجب ١٤٠٥ - نيسان ١٩٨٥ بدون مكان للنشر .
- ٨٥ - د . عمر عبد الرحمن ، كلمة حق .. مرافعة الدكتور عمر عبد الرحمن في قضية الجهاد ، القاهرة ، دار الاعتصام بدون تاريخ ص ٢٩ .
- ٨٦ - هذه هي استراتيجية تنظيم الجهاد المصري . والجماعة الاسلامية .
- ٨٧ - لمزيد من التفاصيل حول ذلك راجع :
- عبد الخالق فاروق " اختراق الامن الوطني المصري .. رؤية سسيولوجية " القاهرة مركز الحضارة العربية ١٩٩٣ .
- ٨٨ - الادبيات السياسية والعقائدية الاسلامية حول هذا كثيره من نماذجها :
- رسائل الشهيد حسن البنا ، دار الشهاب ، القاهرة .. فصل بعنوان رسائل إلى الشباب ص ٨٣ : ٨٦
- ٨٩ - عن التجربة اليابانية في النهضة الصناعية والاقتصادية تحفل الادبيات الاقتصادية بالكثير نورد اهمها :
- , - Tadashi Fukutaka " The Japanese Social Structure" , Translated by : Ronald P. Dore university of Tokyo Press.1986,p17Also:
- Jun ichi Kyagaku" The Political Dynanmics of Japan" translated press by : Nobuta- ka Ike, university of Tokyo Parise, p.p97,101

وعن نموذج فرنسا وحمايتها لشركاتها راجع :

- The Economist, June 1, 1991.

٩٠ - لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى مؤلفنا :

أختراق الامن الوطنى المصرى ... رؤية سسيولوجية " مرجع سابق .

٩١ -

Op.Cit,

٩٢ - انظر على سبيل المثال :

- د. محمود وهبة " سلسلة مقالات بجريدة الاهرام القاهرية خلال شهر اكتوبر ١٩٩٢ حول السوق الشرق اوسطية .

- د. سعيد النجار ، سلسلة مقالات عن السوق الشرق اوسطية والسلام مع اسرائيل ، بجريدة الاهرام بتاريخ ١١/٩ و ١١/١٦ و ١١/٢٣ / ١٩٩٢ .

- حازم البيلوى .

٩٣ - لمزيد من التفاصيل حول ذلك راجع :

د. محمود عوده " مشكلات منهجية فى دراسة القيم فى المجتمع القروى المصرى " واردة فى كتاب " قراءات فى علم النفس الاجتماعى فى الوطن العربى " اعداد وتقديم د. لويس كامل مليكة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٩ ص ٥٥ : ص ٦٧ .

٩٤ - انظر على سبيل المثال :

- د. سيد عويس : رسائل الى الامام الشافعى " بيروت ، دار الشايع ١٩٧ .

- د. حسن الساعاتى " تصميم البحوث الاجتماعيه .. نسق منهجى جديد " القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٨٢ .

٩٥ - د. محمود عودة ، المرجع السابق .

٩٦ - جمال زكى ، والسيد ياسين ، اسس البحث الاجتماعى " القاهرة ، دار الفكر العربى ١٩٦٢ .

٩٧ - د. خليل احمد خليل " مضمون الاسطورة فى الفكر العربى " بيروت ، دار الطليعة الطبعة الثانية ١٩٨٠ ص ١١ .

٩٨ - ارنولد توينبى " تاريخ الحضارة الهيلينية " ترجمة رمزى عبده جرجس - سلسلة الالف كتاب (٤٥٨) ص ١٦ .

٩٩ - ول ديورانت " قصة الفلسفة " ترجمة د. فتح الله محمد المشعشع ؛ مكتبة المعارف بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٩ ، ص ١٣٢ وما بعدها .

١٠٠ - انظر كنماذج لهذا التحول والتحويل كتابات الاب متى المسكين - سلسلة قصص مسيحية للحياة ، دير القديس أنبا مقار ، برية شيهيت ، وخاصة القصص ارقام ٦ . ٧ . ٨ . ٩ . ١٢ . ١٣ . ١٤ . ١٥ .

- ١٠١ - د. خليل احمد خليل ، مرجع سابق ص ١٢ .
- ١٠٢ - لمزيد من التفاصيل حول ذلك يمكن الرجوع الى :
- احمد صادق سعد " نشأة التكوين المصرى وتطوره " بيروت ، دار الحداثة بدون تاريخ اصدار .
- ١٠٣ - فوزية دياب " القيم والعادات الاجتماعية . مع بحث ميدانى لبعض العادات الاجتماعية القاهرة .
- دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، بدون تاريخ ص ٢٧ .
- ١٠٤ - المرجع السابق ص ٢٥ .
- ١٠٥ - د سمير نعيم أحمد " تطور نظم القيم ومستقبل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية فى مصر " القاهرة ، جهاز تنظيم الاسرة ، ورقة عمل رقم (٧) يولية ١٩٨٠ .
- ١٠٦ - احمد صادق سعد - المرجع السابق .
- ١٠٧ - راجع فى هذا :
- كارل ماركس الحرب الاهلية فى فرنسا " موسكو ، دار التقدم بدون تاريخ .
- كارل ماركس " الثامن عشر من برومير .. لويس بوناپرت " موسكو ، دار التقدم بدون تاريخ
- مجدى حسنين " ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي " القاهرة ، دار الثقافة الجديدة ١٩٧٠ .
- ١٠٨ - المرجع السابق .



للمؤلف

أولاً: الكتب

- * اتجاهات الصحافة فى اسرائيل اثناء غزو لبنان « مع آخرين » ، الناشر مركز الدراسات الاستراتيجية بالاهرام عام ١٩٨٤.
- * مصر وعصر المعلومات.. محاذير حول احتواء العقل المصرى ، الدار العربية للنشر ، القاهرة ١٩٩٣.
- * اختراق الأمن الوطنى المصرى رؤية سسيولوجية ، مركز الحضارة العربية، القاهرة ١٩٩٣.
- * « أوهام السلام ... رؤية استراتيجية » ، مركز الحضارة العربية، القاهرة ١٩٩٤.
- * التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر ، مركز الحضارة العربية، القاهرة ١٩٩٤.
- * أزمة الانتماء فى مصر .. بحث فى الاساس الاقتصادى - الاجتماعى « مع آخرين » تحت الطبع .

ثانياً: الأبحاث والدراسات:

- نشرت له العديد من الابحاث والدراسات فى أهم الدوريات العلمية المتخصصة ومن أهم أبحاثه :
- * الاثارة الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى .. دراسة فى نسق القيم والمفاهيم « مجلة شؤون عربية - العدد ٩ نوفمبر ١٩٨١ ».
 - * سوق التأمين وإعادة التأمين الدولى .. مع إشارة خاصة لسوق التأمين العربى « مجلة شؤون عربية - العدد ٢٢ مارس ١٩٨٢ ».
 - * عائدات النفط العربى الصراع الدولى . « مجلة المنار - باريس - العدد ٢ مارس ١٩٨٥ ».
 - * مستقبل التركيبة السياسية والاقتصادية فى اسرائيل بعد غزو لبنان. « مجلة الباحث العربى - لندن - العدد ١١ ابريل ١٩٨٧ ».
 - * اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة واسرائيل وتأثيرها على الاقتصادات العربية. « مجلة الفكر الاستراتيجى العربى - بيروت - العدد ٢٨ ابريل ١٩٨٩ ».
 - * الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لازمة الانتماء فى مصر « مجلة منبر الشرق - العدد الاول مارس ١٩٩٢ ».
 - * توزيع الدخل وتخصيص الموارد فى ظل الانفتاح « مجلة منبر الشرق - يونية ١٩٩٢ ».
 - * الانفتاح واستنزاف فائض لبنوك فى مصر « مجلة منبر الشرق - يوليو ١٩٩٢ ».
 - * نشر العديد من المقالات والابحاث بالمجلات المصرية والعربية والصحف.
 - * ترجمة العديد من الدراسات والمقالات الاقتصادية والادارية والتي نشرت بمجلة الادارة التى يصدرها اتحاد جمعيات التنمية الادارية - القاهرة.

المحتويات

مقدمة الناشر	٥
مقدمة	٧
الفصل الأول : مظاهر الأزمة فى مصر	١١
١ - مفهوم الإلتواء والإغتراب	١٣
٢ - الأساس الاقتصادى لمظاهر الإغتراب فى مصر	١٧
٣ - أزمة المشاركة السياسية وحرية التعبير عن الرأى	٣٢
٤ - مظاهر انقسام الجماعة الوطنية	٣٧
الفصل الثانى : المشروع القومى ومستقبل التطرف الدينى	٤٩
١- تيارات الرفض الدينى .. كيف يفكرون ؟	٥١
٢- لماذا تتعدد الجماعات السياسية الدينية ؟	٥٧
٣- ملامح المشروع القومى لمواجهة ظاهرة التطرف الدينى	٦٠
أولاً : فى المجال السياسى	٦١
ثانياً : فى المجال الاقتصادى	٦١
ثالثاً : تغيير السياسة الاعلامية	٦٤
رابعاً : السياسات والمناهج التعليمية	٦٥
خامساً : الشباب والرياضة	٧٠
الفصل الثالث : مصر تبحث عن بطل	٧٣
١ - تعريف الاسطورة	٧٧
٢ - موقع الاسطورة فى الضمير المصرى	٧٨
٣ - المنظور الحديث لمفهوم البطولة	٨٠
٤ - اسباب تفشى حلم البطولة	٨١
الفصل الرابع : مستقبل التغيير فى مصر	٩١
١ - التغيير ... وقفه عند المفهوم	٩٣
٢ - القاعدة الاجتماعية للتغيير	٩٦
٣ - السيناريوهات المحتملة للتغيير	٩٩
هوامش ومراجع	١٠٣
للمؤلف	١١٢

إصدارات المركز

- المياة العربية بين بؤادر العجز ومخاطر التبعية عبد الله مرسى
- أوهام السلام عبد الخالق فاروق
- التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر عبد الخالق فاروق
- البديل الناصرى (قراءة فى أوراق التنظيم الناصرى) .. سيد زهران
- العلاقات الليبية - الأمريكية د. سيد عوض
- كارثة المعونة الأمريكية لمصر جمال محمد غيطاس
- إختراق الأمن الوطنى المصرى عبد الخالق فاروق
- الإختراق الإسرائيلى للزراعة فى مصر صلاح بديوى
- بروتوكولات حكماء صهيون
- التلمود
- مصر الفرعونية سليمان الحكيم
- حوارات عن عبد الناصر سليمان الحكيم
- عبد الناصر.. هذا المواطن سليمان الحكيم
- (عن الناصرية والناصرين) حوار مع د. جمال الآتاسى مجدى رياض
- الإخوان والعسكر حيدر طه
- إعدام صحفى سعيد حبيب
- من يحمى عروش الخليج (النفط والتبعية) د. أحمد ثابت
- بان أمريكان ١٠٣ (اتهام ليبيا ام اتهام أمريكا)
- القوة العسكرية الإسرائيلية جمال الدين حسين
- عبود الزمر ... حوارات ووثائق أحمد رجب
- القوى الخارجية والإتجاهات الإقليمية فى السودان د. السيد فليفل
- نظم الحكم العنصرية فى جنوب أفريقيا د. السيد فليفل
- الحكومة والسياسة فى الإسلام طارق ، جاكلين إسماعيل
- ترجمة : سيد حسان
- عملية السرب الاحمر « إغراق إيلات » جمال الدين حسين
- سقوط نجم مخابرات اسرائيل « إيلى كوهين » جمال الدين حسين
- التناقض فى تواريخ وأحداث التوراه محمد قاسم
- السلسلة القومية
- الأقليات التاريخية فى الوطن العربى د. أحمد الصاوى
- الناصرية والتاريخ سيد حسان
- الناصرية ... الأيدلوجيا والمنهج سيد زهران
- التنمية المستقلة فى النموذج الناصرى جورج المصرى
- فلسطين الانتفاضة .. جدل الأمة والوطن د. أحمد ثابت
- كاريزما الزعامة الناصرية د. السيد الزيات
- الناصرية والتجديد .. نحو برنامج طموح مجدى رياض

■ السلسلة الإسلامية

- رسالة التوحيد للإمام محمد عبده تحقيق : د. محمد عمارة
- الإسلام والعروبة مجدى رياض
- الحركة الإسلامية فى مصر (واقع الثمانينات) صالح الوردانى
- كيف نقرأ القرآن محمد محمود عبد الله
- كيف تجود القرآن محمد محمود عبد الله
- التربية الإسلامية محمد محمود عبد الله
- القرآن : حل مشاكل الأمة محمد محمود عبد الله
- قيس من نور الأسماء محمد محمود عبد الله

■ أدب

- هذه الليلة الطويلة (مسرحية) د. احمد صدقى الدجاني
- أحزان رجل لا يعرف البكاء (قصص قصيرة) خالد غانزى
- الشاعر والحرامى (قصص قصيرة) عزت الحريرى
- رشقات من قهوتى الساخنة (قصص قصيرة) محمد محي الدين
- لا أحد (قصص قصيرة) عبده خال
- مملكة القروء (مسرحية) محمود عبد الحافظ

■ شعر

- غربة الصبح محمد الفارس
- هذه الروح لى نادر ناشد
- عطر النغم الاخضر عمر غراب
- الغربة والعشق مجدى رياض
- اللعبة الأبدية (مسرحية شعرية) محمد الفارس
- فى مقام العشق نادر ناشد
- ندى على الاصابع نادر ناشد

■ كتب متنوعة

- كشف المستور من قبائح ولاية الأمور د. احمد الصاوى
- الصوت والضوضاء د. مصطفى عبد المطلب
- السكة الإسلامية فى مصر د. رأفت النبى-راوى
- فى المرجعية الإجتماعية للفكر والإبداع محمد الطيب
- الأعشاب الطبية موسى الخطيب
- ماهى السينما صلاح أبو سيف
- عزة فى الفضاء (قصص أطفال) أم كلثوم إبراهيم

■ خدمات إعلامية وثقافية " اشتراكات "

- ملخصات الكتب : عرض وتلخيص لأهم الكتب السياسية والفكرية ، العربية والعالمية .
- وثائق : تتناول نشاطات ووثائق الأحزاب والقوى السياسية فى الوطن العربى .
- النشرة الدولية : تتناول ما ينشر فى الدوريات الأجنبية .
- دراسات عربية : دراسات وأبحاث وملفات متخصصة وتحليل سياسى لأهم الأحداث .

الشيء المؤكد أن التطرف الدينى لم يأت من فراغ بل له أسبابه ودوافعه ، وبدون معرفتها تصبح معالجة هذه الظاهرة محض « عبث وجهد زائل » . ورغم تعدد المدارس الفكرية والمذهبية وتباينها فى تحديد أسباب هذه الظاهرة ودوافعها ، إلا أننا نعتقد أن التطرف الدينى ظاهرة مركبة ومعقدة وأسبابها ودوافعها كثيرة ومتداخلة ، بعضها ماثل للعيان طاف فوق السطح ، والبعض الآخر خفى غائض فى الأعماق . إن للتطرف الدينى أسبابه الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بل النفسية والفكرية أيضاً ، التى يتعين إدراكها قبل محاولة التصدى لهذه الظاهرة .

كما أننا نعتقد أن الصراع العنيف والمتبادل بين الجماعات الإسلامية المتطرفة الحكم فى مصر هو فى حقيقة الأمر صراعاً بين منهجين من مناهج الغلو والتطرف : صراع بين منهج الجماعات الإسلامية فى « الغلو فى الدين » الذى تتجلى أبرز مظاهره فى (التعصب والجمود والتشديد والخشونة فى الأسلوب والسقوط فى هاوية التكفير) ، وبين منهج الحكم فى مصر فى الغلو فى البعد عن مصالح الجماهير ، والتبعية للخارج ، والذى برزت أهم ملامحه فى (الفساد والبطالة والفقر وغياب المشاركة الشعبية) .

فى ضوء ما سلف ، يصبح من الخطأ والخطر معاً الاعتقاد بأن المواجهه الأمنية هى الحل الصحيح لمشكلة التطرف فى مصر ، فالأزمة أعمق وأشمل من ذلك بكثير ، وتتطلب مواجهة علمية وعملية شاملة .

إن الحل الوحيد والصحيح للخروج من الأزمة يكمن فى ضرورة إحداث « تغيير شامل » يستهدف إقامة ديمقراطية حقيقية ، وتنمية مستقلة ، وعدالة اجتماعية .

الناشر

